الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم والبحث العلمي

جـــــــــــامعة الـــــــــــدكتور مـــــــــولاي الطـــــاهر"سعيدة"

كليـــــــــــــــة الحقوق و العلوم السياسية و العلاقات الدولية

قسم علوم سياسية و علاقات دولية

تخصص: إدارة جماعة المحلية

مذكـــــــــــــــرة تخرج لنيـــــل شهـــــادة مـــــــــــــاستر الموسومة بـــــــــــــــ:

توظيف تكنولوجيـــــا المعلومـــــات و الإتصـــال في تحسين و كفـــــاءة نظـــــام الإدارة المحلية في الجزائر

دراســـة حـــــــالة بلديـــــة سعـــــــــدة

إعداد الطالب:

❖ لعباني عون الله

أعضاء اللجنة المناقشة:

الدكتور: شيخاوي أحمد	رئيسا
الدكتور: بن زايد أمحمد	عضوا مناقشا
الدكتور: موكيل عبد السلام	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2020-2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــــــــــــــــر

وتقـــدير

شكري وثنائي لله عز وجل على نعمته
شكـــــري وخـــــلاص تحيـــــاتي
إلى أستـــــــــــــــاذة العلوم السياسية
وخاصة أستاذ
" موكيل عبد السلام"
لقبـــــــــــوله الإشـــــراف
على هـــــــــذا العمل
ولنصـــــــائحه وتوجيهاته السديدة

إهــــــــــــــــداء

إلى أمي

إلى إخــــوتي وأخــــواتي

إلى كــــــــــل الأصدقاء

إلى كـــــــــل أحبتي

مقـــــدمة:

في ظل تفشي وباء كورونا تسارعت الدول لتعزيز بروتوكولات التباعد الاجتماعي المطلوبة للتواصل مع المواطنين عن بعد من جهة، والتي حتمت على الدول ضرورة إعادة التفكير الجاد في كيفية تسيير الأجهزة الحكومية لترشيد النفقات من جهة أخرى، خاصة وأن الأساليب التقليدية للإدارة يتعذر الاعتماد عليها خلال هذه الفترة الراهنة، ومع تطورات الأخيرة التي شهدها العالم حول تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، سعت الجزائر إلى مواكبة التطورات والتحولات الحاصلة، خصوصا في قطاع إدارة الأعمال، من خلال إدخال تقنيات ووسائل حديثة في التسيير في إدارتها العمومية، ولعل أهمها في العقود الأخيرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والتي كانت نتيجة المصلحة التي فرضتها التطورات العالمية الحاصلة في مجال العولمة التي أفرزت آليات جديدة كما أن الجزائر، وعلى غرار الكثير من الدول سعت وتسعى إلى توسيع استخدام هذه التكنولوجيا في إدارتها العمومية، خصوصا في الإدارة المحلية، باعتبارها الأقرب للمواطن وفي احتكاك مباشر ومستمر به. لعصرنة الإدارة المحلية لما تتوافر عليه من سرعة وجودة في أداء الخدمات وتقديمها عن طريق رقمنة جلّ الأعمال الإدارية والخدماتية التي تتم بين الإدارات المحلية فيما بينها وبين الإدارات المحلية والمواطنين والمتعاملين بها وحتى الأجانب من جهة أخرى وذلك من خلال الاستخدام الأوسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال باستخدام شبكة المعلومات العالمية مع ظهور وسائل وتقنيات حديثة من بينها رقمنة قطاع الجماعات المحلية وعلى رأسها البلدية التي أصبحت تشكل أهم مشاريع التحول الإلكتروني التي ستسمح بعصرنة المرفق العام المحلي عن طريق استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال على مستوى البلديات وملحقاتها، وحفظ سجلات الحالة المدنية الورقية عن طريق رقمنتها وتقليص أجال تسليم الوثائق وتحسين جودتها، وتقريب الإدارة من المواطن.

وانطلاقا من هذه المعطيات يمكن طرح الإشكالية التالية:

مـــــا مدى توظيف تكنولوجيـــــا المعلومـــــات و الإتصالات لتحسيـــن من كفـــــاءة نظـــام الإدارة المحلية في الجزائر؟

وتفرعت عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية كالتالي:

ماهو واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في البلدية؟

ماهي تطبيقات تكنولوجيا المعلومات و الإتصال في نظام الإدارة المحلية الجزائري

ماهي علاقة تكنولوجيا معلومات الاتصال في نظام الإدارة المحلية ؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

- أسهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين أداء نظام الإدارة المحلية الجزائرية .
- تأثير صناع المعرفة على تطبيق الإدارة الإلكترونية بمديرية الإدارة المحلية.
- يوجد تأثير دال إحصائيا لشبكات الاتصال على تطبيق الإدارة الإلكترونية ببلدية سعيدة.
- تطبيق البرمجيات على تطبيق الإدارة الإلكترونية ببلدية سعيدة.
- تطبيق تكنولوجيا المعلومات و الاتصال ببلدية سعيدة الإدارة الرقمية من منظور موظفيها بسعيدة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

1. تتناول الدراسة موضوع تكنولولوجيا المعلومات و الاتصال الذي يعتبر أحد أهم القضايا المعاصرة خاصة في ظل الفترة الحرجة (كوفيد 19).
2. توجيه أنظار القيادات وصانعي القرار في الإدارة المحلية لأهمية الأخذ بالتطبيقات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال.
3. إمكانية فتح المجال للباحثين إجراء مزيدا من الدراسات في نفس السياق وفي بيئات مختلفة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى:

- التعريف بمفهوم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال الذي يعد أحد المفاهيم الحديثة وإبراز العناصر الضرورية والكفيلة بإنجاحه.
- الكشف عن واقع توظيف تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في مديرية الإدارة المحلية في الجزائر.
- التعرف على أثر كل عنصر من عناصر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و على تطبيقها.

منهجية الدراسة:

المنهج التاريخي الذي يركز على الفترات الزمنية التي نشأت فيها الإدارة المحلية و التطور التاريخي للتكنولوجيا المعلومات و الاتصال تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم وطبيعة الموضوع وذلك من خلال وصف متغيرات الدارسة، ثم إجراء دارسة تطبيقية على مستوى بلدية ولاية سعيدة من أجل الوقوف على مدى تطبيقها للتكنولوجيا المعلومات و الإتصال.

لكل بحث أكاديمي علمي أسبابه الخاصة في إختيار الموضوع، منه ماهو ذاتي ومنه ماهو موضوعي، ومن الأسباب الذاتية:

- الرغبة في التطرق لموضوع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال لمواكبة عصرنة الإدارة الحديثة
- الرغبة في تقديم إضافة علمية من خلال تقديم موضوع بحثي جديد.

الدراسات السابقة

يعتبر كتاب جماعي **الطرق العصرية لتسيير الإدارة المحلية** من ابرز الدراسات النظرية التي هدفت إلى معرفة كيفية مساهمة تكنولوجيا المعلومات و الاتصال توظيفها في الادارة المحلية، وتوصلت الدراسة إلى أن توظيف تكنلوجيا المعلومات و الاتصال في نظام الإدارة المحلية هي بديل جديد يعيد النظر ، مما يحسن من سرعة الاستجابة ويزيد من مستوى فاعلية الأجهزة الإدارية أثناء أداء مهامها، إضافة إلى أن الإدارة الإلكترونية تمثل آلية مهمة في بناء العمل الإداري وتعزيزه بما يحقق النزاهة، وسرعة الاستجابة في الخدمات المقدمة للمواطنين.

كما استلزمت الدراسة إلى ذكر بعض المصادر والمراجع المعتمدة في هذا البحث أهمها:

كتاب لمنال هلال المزاهرة، **تكنولوجيا المعلومات و الإتصال** التي تناولت فيه موضوع شامل حول تكنولوجيا المعلومات و الاتصال.

و مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر الإدارة الإلكترونية كآلية لتحسين الخدمة العمومية –دراسة حالة بلدية البويرة.

ولمعالجة هذا الموضوع والإحاطة بجوانبه، ارتأينا تقسيمه إلى ثلاث فصول كما يلي:
الفصل الأول تناول فيه تكنولوجيا المعلومات و الاتصال "نظام الإدارة المحلية و التأصيل المفاهمي وبدوره ينقسم الى ثلاث مباحث خصص المبحث الأول تحديد مفهوم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال أماالمبحث الثاني تناول مفهوم نظام الإدارة المحلية وضم المبحث الثالث: تجربة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين مخرجات نظام الادارة المحلية في الجزائر
أما الفصل الثاني تطرقنا الى واقع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في ضوء تحسين مخرجات النظام الادارة المحلية في الجزائر وتفرع عنه ثلاث مباحث فالمبحث الأول تطرق إلى أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على نظام الإدارة المحلية، أما البحث الثاني ظم فيه المستوى البلدي للادارة المحلية في الجزائر و المبحث الثالث خصص لنظام المعلوماتي البيومتري في حين خصص الفصل الثالث والإخير إلى دراسة ميدانية حول بلدية سعيدة وظم ثلاث مباحث، المبحث الأول خصص لنظام البلدية الالكترونية، ثم المبحث الثاني حول بلدية يعيدة و هيكلها التنظيمي و أخير المبحث الثالث حول مصلحة البيومتري (بطاقة التعريف الوطنية و جواز السفر البيومتري، ثم رخصة السياقة البيومترية).

الفصل الأول:

تكنولوجيـــــا المعلومـــــــــات و الاتصـــــــــال "نظـــــــام الإدارة المحلية و

الفصل الأول: تكنولوجيا المعلومات و الاتصال "نظام الإدارة المحلية و التأصيل المفاهمي"

المبحث الأول: تحديد مفهوم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال

المطلب الأول: تعريف تكنولوجيا المعلومات و الاتصال

لقد شهدت تكنولوجيا المعلومات والاتصال اهتمام المتخصصين والمفكرين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإعلامية...الخ، مما أثار جدلية تعدد التعريفات حول هذا المصطلح، سبقتها قضية تعدد تسميات المصطلح نفسه فالبعض يطلق عليه تقنية المعلومات والاتصال، والأخر يطلق عليه تكنولوجيا المعلومات والاتصال، غير أن هذا الأخير الأكثر شيوعا واستخداما في أدبيات الإنتاج الفكري المتخصص، ولأن مصطلح تكنولوجيا المعلومات والاتصال كان نتيجة ترابط وتداخل بين مفردات. فلا بد من إلقاء الضوء على كل منها لرسم الحد الفاصل بينها ثم تحديد مفهوم المصطلح المركب.

- **التكنولوجيا**

" يرجع أصل التكنولوجيا إلى الكلمة يونانية التي تتكون من مقطعين هما (Techno) تعني التشغيل الصناعي، والثاني (Logos) أي العلم أو المنهج، لذا تكون بكلمة واحدة هي علم التشغيل الصناعي"[1].

و "يمكن تعريفها من جهة التحليل الاقتصادي بأنها "مجموعة المعارف والمهارات والخبرات الجديدة التي يمكن تحويلها إلى طرف إنتاج أو استعمالها في إنتاج سلع وخدمات وتسويقها وتوزيعها، أو استخدامها في توليد هياكل تنظيمية إنتاجية"[2].

و" يمكن تعريف التكنولوجيا على إنها: "تطبيق الإجراءات المستمدة من البحث العلمي والخبرات العلمية لحل المشكلات الواقعية، ولا تعني التكنولوجيا هنا الأدوات والمكائن فقط بل أنها الأسس النظرية والعلمية التي ترمي إلى تحسين الأداء البشري في الحركة التي تتناولها"[3].

كما"تعرف تكنولوجيا المعلومات بأنها البحث عن أفضل السبل لتسهيل الحصول على المعلومات و تبادلها وجعلها متاحة لطالبيها بسرعة و فاعلية، إذ يشتمل مفهوم تقنية المعلومات على فكرة تطبيق التقنية في تناول المعلومات من حيث إنتاجها و حيازتها و معالجتها و إسترجاعها و عرضها و توزيعها بالطرق الآلية، و يتطلب الأمر أجهزة و معدات متفوقة"[4].

و عرفت تكنولوجيا أيضا بأنها "الأنظمة و الأدوات المستخدمة لنقل، تخزين، تحليل، و توصيل المعلومات في كل أشكالها، و تطبيقاتها لكل جوانب حياتنا، شاملة الكتب، المصنع و المنزل"[5]

لقد ساهمت تكنولوجيا بشكل كبير وفعال، في ظهور علم جديد هو علم المعلومات الذي يؤكد على التعامل المتطور مع مصادر المعلومات العلمية و البحثية، و توثيقها و اختيار المناسب منها للتخزين و المعالجة المحسوبة، ومن ثم الاسترجاع المتقن و الدقيق للمعلومات.

- **المعلومات (Informations):**

---

[1] غسان قاسم اللامي، **إدارة التكنولوجيا (مفاهيم و مداخيل تقنيات تطبيقات علمية)**، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان،2006 ص 22.

[2] نوفيل حديد، **تكنولوجيا الإنترنت و تأهيل المؤسسة للإندماج في الإقتصاد العالمي**، أطروحة دكتوراء دولة، (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التسير، جامعة الجزائر، 2007/2006 ص ص 51-52.

[3] عبد البارى، إبراهيم درة، **تكنولوجيا الأداء البشري في المنظمات: الأسس النظرية و دلالاتها في البيئة العربية المعاصرة**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،2003 ص 26.

[4] محمود علم الدين، **تكنولوجيا الاتصال في الوطن العربي**، عالم الفكر، مجلد(23)، المجلس الوطني للثقافة و الفنون والأدب، الكويت، 1994، ص90.

[5] منال هلال المزاهرة، **تكنولوجيا الاتصال و المعلومات**، ط1، دار المسيرة لنشر و التوزيع، عمان، 2014، ص 27.

إن أصل كلمة معلومات information يعود الى اللغة اللاتينية التي تعني شرح أو توضيح شيء ما و تستخدم في الفرنسية بصيغة الفرد information للدلالة على المعلومة، و تستخدم الكلمة كمحتوى لعمليات الإيصال بهدف توصيل الإشارة أو الرسالة التي هي المعلومة و الإعلام، كما تتصل كلمة بأي فحوى تفاعل بشري بين فرد و جماعته أو بين مجموعة أخري، بينما كلمة معلومات في اللغة العربية مشتقة من كلمة علم و ترجع الى كلمة معلم، أي الأثر الذي يستدل به إلى طريق. [1]

و يمكن تعريف المعلومات "على أنها المواد المصنعة الجاهزة للاستخدام فالمعلومات هي بيانات مستخلصة، أو البيانات التي خضعت للمعالجة و التحليل و التفسير بهدف استخراج المقارنات و المؤشرات و العلاقات التي تربط الحقائق و الأفكار و الظواهر بعضها مع بعض"[2]

كما تعرف أيضا على أنها " مجموعة من البيانات المؤسسة والمنسقة بطريقة توليفة مناسبة، بحيث تعطي معنى خاص، تركيبة متجانسة من الأفكار والمفاهيم تمكن الإنسان من الاستفادة منها للوصول إلى المعرفة واكتشافها".[3]

كما يمكن تعريفها أيضا بأنها" البيانات التي تم إعدادها لتصبح في شكل أكثر نفعا للفرد الذي يستقبلها، والتي لها إما قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع أو في القرارات التي يتم اتخاذها. وهي أيضا بيانات او معطيات تمت معالجتها او تحوياها الى شكل يلبي حاجات المستعملين النهائيين." [4]

كما عرفتها منظمة اليونسكو بأنها "مجموعة المعرفة العلمية والتكنولوجية والهندسية والأساليب الإدارية المستخدمة في تناول ومعالجة المعلومات وتطبيقاتها[5]"

- **تكنولوجيا الاتصال Communication Technology**

"عرفت تكنولوجيا الاتصال بأنها أي أداة أو جهاز أو وسيلة تساعد على إنتاج أو توزيع أو تخزين أو استقبال أو عرض البيانات، أو هي الآلات و الأجهزة و الوسائل الخاصة التي تساعد على إنتاج المعلومات و توزيعها و استرجاعها و عرضها"[6].كما عرفت بأنها: "الآلات أو الأجهزة الخاصة أو الوسائل التي تساعد على إنتاج المعلومات و توزيعها و استرجاعها و عرضها"[7] .

وهناك تعريف آخر لتكنولوجيا الاتصال بأنها "مجمل المعارف، والخبرات المتراكمة، والمتاحة و الأدوات و الوسائل المادية والتنظيمية و الإدارية المستخدمة و نشرها و تبادلها أي توصيلها إلى أفراد و الجماعات"[8]

و "يشير مصطلح تكنولوجيا الاتصال إلى التجهيزات و الوسائل التي اكتشفتها أو اخترعتها البشرية لجمع و انتاج و بث و نقل و استقبال و عرض المعلومات الاتصالية بين المجتمعات و الأفراد"[9]

---

[1] منال هلال المزاهرة، المرجع نفسه.

[2] سليم الحسنية، **نظام المعلومات الإدارية**، الطبع 3، دار الوراق للنشر والتوزيع ، عمان، 2006، ص. 24

[3] إسماعيل السيد، **نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية**، المكتب الحديث، الإسكندرية، 1989، ص 97.

[4] James A O'Brien, études des systèmes d'information de gestion- la perspective du gestionnaire utilisateur, ERPI, Canada, 1995, p 21

[5] عبد اهلل فرغلي علي موسى، **تكنولوجيا المعلومات و دورها في التسويق التقليدي والإلكتروني**، جامعة القاهرة، فرع الخرطوم، 200، ص27

[6] عبد الفتاح عبد النبي، **تكنولوجيا الاتصال و الثقافة بين النظرية و التطبيق**، العربي للنشر و التوزيع القاهرة، ص71.

[7] منال هلال المزاهرة، **المرجع السابق**، ص 42.

[8] المرجع نفسه، ص 42

[9] محمد محفوظ، **تكنولوجيا الاتصال**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص. 16.

كما "يستخدم مصطلح تكنولوجيا الاتصال الحديثة ليشير إلى التلفزيون و الهاتف المعتمد على الأقمار الصناعية و مسجلات الفيديو كاسيت و تكنولوجيا التفاعلية المستعينة بالحاسب Computer-Based interactive Technology و التراسل الاليكتروني و التيليتكس Télétexte و اليفديو تكست Vidou Text"[1]
ومن خلال التعارف السابقة يمكن أن نعرف تكنولوجيا المعلومات بأنها تلك الآلات والأجهزة الحديثة والبرامج التي تلعب دورا هاما في رفع وتحسين الكفاءة لنظام الإدارة ، و يستخدمها الإنسان في مجالات عديدة لقضاء حاجياته بأقل جهد ووقت وتكلفة، وذلك من خلال التعامل مع برمجيات الحاسوب، والحواسب الالكترونية بهدف تحويل وتخزين وحماية، ومعالجة، واستعادة المعلومات.
و بذلك، فهي تعني الابتعاد عن استعمال الأوراق واستخدام وسائل تكنولوجيا متطورة بدلا من الأساليب التي كانت تستعمل في الإدارة التقليدية وهي تؤدي إلى تقديم الخدمات للمواطنين دون الرجوع والانتقال للإدارات شخصيا وبالتالي سوف يؤدي إلى استثمار الوقت والجهد المبذول وتحقيق رضا الجميع.

المطلب الثاني: تطورات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال

تطورت وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال وذلك عبر مختلف المراحل التاريخية المختلفة نتيجة للثورة التي مرت بها هذه التكنولوجيا حيث شكلت كل مرحلة ولادة حقيقية لأدوات تكنولوجية بداء بالتلغراف والتلفون فالإذاعة والتلفزيون والأقمار الصناعية وصولا إلى الهاتف النقال وكذا الحاسبات والانترنت وفيما يلي إيضاح لهذه الوسائل.

القمر الصناعي:

القمر الصناعي هو عبارة عن جسم مادي يدور حول الأرض في مدارات محددة ويقوم بوظائف معينة، منها ما هو خاص بالاتصالات، أو المسح الجيولوجي، أو البحث العلمي، أو الأرصاد الجوية أو غيرها"[2] ، فالقمر الصناعي هو جسم أطلقه الإنسان ليدور حول الأرض بسرعة هائلة، وذلك من خلال استخدام صاروخ حامل للقمر. هذا الصاروخ يستطيع الانطلاق في اتجاه وسرعة دوران الأرض حول محورها وتبلغ سرعته 8 كم في الثانية. وخلال دوران الصاروخ يقوم القمر بجمع المعلومات وإرسالها إلى الأرض.
والأقمار الصناعية تستخدم لعدة أهداف بعضها للتجسس، والرصد الجوي، اكتشاف الثروات الطبيعية تحت الأرض، وأقمار الاتصالات التي تفي بخدمات الهاتف والفاكس والبث الإذاعي والتلفزيوني. كما شمل استخدام الأقمار الصناعية أشياء أخرى قد لا يلاحظها أي إنسان مثل دراسة النباتات، والغابات، وتتبع الحيوانات والأسماك، والبناء وإنشاء الطرق والسدود، والملاحة البحرية والجوية، والكوارث والتلوث... إلخ".
أ. البث الفضائي المباشر يعتبر البث المباشر عن طريق الأقمار الصناعية أكبر نجاح يحققه التفكير العلمي التكنولوجي في مجال تطوير وسائل الاتصال الجماهيري الذي أصبي حقيقة موجودة مؤثرة وذلك الخصائص والمميزات الآتية أن الإرسال عن طريق الأقمار الصاعية العالمية يمكن مناطق عديدة من العالم المعاصر من الحصول على معلومات مفيدة عن الدول والشعوب والثقافات: أنه يتيح فرصا غير محدودة لأن تتعرف وتتبادل الشعوب على الثقافات الأخرى: أنه يوف الوسائل العلمية لحلق نظام تعليع سريع وشامل يتمكن من تحقيق التنمية الاجتماعية.

---

[1] منال هلال المزاهرة، **المرجع السابق**، ص42.

[2] نوال مغزيلي، **تكنولوجيا الإعلام و الإتصال في الجزائر**: دراسة للمؤشرات وتشخيص للمعيقات، جامعة قسنطينة 3، الجزائر، ص: 174.

.

ب. ويعرف البث المباشر بأنه عبارة عن "اتصال يتم بصفة آلية من محطة الإرسال التلفازي المباشر إلى جهاز التلفاز البيتي دون أي وسيط سوى أقراص الالتقاط المقعرة ويتماثل هذا الإرسال بالاتصال الإذاعي الذي يتقيد بحدود المكان والزمان".

2. الهاتف النقال: وهو عبارة عن أجهزة إرسال تستخدم موجات الراديو وتسمح بوصول الإشارة إلى المتلقي في منطقة جغرافية تسمى الخلية وحين يتم استقبال الإشارة يتم تحويلها مباشرة إلى شبكة التليفونات المركزية" كما يعرف أيضا بأنه " عبارة عن جهاز اتصال صغير الحجم مربوط بشبكة للاتصالات اللاسلكية والرقمية تسمح ببث واستقبال الرسائل الصوتية والنصية والصور عن بعد ولسرعة فائقة".

كما يتضمن الهاتف المحمول خدمات عدة وهي:

الرسائل القصيرة: ظهرت خدمة SM مع الجيل الثاني G2 من شبكات النقال وجذبت اهتمام الكثير من المستخدمين نظرا لسعرها المنخفض والرسائل القصيرة عبارة عن نظام يسمح بتبادل الرسائل النصية القصيرة وذلك في حدود 160 رمز فقط (ما أدى إلى ظهور ما يسمى باللغة المختصرة)."[1]

ورسائل الوسائط المتعددة: اقترحت هذه الخدمة بتبادل هذا النوع من الرسائل من شركاء الجيل الثالث للهاتف الخلوى يسمح بتبادل هذا النوع من الرسائل من شخص الى آخر أو من جهاز الى آخر.

خدمات نقل البيانات : أصبحت الهواتف النقالة مجهزة بالعديد من التقنيات التي يسمح بالتبادل المعلومات و البيانات بين الأجهزة و معظم هذه التقنيات لا سلكية.

تطبيقات الواب: تم تزويد أجهزة النقال بالانترنت عن طريق خدمة وهو عبارة عن مجموعة معايير تصف عملية الحصول على المعلومات من شبكة الانترنت باستخدام الخلوي، حيث يحول صفحات الانترنت المصممة للكمبيوتر إلى شكل يناسب شاشات الهواتف النقالة وبالتالي سمحت هذه التقنية بإمكانية بث البيانات ودخول مستخدمي النقال إلى مواقع المعلومات والتطبيقات بسهولة.

ب. خدمات الانترنيت: تقدم شبكة الانترنت العديد من الخدمات أهمها:

البريد الإلكتروني: يتم من خلاله إرسال الرسائل والملفات المختلفة التي تحتوي على صور أو وثائق أو أصوات بشكل سريع جدا قد يستغرق ثواني أو دقائق ويتطلب للاستفادة من هذه الخدمة أن يكون المستخدمون مشتركين حاصلين على عناوين بريدية خاصة بهم.

خدمة الأخبار Usenet: تعد طريقة مهمة لتبادل الأفكار والاقتراحات بين المستخدمين للانترنت ومن خلالها يستطيعون مناقشة أي موضوع پر بدون في أي مجال ومن ناحية أخرى يوجد متطوعين يقومون بفحص الرسائل التي تصل لا الخدمة قبل عرضها على المستخدمين"[2].

الشبكة العنكبوتية (www): حيث يعرفها Winship and Manab بأنها جزء من الانترنت تحتوي على أعداد ضخمة من النصوص والصور والأصوات بسرعة فائقة والاطلاع على هذه المحتويات تحتاج إلى متصفح مثل (nternet Explore) التنقل بين صفحات هذه الشبكة"[3].

الكاميرا الرقمية

تعرف الكاميرا الرقمية، بأنها آلة تصوير تتيح التقاط الصورة بسرعة عالية، وتخزينها على وسائط الكترونية متنوعة، وذلك من خلال تحويل الأشعة الضوئية المنعكسة من على الهدف إلى نقاط ضوئية الكترونية

[1] نوال مغزيلي، **المرجع السابق**، ص: 174.

[2] نوال مغزيلي، **المرجع السابق**، ص: 174.

[3] نوال مغزيلي، **مرجع السابق**، ص: 175

باستخدام أنواع من الشرائح الحساسة للضوء، يتم تحويلها فيما بعد داخل الكاميرا إلى إشارات رقمية "Digital Signals"[1].

تكنولوجيا الصورة الظلية الرقمية: مع تحول الصحف إلى اعتماد نمط الإنتاج الإلكتروني، أصبحت عملية تحويل الصور الفوتوغرافية ذات الظل المتصل إلى صورة ظلية صالحة للطبع، تتم بواسطة أجهزة الكترونية بديلا عن كاميرات التصوير الميكانيكي التقليدية، وتعرف هذه الأجهزة بأجهزة المسح الضوئي الإلكتروني "Scanners" التي تعمل في ظل الإنتاج الإلكتروني للصحيفة، وغيرها من المطبوعات التي تنتج بالطريقة نفسها"[2].

الذكاء الاصطناعي"[3]:

شهدت السنوات الماضية تزايدا في الاهتمام في موضوع الذكاء الاصطناعي وقد لاقى هذا الموضوع رغبة وشهرة عارمة وقد كتبت هنا **كبريات** المجالات والكتب الدورية، وقد أظهرت على أغلفتها قصد عديدة من الذكاء الاصطناعي، وتم المتابعة موضوع الذكاء الاصطناعي في الكثير من الوسائل الإخبارية، وعقدت منها الندوات والمؤتمرات بين سائر أرجاء العالم. حيث بلغت تكاليف التطبيقات التجارية المتعلقة في الذكاء الاصطناعي إلى عدة مليارات. وهناك العديد من الشركات الاستشارية في مجال الإدارة تطبق الذكاء الاصطناعي. بالإضافة إلى معاهد الأبحاث في الولايات المتحدة وفي سائر أرجاء العالم العون والمنخرطون في مشاريع تتعلق بالذكاء الاصطناعي ويمكن أن يكون لهذه التطورات تأثير هام على العديد من المؤسسات الشركات العامة والخاصة على حد السواء، وعلى طريقة إدارتها. بقية هذا الفصل لن أسس الذكاء الاصطناعي وتقنياته الرئيسة ".

تعريفات:

إن معظم الخبراء يوافقون على أن الذكاء الاصطناعي يكشف عدة تعريفات كما يوافق الكثير من الخبراء على أن الذكاء الاصطناعي يهتم في فكرتين أساسيتين:

الأولى: أنه يشمل دراسة مراحل الفكر عند البشر (من أجل فهم ماهية الذكاء).

الثانية: أنه يتعامل مع ما تمثله هذه العمليات من خلال أجهزة الحاسوب والإنسان الألي

ويعرف الذكاء الإصطناعي بأنه تصرف الجهاز الذي لو عمله الإنسان فسيقطلق علبه الذكاء. إنه تعريف مثير للفكر.

والذكاء الاصطناعي يتعلق بدراسة كيف تجعل الحواسيب تفعل الأشياء التي يفعلها الناس في الوقت الحاضر وبصفة أفضل" ، أما مارك فوكس من جامعة كارنيج - ميلون) فقد عرف الذكاء الاصطناعي بأنه هو نظرية المتعلقة بكيفية عمل العقل، ويضع كتاب وينستون ويرندرجاست -1984 ثلاثة أهداف للذكاء الاصطناعية:

1. جعل الأجهزة أكثر ذكاء.
2. فهم ماهية الذكاء
3. جعل الأجهزة أكثر فائدة.

معنى السلوك الذكي: تعتبر عدة قدرات علامات للذكاء و هي[4]:

- ❖ التعلم أو الفهم من خلال الخبرة.
- ❖ عمل شيئا معقولا من الرسائل المتناقضة أو المبهمة.

---

[1] منال منال هلال المزاهرة، **المرجع السابق**، ص: 256

[2] منال منال هلال المزاهرة، **المرجع السابق**، ص 269.

[3] مها مهدي الخفاف، غسان أحمد العتيبي، نظم دعم القرار و النظم الذكية، ، ط1، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن ،2012، ص165.

[4] مها مهدي الخفاف، غسان أحمد العتيبي، **المرجع السابق**،ص173..

- سرعة الإستجابة بنجاح لموقف جديد (استجابات مختلفة، ومرنة).
- استعمال التعليل لحل المعاضل وتوجيه السلوك بفعالية.
- التعامل مع المواقف المحيرة للفكر.
- الفهم والإستدلال بطريقة علمية وعقلية سديدة.
- تطبيق المعرفة أثناء إدارة وتشغيل الظروف البيئية.
- التفكير والتعليل.

النظم الخبيرة:

إن النظم الخبيرة هي برامج استشارية للحوسبة التي تحاول تقليد عملية التعليل ومعرفة الخبراء في مجال حل أنواع من المشاكل المحددة. وهي مستخدمة بصورة أوسع من أي تقانة ذكاء اصطناعي أخرى. تهتم الشركات الكبيرة بالنظم الخبيرة بفضل قدرتها على زيادة الإنتاجية وعلى دمج قوى العمل في مجالات تخصصات عديدة، حيث يصعب الاحتفاظ في الخبراء من البشر وهم أكثر ندرة أيضا.

معالجة اللغة الطبيعية:

تمنح تقانة اللغة الطبيعة مستخدمي الحاسوب القدرة على الاتصال مع الحاسوب بلغتهم الأم، وستسمح هذه التقانة إلى بزوغ نوع من التخاطب في أنواع من النقاط المشتركة، ومن إظهار الفرق من استخدام لغة برمجة الحاسوب غير المفهومة وستسم أيضا في تركيب وصياغة الجملة وإعرابها و إصدار الأوامر، وتم تحقيق نجاح في هذا المجال فأصبح تمييز الجمل المكتوبة بخط اليد أمرا ممكنا.

فهم الكلام والصوت: إن فهم الكلام هو أن يتمكن الحاسوب من تمييز وفهم لغة المحادثة.

الإنسان الآلي ونظم الإستشعار:

لقد ظهر ما يعرف بنظم الاستشعار مثل نظم الرؤية والإدراك باللمس ومعالجة الإشارات. فبمزج هذه النظم جميعا معا بالذكاء الاصطناعي نتج عنها ما يسمى بالإنسان الآلي وهو آلة تعمل بالكهروميكانيك ويمكن برمجتها لتقوم بأعمال يدوية.

الحاسوب وتمييز المناظرة

تم تعريف التمييز البصري على أنه إضافة بعض أشكال الذكاء للحاسوب وصنع القرار من أجل إنتاج معلومات رقمية على الشاشة. ثم تستخدم في السيطرة على حركة الإنسان الآلي و التحكم بسرعات أحزمة النقل وجودة خط الإنتاج .

التعليم بمساعدة الحاسوب الذكي:

إن التعليم بمساعدة الحاسوب الذكي لتعليم البشر أصبح ممكنا، ويمكن رؤيته كجهاز لنظام خبير، مع أن الهدف من النظام الخبير هو تقديم المشورة، بينما الحاسوب هو للتعليم وليس للمشورة .

التطبيقات الأخرى وتشمل:

1. **البرمجة الآلية :** هي عملية إبلاغ الحاسوب ما نريده أن يعمل بالضبط.
2. **تلخيص الأخبار:** يوجد بعض البرامج التي تستطيع قراءة الجرائد وتلخيصها
3. **الترجمة من لغة لأخرى:** لقد أصبح لدى برامج الحاسوب القدرة على ترجمة الكلمات والجمل البسيطة من لغة لأخرى.

المطلب الثالث: خصائص و فوائد تكنولوجيا المعلومات و الاتصال

إن من أهم الخصائص التي تميز تكنولوجيا المعلومات والاتصال التى تجعلها تتمتع بقدرات فائقة وتأثيرات كبيرة على شتى المجالات و هي"[1] :

أ- **التفاعلية :**أي أن المستعمل لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون في نفس الوقت مرسلا ومستقبلا .فالمعنيين بعملية الاتصال بإمكانهم تبادل الأدوار والمهام وهو ما يتمخض عنه نوع من التفاعل بين المتعاملين والمؤسسات والإدارات.

ب- **اللاتزامنية :**ونعني بذلك استقبال الرسالة في أي وقت يناسب المستخدم، فالمشاركون في الاتصال غير مطالبين باستخدام النظام في الوقت نفسه، ففي البريد الإلكتروني مثلا ترسل الرسالة (Message) ترسل مباشرة من المنتج إلى المستقبل ودون حاجة إلى تواجد أو حضور هذا الأخير (المستقبل) أثناء العملية.

ت- **اللامركزية :**وهي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فالانترنت مثلا تتمتع باستمرارية عملها في الأحوال، فلا يمكن لأي جهة أن تعطل الانترنت على مستوى العالم بأسره.

ث- **قابلية التوصيل :** وتعني إمكانية الربط بين أجهزة الاتصال المختلفة الصنع، وذلك بغض النظر عن الشركة أو البلد المنتج لهذه الأجهزة

ج- **قابلية التحويل:** وهي إمكانية نقل المعلومة من وسيط إلى آخر كتحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة أو مقروءة

ح- **اللاجماهرية:** وتعني إمكانية توجيه الرسالة الاتصالية إلى فرد واحد أو جماعة معينة، بدل توجيهها إلى جماهير ضخمة وهذا يعني إمكانية التحكم فيها حيث تصل مباشرة من المنتج إلى المستهلك.

خ- **الشيوع والانتشار :**وتعني قابلية هذه الشبكة للتوسع لتشمل أكثر فأكثر مساحات غير محدودة من العالم، بحيث تكتسب قوتها من هذا الانتشار المنهجي لنظامها المرن.

د- **العالمية والكونية**: وتعني المحيط الذي تعيش فيه هذه التكنولوجيا حيث تأخذ المعلومات مسارات مختلفة ومعقدة تنتشر عبر مختلف مناطق محيط عملها، وهي تسمح مثلا لرأس المال أن يتدفق إلكترونيا، خاصة بالنظر على سهولة المعاملات التجارية التي يحركها رأس المال المعلوماتي ليسمح لها باختزال عائق المسافة والمكان على المستوى الدولي"[2].

فوائد تكنولوجيا المعلومات و الاتصال:

1. تطوير أدوات الإدارة العليا عن طريق تنظيم كفاءات المستخدمين.
2. تحسين التوظيف الداخلي للمؤسسة.
3. تحسين الإنتاجية و الكفاءة و تطوير الخدمات و المنتجات.
4. سرعة الاستجابة لمتطلبات الزبون.
5. الابتكار و التجديد بدون الانقطاع للبقاء في الخدمة و المحافظة على الحصة السوقية.
6. إتساع شبكة التوزيع و خلق عروض ملائمة لمتطلبات الزبون.
7. ركيزة الإبداع و التنمية و خلق منتجات جديدة، خدمات جديدة، أسواق جديدة،....الخ .
8. تساهم في تحسين جودة خدمات المقدمة لزبائن.
9. بناء علاقة وطيدة بين المؤسسة و زبائنها.
10. انتشار و توسع التجارة الالكترونية.

---

[1] العمري الحاج، **دراسة قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات والإتصال على النمو الإقتصادي** – دراسة حالة الجزائر(1995-2009) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 2013، 3، ص: 9.

[2] العمري الحاج، **المرجع السابق**، ص: 10.

المبحث الثاني: مفهوم نظام الإدارة المحلية:

المطلب الأول: تعريف نظام الإدارة المحلية

تباينت آراء الباحثين وفقهاء القانون العام حول تعريف نظام الإدارة المحلية، ولم يتفقوا على تعريف موحد لها، فلكل منهم تعريف يُعبر عن رأيه ونظرته الخاصة وفقاً للنظام السياسي والاجتماعي الذي ينتمي إليه ويؤمن به.

فيعرفها الكاتب البريطاني **كرام مودي (Modie Grame)** "أنها مجلس منتخب ترتكز فيه الوحدة المحلية ويكون عرضة للمسؤولية السياسية أمام الناخبين سكان الوحدة المحلية ويعتبر مكمل لأجهزة الدولة" [1]

ويعرفها **فؤاد العطار**، بأنها "توزيع الوظيفة الإدارة بين الحكومة المركزية وهيئات منتخبة أو محلية، تباشر اختصاصاتها تحت إشراف الحكومة ورقابتها"[2]. وأهم ما يميز هذا التعريف أنه ركز على الجانب الانتخابي ، والتركيز على رقابة وإشراف الحكومة المركزية.

وعرفها **الشيخلي** بأنها "أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة، تقوم على فكرة توزيع النشاطات والواجبات بين الأجهزة المرآزية والمحلية، وذلك لغرض أن تتفرغ الأولى لرسم السياسة العامة للدولة، إضافة إلى إدارة المرافق القومية في البلاد، وأن تتمكن الأجهزة المحلية من تسيير مرافقها بكفاءة، وتحقيق أغراضها المشروعة"[3].

و يعرفها **مجمود عاطف البنا** :" نقصد باللامركزية أن يعهد بسلطة اللت في بعض الأمور إلى هيئات تتمتع بنوع من الاستقلال تجاه السلطة المركزية التي يتسع اختصاصها أصلا لكل أقاليم الدولة فإن السمة المميزة إذن للنظام المحلي هي الاستقلال الذي يعد من أهم ضماناته أن تتكون الهيئات المحلية (اللامركزية) للانتخاب أساسا، ويتمثل استغلال تلك الهيئات في تمتعها بالشخصية المعنوية،وفي عدم ارتباطها بالسلطة المركزية بتبعية مطلقة، وإنما تخضع فقط لنوع من الرقابة أو الوصاية الإدارية"[4] .

و يذهب **أحمد صقر عاشور** إلى تعريف الإدارة المحلية بأنها " الحكم المحلي باعتباره أسلوب لممارسة الحكم ذاتيا يقوم من خلال مشاركة المواطنين في تسيير أجهزة محلية تتمتع بقدر كبير من الاستقلال الذاتي على ثلاث أركان هي:

1. تقسيم الدولة إلى وحدات جغرافية يتضمن كل منها تجمعا اقتصاديا وسكانيا وصناعيا.
2. وجود أجهزة محلية مستقلة ذاتيا.
3. تمتع هذه الأجهزة بسلطات تشريعية وتنفيذية أصيلة"[5]

و ينظر **خالد سمارة الزغبي** للإدارة المحلية على أنها "أسلوب الإدارة بمقتضاها يقسم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي، تتمتع بشخصية إعتبارية ويمثلها مجالس منتخبة من أبنائها لإدارة مصالحها تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية"[6].

إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي تتمتع بشخصية اعتبارية وتنظم الشؤون المحلية وتدار من قبل السكان المحليين، يمثلها مجالس منتخبة من أبنائها لإدارة مصالحها تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية تقوم على ثلاثة أركان هي:

---

[1] Modie Grame C. The Government of Great Britain Methuen, 1965,

[2] فؤاد العطار، **مبادئ في القانون الإداري**، 1955 ، القاهرة، ص: 176.

[3] فالح الحوري، **الإمكانات والأثار المحتملة لتبني نموذج البلدية الكبرى في محافظة أربد**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإدارة العامة، جامعة اليرموك، أربد، الأردن، 2000.

[4] سلمان محمد الطماوي، **"الوجيز في نظم الحكم والإدارة"**، القاهرة : دار الفكر العربي للنشر، 1962، ص: 369

[5] أحمد صقر عاشور، **"الإدارة العامة: مدخل بيني مقارن"**، بيروت : دار النهضة العربية للنشر، 1979، ص: 483 .

[6] خالد سمارة الزعبي ، **تشكيل المجالس المحلية وأثره على آفايتها (دراسة مقارنة)**، منشأة المعارف، الأسكندرية، 1984.

1. وحدات إدارية مستقلة تمثل مصالح محلية مميزة عن المصالح القومية.
2. قيام مجالس محلية منتخبة.
3. استقلال المجالس المحلية"[1].

وفي ضوء التعريفات أعلاه و قواسمها المشتركة يمكن تعريف الإدارة المحلية بأنها جزء من النظام العام للدولة منحتها الحكومة المركزية شخصية معنوية، وجدت من أجل تلبية احتياجات مجتمعها المحلي ممثلة بهيئة منتخبة ، تعمل تحت رقابة وإشراف السلطة المركزية.

مفهوم اللامركزية الإدارية:

إن الثابت تاريخيا أن أسلوب المركزية الإدارية كان الأسبق في الوجود في الدولة لحديثة بعد زوال نظم الإقطاع القديمة، ومع التقدم العلمي والتقني وبروز النظريات العلمية، ظهرت الحاجة إلى أسلوب حديث للتنظيم يتلازم مع التطورات المستجدة ويقوم على أسس فنية وعلمية سليمة،، سيما مع تضخم الجهاز الإداري وحاجته الملحة لضمان كفاءة الأداء الوظيفي فيه فكان تطور أسلوب المركزية الإدارية عن مرحلة التركيز الإداري إلى مرحلة جديدة هي مرحلة عدم التركيز الإداري كما يطلق عليه في فرنسا، أو الإدارة الميدانية كما يطلق عليه في إنجلترا"[2].

أن اللامركزية تعني توزيع هذه الوظيفة و اختصاصاتها بين أجهزة الحكم المركزي وأشخاص معنوية عامة أخرى"[3].

وعرف نظام اللامركزية الإدارية تعريفات عديدة وصياغات مختلفة ولنها كلها تتجمع تلتقي عند حقيقة " توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات منتخبة محلية أو مصلحيه تباشر اختصاصاتها تحت إشراف الحكومة و رقابتها"[4].

ولقد عرفها الأستاذ **الدكتور عمار عوابدي** بأنها هي": ذلك النظام الذي يقوم ويستند على أساس توزيع سلطات الوظيفة الإدارية في الدولة بين الإدارة المركزية (الحكومة)، وبين هيئات و وحدات إدارية أخرى مستقلة، ومتخصصة على أساس إقليمي جغرافي من ناحية وعلى أساس فني موضوعي-مصلحي -من ناحية أخرى مع وجود رقابة وصائية إدارية على هذه الوحدات والهيئات اللامركزية، ولضمان نجاح عملية التنسيق بين رسم السياسات العامة، و الخطط الوطنية،وبين عملية تنفيذها وإنجازه[5]".

ومن من خلاصة هذه التعاريف السابقة يمكن القول بأن اللامركزية تقوم على فكرة الاعتراف بقدرة السكان المحليين على إدارة شؤونهم بأنفسهم إذ يقول الأستاذ و الفقيه الفرنسي **برتلمي** أن اللامركزية الحقيقية تتمثل في أن يدار إقليم معين من قبل منتخبين، لذا يجب أن يترك أمر إدارة شؤون الوحدة المحلية إلى هيئة منتخبة من قبل نفس الوحدة، و لكن يجب أن يبقوا خاضعين لسلطة الدولة الأم، بمعنى أن لا يستقل هؤلاء الأفراد في إدارة شؤونهم المحلية بصورة كلية و مطلقة بل يجب أن يبقى للسلطة المركزية حق الإشراف والرقابة"[6]

صور اللامركزية الإدارية

أولا : اللامركزية الإقليمية أو المحلية:

---

[1] خالد سمارة الزغبي، نفس المرجع ، ص:48

[2] سامي جمال، **أصول القانون الإداري**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ج1 ، 1996 ، ص 160.

[3] نفس المرجع السابق ص. 170.

[4] حسين مصطفي حسين، **الإدارة المحلية المقارنة**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 1982، ص14

[5] حسين مصطفي حسين، نفس المرجع، ص 239.

[6] على خطار، **الأساس القانوني لنظام المركزية الإقليمية**، الجزائر، مجلة الحقوق،العدد 2،1989 ،ص. 122

ومعناها أن تمنح السلطات المركزية إلى جزء من إقليم الدولة جانب من اختصاصاتها في إدارة المرافق و المصالح المحلية مع تمتعها بالشخصية الاعتبارية و الاستقلال المالي والإداري.
و تستند هذه الصورة إلى فكرة الديمقراطية التي تقتضي إعطاء سكان الوحدات المحلية الحق في مباشرة شؤونهم و مرافقهم بأنفسهم عن طريق مجالس منتخبة منهم.

ثانيا :اللامركزية المرفقية:

يجد المشرع في أحيان كثيرة أنه من الضروري أن يمنح بعض المشاريع و المرافق والمصالح العامة الشخصية الاعتبارية، وقدر من الاستقلال عن الجهات الإدارية المركزية مع خضوعها لإشرافها، لتسهيل ممارستها لنشاطاتها بعيدا عن التعقيدات الإدارية"[1].

مفهوم المركزية الإدارية

تقوم المركزية "في مفهومها العام" على مبدأ التوحيد وعدم التجزئة، بحيث يكون مركزيا كل نشاط في الدولة، تكون سلطة البث النهائي فيه من اختصاص فرد أو هيئة مركزية، وقد تظهر المركزية في الميدان السياسي (المركزية السياسية) و ذلك عندما نكون أمام نظام سياسي لا يسمح بالتعددية السياسية ويؤسس نهجه الدستوري على مبدأ تركيز السلطات السياسية في يد الفئة الحاكمة"[2].
لقد عرفت المؤسسات المركزية في الجزائر حديثا تعديلات هامة، من خلال التعديل الدستوري الذي جرى منذ تاريخ (نوفمبر 2008)، خاصة فيما يتعلق بالمؤسسة التنفيذية التي تعد أساس المركزية الإدارية دون النظر للأجهزة الأخرى كالاستشارية منها، أو كما يسميها الفقه السلطات الإدارية لاتخاذ القرار.

أركان المركزية الإدارية:

أولا: تركيز الوظيفة الإدارية في يد الحكومة المركزية في العاصمة والتي يكون بيدها وحدها سلطة إصدار القرارات المختلفة و الإشراف على مختلف المرافق العامة في الدولة.
ثانيا توزيع موظفي الجهاز الإداري :سواء من كان منهم في العاصمة أو في الأقاليم على درجات إدارية متصاعدة تتبع كل درجة منها الأخرى مكونين بذلك هرما إداريا نجد في قاعدته صغار الموظفين وفي قمته الرئيس الإداري الأعلى وهو الوزير .و يستتبع هذا التسلسل الهرمي تدرج تصرفاتهم القانونية.
ثالثا: أن يكون لكل عضو في درجة إدارية أعلى سلطة من دونه في السلم الوظيفي، وهو ما يسمى بالسلطة الرئاسية، وممارسة السلطة الرئاسية إما أن تتعلق بأشخاص المرؤوسين أو بأعمالهم.

صور المركزية الإدارية:

للإدارة المركزية صورتين من الناحية العملية:

1-1- التركيز الإداري

يقصد به حصر سلطة البت والتقدير النهائي في كل الأمور بيد الرئيس الإداري الأعلى (رئيس الدولة، الوزير، المدير العام) دون مشاركة أحد من نوابه أو مرؤوسيه في ممارسة هذه السلطة، إن هذه الصورة من المركزية والتي يسميها البعض بالمركزية المتطرفة لم يعد من المتصور وجودها اليوم مع اتساع مساحة الدولة و تشعب واجباتها ومهامها"[3]

1-2- عدم التركيز الإداري:

---

[1] علاء الدين عشي، **مدخل القانون الإداري**، الجزائر، دار الهدى، 2009، ص. 62 .
[2] محمد على خلايلة، **الإدارة العامة**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، ط1، 2009، ص. 24
[3] عثمان خليل، **إدارة العامة و تنظيمها**، القاهرة، ص186. هذا المرجع مشار إليه في كتاب محمد على خلايلة، الادارة العامة، ص27.

أما عدم التركيز الإداري – أو ما يسمى بالمركزية المعتدلة – فيعني أن يقوم الرئيس الإداري بنقل سلطة البت والتقرير النهائي في جانب من اختصاصاته إلى نوابه ومرؤوسيه دون الرجوع إليه.ويتحقق عدم التركيز الإداري بأحد الأسلوبين:

1. أن يكون هناك نصوص تشريعية صريحة توزع الاختصاصات بين الرؤساء و المرؤوسين.
2. أن يكون هناك تفويض للاختصاصات من الرؤساء إلى المرؤوسين بحيث يمارس المرؤوس جانبا من اختصاصات الرئيس الذي يقتصر دوره في مثل هذه الحالة على الرقابة و الإشراف.

المطلب الثاني: مقومات الإدارة المحلية

ترتكز الإدارة المحلية على مجموعة من الأسس والمقومات تتمثل بما يلي:

1-تتمتع الإدارة المحلية بالشخصية المعنوية:

لابد من تعريف معنى الشخصية المعنوية أو الاعتبارية ، فالشخصية المعنوية تعرف على أنها "مجموعة من الأشخاص أو الأموال تتمتع بالشخصية القانونية تمامًا كتلك المقررة للأشخاص الطبيعيين، و ينظر إليها وتعامل كما لو كانت شخصًا حقيقيًا، فهي لها حقوق وعليها التزامات، وهي شخصية مستقلة من الأشخاص والعناصر المادية المكونة لها"[1]

إن ما يميز الإدارة المحلية عن الإدارة المركزية هو تمتعها بالشخصية المعنوية لأن الشخصية المعنوية هي النتيجة الطبيعية لقيام اللامركزية ، فإذا ما أغفلت الشخصية المعنوية فإن ذلك يعني أنها ما زالت مرتبطة بالإدارة المركزية لذا فإن هذا الطابع هو الذي يميزها ويمنحها الصفة القانونية، وما الاعتراف بالشخصية المعنوية للإدارة المحلية إلا نتيجة منطقية للاعتراف باستقلالها وبوجود مصالح محلية خاصة بها. وهذه الوحدات" تعتبر مستقلة عن أشخاص منشئيها وممثليها، وإبرازها بهذا الشكل القانوني الموحد، هو حل للإشكالات الناجمة لقيامها بنشاطاتها فاعتبرت تلك النشاطات وكأنها صادرة عن هذا الشخص الذي اعتبر أهلا للإلزام والالتزام، وأصبح قادرا على مباشرة التصرفات القانونية بما تمنحه من حقوق وما تفرضه من التزامات وهذا الأمر يتبعه ذمة مالية مستقلة لعدد الأشخاص المعنوية بما يسمح لها القيام باختصاصاتها"[2].

قيام مجالس محلية منتخبة لإدارة المصالح المحلية:

إن الاعتراف بالشخصية المعنوية للمجالس المحلية لا تعتبر كافية، فلابد من وجود هيئات محلية منتخبة تنوب عن السكان المحليين في إدارة شؤونهم التي اعترف المشرع بها "ولما كان من المستحيل على جميع أبناء الأقاليم أو البلاد أن يقوموا بهذه المهمة بأنفسهم مباشرة فإنه من المتعين أن يقوم بذلك من ينتخبونه نيابة عنهم، ومن ثم كان الانتخاب هو الطريقة الأساسية التي يتم عن طريقها تكوين المجالس المعبرة عن إرادة الشخص المعنوي العام الإقليمي"[3].

تمتع المجالس المحلية بالاستقلال في ممارسة اختصاصاتها مع خضوعها لرقابة السلطة المركزية

السلطة المركزية لها حق الرقابة والإشراف على الوحدات الإدارية المحلية حتى تضمن أنها تسير بالشكل الذي يتناسب مع السياسة العامة والمصلحة العامة للدولة، كما يحدد نص قانوني و يبين اختصاصات وصلاحيات الإدارة المحلية ومن خلال ذلك النص يتم تحديد النوعية والكيفية التي يتم فيها رقابة السلطة المركزية، كما يرى **حسن عواضة**" أنه لا يمكن للإدارة المركزية أن تصل في رقابتها على الإدارة المحلية

---

[1] فاطمة ربابعة، دور مجالس الخدمات المشتركة في التنمية المحلية في الأردن، رسالة ماجستير، لجامعة الأردنية، 1990

[2] محمد نور عبد الرازق، **استقلال الإدارة المحلية في مصر**، رسالة ماجستير، جامعة الأسكندرية، 1974 .

[3] سليمان الطماوي، **الوجيز في القانون الإداري**، دراسة مقارنة ، دار الفكر العربي، القاهرة،1983

إلى حد إصدار الأوامر كما هو الحال في الرقابة الرئاسية ذلك أن ممارسة سلطة إصدار الأوامر تصطدم باستقلال الإدارة المحلية وتمس جوهر اللامركزية نفسه"[1].

وإذ كانت الرقابة والإشراف والتعاون ركنًا من أركان وجود نظام للإدارة المحلية ومقوماتها حسبما اتفق عليه الباحثين ، فإن هناك مجموعة من الأهداف تتوخاها الحكومة المركزية لمنفعة وخدمة المواطنين من أهمها"[2] :

1. تأكيد الوحدة السياسية والإدارية للدولة باعتبار أن الإدارة المحلية ما هي إلا نظام فرعي من النظام العام للدولة وأجهزتها.
2. التأكيد على أن الإدارة المحلية تعمل وفق القوانين والأنظمة التي تصدرها الحكومة المركزية ، إضافة إلى أن قرارات المجالس المحلية تكون موافقة ومطابقة لهذه القوانين والأنظمة، وذلك حماية للجميع، الحكومة المركزية والإدارة المحلية والمواطنين.
3. التأكيد على أن الإدارة المحلية تقوم بواجباتها ووظائفها في نطاق الحد الأدنى المطلوب وبدرجة من الكفاءة والفاعلية، وذلك من خلال اطلاع الحكومة المركزية على موازنة الإدارة المحلية التي تعتبر مؤشرًا أساسيًا من مؤشرات أدائها العام.
4. ضمان حسن سير الخدمات المحلية وقيام الإدارة المحلية بتأديتها بكفاءة وفاعلية، ووضع معيار لنوع ومستوى ا لخدمات المطلوب تقديمها للسكان وبتعاون وثيق بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية، بما يكفل لهما اكتشاف نقاط الضعف وتعديلها للأحسن.

المطلب الثالث: أهداف نظام الادارة المحلية

❖ الأهداف السياسية

الديمقراطية والمشاركة: تعتبر الديمقراطية والمشاركة أحد الأهداف الأساسية التي يسعى لتحقيقها نظام الإدارة المحلية، وهي تقوم على قاعدة المشاركة في اتخاذ القرارات في إدارة الشؤون المحلية تأسيسيا على مبدأ حكم الناس لأنفسهم بأنفسهم في إدارة الخدمات وتوزيع المشاريع الإنمائي.

- دعم الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي، فإن نظم الإدارة المحلية تساهم في القضاء على استئثار القوى السياسية وتسلطها داخل الدولة، مما يجهض ويضعف مراكز القوى السياسية وتسلطها داخل الدولة، مما يجهض ويضعف مراكز القوى منها والقضاء على عليها نهائيا.
- "تقوية البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، وذلك بتوزيع الاختصاصات بدلاً من تركيزها في العاصمة"[3].

الأهداف الإدارية[4] :

يعتبر نظام الإدارة المحلية وسيلة ملائمة لتقييم الخدمات المحلية والإشراف على إدارتها، وتتلخص هذه الأهداف في :

تحقق الكفاءة الإدارية ،لقد أشار براونج BROWING) من أهم حسنات نظام اللامركزية هو ما يتعلق بالنواحي الاقتصادية حيث إن هذا النظام من وجهة نظره أكثر جدوى اقتصادية من تبني النظام المركزي عند

---

[1] حسن عواضة، **الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الدول العربية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1983

[2] **عبد الرازق الشيخلي، العلاقة بين الحكومة المركزية والإدارات المحلية -دراسة مقارنة**، ندوة(العلاقة بين الإدارة المكزية والإدارة المحلية، المعهد العربي لإنماء المدن، بيروت، سبتمبر2002 ص23.

[3] محمد محمود الطعامنة ، **نظم الإدارة المحلية (المفهوم والفلسفة والأهداف)**، المرجع سابق، ص 14.

[4] محمد محمود الطعامنة ، **نظم الإدارة المحلية (المفهوم والفلسفة والأهداف)، المرجع السابق**، ص 16.

تقديم السلع والخدمات المحلية، حيث يمكن نظام اللامركزية تزويد المواطنين بالأهمية المطلوبة، والتي تختلف من محلية لأخرى و بهذا فهي أكثر قدرة على الاستجابة للطلبات المتباينة مقارنة بالنظام المركزي.

- القضاء على البيروقراطية التي تتصف بها الإدارة الحكومية، وتنتقل صلاحية تقديم الخدمات المحلية إلى هيئات وأشخاص يدركون طبيعة الحاجات المحلية، ويستجيبون لها بدون عوائق أو روتين زمني خلال رقابة وأشراف المستفيدين من تلك الخدمات .
- خلق روح التنافس بين وحدات الإدارة المحلية، ومنح فرص للمحليات للتقريب والإبداع والاستفادة من أداء بعضها البعض .

الأهداف الاقتصادية

تتمثل الأهداف الاقتصادية لنظام الإدارة المحلية فيما يلي:

- توفير مصادر التمويل المحلي من خلال الضرائب والرسوم المحلية و أي إرادات أملاك المجالس المحلية وممتلكاتها مما يساهم في تخفيف العبء عن مصادر الدولة التقليدية وتخصيص تلك المصادر للمشروعات القومية.
- اقدر عادة من السلطة المركزية على اقتراح و إقرار المشروع الاقتصادي الذي تحتاجه الوحدة المحلية.
- تنشيط الاقتصاد الوطني كنتيجة لتنشيط الاقتصاد عل المستوي المحلي.

الأهداف الاجتماعية

- تساهم نظام الإدارة المحلية بربط الإدارة الحكومية بالقاعدة الشعبية، بما يضمن تفهم الطرفين لاحتياجات وأولويات المجتمعات المحلية ووسائل تنميتها اقتصاديا واجتماعيا.
- دعم وترسيخ الثقة بالمواطن واحترام حريته وإدارته ورغبته في المشاركة في إدارة الشؤون المحلية ضمن سياق الإطار العام للتنمية الشاملة للوطن.
- إحساس الأفراد بانتماءاتهم الإقليمية والقومية وتخفيف أثار العزلة التي تفرضها المدنية الحديثة عليهم بعد توسيع نطاقها للتنظيمات الحديث.
- الإدارة المحلية وسيلة لحصول الأفراد على احتياجاتهم واتساع رغباتهم وميولهم"[1].

المبحث الثالث: تجربة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين مخرجات نظام الادارة المحلية في الجزائر.

المطلب الأول: الالكترونية للديمقراطية المحلية التشاركية الديمقراطية الرقمية ..

المفهوم والتحديات: غيرت التكنولوجيا في شكل الاتصالات بفعل شبكة الانترنيت، ما نتجت عنها الدعوة للديمقراطية، وشكلت ما يعرف بثورة المعلومات التي تتيح برنامجا ديمقراطيا يتوفر فيه لكل فرد فرصة الاتصال بالآخرين، وسمحت لكل شخص بالمشاركة والتفاعل في العديد من الموضوعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، عبر عدة وسائط كالمواقع الالكترونية التي تتيح التفاعلية مع المستخدمين، والمدونات التي أصبحت من أقوى وسائل التعبير عن الرأي، وعبر شبكات التواصل الاجتماعي والمنتديات الحوارية وغيرها من الوسائل الاتصالية التي تسمح بتطوير ما بات يعرف بالديمقراطية الرقمية"[2].

[1] بسمة عولمي، **تشخيص نظام الإدارة المحلية المالية المحلية في الجزائر**، المرجع السابق. ص. 15.

[2] عبد المجيد رمضان، **الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية (حالة الجزائر)**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2017، ص80.

تعريف الديمقراطية الرقمية: إن الحيز العام الافتراضي والمتمثل في وسائ الإعلام التفاعلية، أصبح يقدم بوصفه مجالا عاما حقيقيا نافيا المجال السياسي التقليدي، ويكونه يتميز بفاعلية شديدة قادرة على إنتاج حالة إجماع على قيم ورموز سياسية معينة، تتزع نحو تأسيس منظومة سياسية جديدة قوامها ديمقراطية التشارك،التي توظف الافتراضي الرقمي بلا حدود.

وتعرف الديمقراطية الرقمية أو الالكترونية ، بأنها العملية التي يتم من خلالها توظيف الأدوات التكنولوجية، إما بغرض تجديد مضمون الممارسة الديمقراطية، أو بجهة توسيع قضائها ومجال فعلها، أو على خلفية من ضرورة إعادة تشكيل القواعد القائمة عليها، ما ويتضح مما تقدم، أن الديمقراطية الرقمية (الالكترونية) تقوم على التكنولوجيا الرقمية والمعلوماتية التي استحدثت أشكالا للتعبير لم تكن موجودة في الديمقراطيات القديمة، أهمها الحوار والتشاور في آن واحد بين الأفراد أو بين مجموعات من الأفراد، ما أتاح مجالا أوسع للحوار والمجادلة والنقاش وتبادل وجهات النظر المختلفة والتشاور والتشارك"[1].

- **أنظمة الاقتراع الالكترونية:** وتسمح للناخب بالتصويت مرة واحدة في نفس الاستحقاق، وتكون سهلة الاستخدام والوصول من قبل المواطنين. وأصبح من الممكن المشاركة في الاستفتاء العام إلكترونيا دون الحاجة للتوجه إلى مراكز التصويت.
- **النشاطات السياسية عبر الانترنيت:** تشجع نشر أجندات الأحزاب والقوى المختلفة، وتطور العلاقة السياسية بين الشعب وهيئات الدولة، وتنمي مفهوم التجمعات الشعبية الالكترونية عبر إنشاء مجموعات الكترونية (Communities.e)
- **الشفافية الالكترونية:** تتم من خلال نشر وثائق الحكومة عبر الانترنيت إلا في حالة الوثائق الأمنية والعسكرية أو التي يكون ضرر نشرها أكبر من ضرر إخفائها. وتساعد هذه الخطوة الحكومات على محاربة الفساد وتدعيم آليات الرقابة، نظرا لكشف المعلومات أمام الرأي العام.
- **المشاركة الديمقراطية:** حيث يتم استطلاع رأي الشعب الكترونيا حول المسائل ذات الشأن العام، ونشر القرارات الحكومية قبل ترسيمها من أجل أخذ آراء المواطنين فيه.

إن اندماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع العمل السياسي في الأنظمة الديمقراطية، أدى في الواقع إلى إيجاد آليات وطرق عمل جديدة للممارسة الديمقراطية والعمل السياسي، فيما يمكن أن نطلق عليه ديمقراطية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو الديمقراطية الرقمية، التي تعد نتاجا للتكامل بين قيم وجوهر الديمقراطية، كمفهوم سياسي واجتماعي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كآلية ووسيلة لتعزيزها.

وقد ساهمت تكنولوجيا الإعلام والاتصال في أداء دور حيوي في دعم الديمقراطية حول العالم، بما أتاحته من أدوات تعبير واستراتيجيات عمل في المجال السياسي العام، وبشكل أثر على أداء المؤسسات التقليدية، وبما أتاحته من مجال عام مفتوح من الأفكار والمعلومات السياسية.

لكن التحدي الذي يبقى قائما في الدول النامية، من بينها الدول العربية، هو الفجوة الرقمية التي تعد البعد الأكثر خطورة في العملية الديمقراطية الالكترونية، باعتبار أن نسبة المواطنين الذين يعرفون استخدام التكنولوجيا في هذه الدول، متواضعة جدا، ما يستدعي من الحكومات التنبه من خطر احتكار المعلومة من طرف فئة قليلة من المجتمع التي تمتلك القدرة على الولوج إلى المواقع الالكترونية الحكومية، على حساب الغالبية من المواطنين.

[1] المرجع نفسه.

المطلب الثاني: واقع الديمقراطية الرقمية في الجزائر:

منحت الانترنيت آفاقا جديدة للتعبير وإبداء الرأي المؤيد للسلطة والمعارض له أيضا، ما أدى لظهور مصطلح المعارضة الافتراضية والتي اتخذت طابعا عالميا في ظل قدرة الشبكة على تحقيق التواصل بين النشطاء في مختلف الدول، بما يدعم اتجاهات الديمقراطية الرقمية على الصعيد العالمي.

في الجزائر، ظهرت عدة حسابات في شبكات التواصل الاجتماعي والمدونات، لعبت دورا بارزا في إثارة قضايا تهم الرأي العام تخص الانشغالات اليومية اتي تهم المواطنين كالبطالة وغلاء المعيشة وارتفاع الأسعار وتدهور الطرقات وتدني خدمات المرافق العمومية، وبيروقراطية الإدارات، إلى قضايا ذات بعد سياسي كالتعسف في استعمال السلطة، والفساد بكافة صوره وأشكاله.

إن عضوية الشباب الجزائري في الجماعات المتشكلة عبر الشبكات الاجتماعية، فتح الباب للممارسة السياسية في الفضاء المعلوماتي؛ فالشأن السياسي أصبح متغيرا أساسيا في هذه الشبكات، ويمكن التدليل على ذلك بثلاثة محاور أساسية هي"[1]:

1. **تعبئة الرأي العام:** تقوم الجماعات المنتشرة في الشبكات الاجتماعية دورا فعالا في تعبئة الرأي العام تجاه بعض القضايا السياسية. فقد أضحت هذه الشبكات في الجزائر مجالا للدعوة إلى الاحتجاجات والتشجيع على الإضرابات، كما فتحت مجالا جديدا للدعايات الانتخابية و المنافسة الانتخابية خصوصا في الانتخابات الرئاسية في أفريل 2014.
2. **ظهور المواطنة الافتراضية:** فتحت الشبكات الاجتماعية المجال أمام ممارسة قضايا المواطنة عبر الانترنيت، وارتبطت بحقوق وواجبات اجتماعية سياسية النشأة؛ ففي ظل التوترات التي تعاني منها الدولة الوطنية، وتقلص الحقوق السياسية في السياقات الواقعية، تتجلى في المجتمع الافتراضي المطالبة بالحقوق السياسية.
3. **تفعيل دور المجتمع المدني:** هناك العديد من منظمات المجتمع المدني، من جمعيات مدنية وأحزاب سياسية ونقابات، قد بنت لها قواعد في المجتمع الافتراضي، تروج من خلال الشبكات الاجتماعية الأفكار والسياسات التي تتبناها . وقد استغلت بعض المنظمات بنجاح هذه الشبكات في استقطاب داعمين ومنخرطين جدد إلى صفوفها. وقد نجح عدة مدونين جزائريين في إثارة اهتمام المتصلين بالأنترنيت، كالمدون الجزائري "علي رحالية " الذي نشر عدة مقالات تظهر زيف وتضارب تصريحات المسؤولين، من منطلق عمله في الأرشيف الصحفي بهيئة إعلام البرلمان الجزائري. وقد ذاع انتشار هذه المقالات حتى إنها شاركت في الضغوط الإعلامية والسياسية من أجل تجميد"قانونالمحروقات" الذي كان يقضي بخصخصة أكبر شركات النفط في البلاد، والذي تم تجميده بالفعل من طرف السلطات العليا.

ومن أشهر المدونين الجزائريين الذين لاحقهم مقص الرقيب والمتابعة القضائية والحبس، الصحافي "محمد تامالت" الذي توفي في ظروف مشبوهة إثر حبسه، بعد أسابيع من دخوله في غيبوبة إثر إضرابه عن الطعام رفضا لاعتقاله، وهو ما مثل شاهدا حول تقييد حرية التعبير في الجزائر. وقد أدين المدون الصحفي بتهمة نشر مواد على صفحته على موقع التواصل الاجتماعي، تهين وتسيء إلى هيئات نظامية بعبارات تتضمن السب والقذف. وحكم عليه بالسجن عامين وغرامة مالية قدرها 200 ألف دينار جزائري، قضى منها خمسة أشهر قبل وفاته.

---

[1] سفيان ساسي، **تكوين الهوية الرقمية للشباب الجزائري – مقاربة سوسيولوجية لاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي،** مقاربات حول الهوية والجندر، المؤتمر الرقمي الأول للإنسانيات والعلوم الاجتماعية، أوت 2015 ، ص 58.

ومع تزايد المقبلين على ممارسة الديمقراطية الرقمية في الجزائر، تتزايد مخاوف التضييق على حرية التعبير والرأي التي تمارسها السلطة على النشطاء والمدونين. فعدم وجود الرغبة والإرادة السياسية اللازمة تجاه اعتماد حكومة إلكترونية، يعد من أبرز المشاكل السياسية التي تواجهها تطبيقات الديمقراطية الالكترونية في البلدان النامية منها الجزائر. وتدرك حكومات هذه البلدان أن مثل هذه الفضاءات الرقمية تسمح للأشخاص مناقشة المسائل السياسية بينهم بصورة أفقية ومفتوحة للجميع، الشيء الذي لا تسمح به وسائل الإعلام التقليدية المملوكة أغلبها للسلطات الحاكمة.

وأكدت السلطة السياسية في الجزائر أن الإعلام الالكتروني أصبح يشكل تحديا جوهريا للإعلام الوطني وللجزائر برمتها من خلال زرع أفكار هدامة والتهجم على الشعب وعلى البلاد بدون تورع. وجاء في مضمون رسالة رئيس الجمهورية التي تطرق فيها لأول مرة لهذا الموضوع، عشية إحياء اليوم الوطني للصحافة (22 أكتوبر 2016) أن الصحافة الالكترونية تشكل تحديا للإعلام الوطني والصحافة المكتوبة كونها تقلص من سوقها، وتحديا للجزائر من حيث أنه يأتي في أغلب الأحيان من بلدان أجنبية.

1 .حاجة الديمقراطية التشاركية إلى تكنولوجيا المعلومات: في عصر ما قبل الانترنيت، هيمنت فكرة رئيسية على مجريات السلوك البشري، حيث عزف معظم الأفراد عن التحدث في أمور السياسة وتدبير الشأن العام وحقوق الإنسان، سواء في الأماكن العامة أو في النطاق الأسري أو مع زملاء العمل. ولكن في عقب التطور الهائل لشبكة الانترنيت وطفرة تكنولوجيا الإعلام والاتصال، بما في ذلك شبكات التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية الإخبارية والتفاعلية، أتيحت للأفراد والجماعات فضاءات شاسعة ومساحات حرة للتداول والنقاش في كافة أمور الحياة وفي مقدمتها القضايا السياسية، ومنحت للأقليات فرصة للتعبير عن آرائهم السياسية والفكرية بحرية مطلقة بعيدا عن ضغوطات المجتمع والنظام السياسي الحاكم.

وقد أدى ولوج تكنولوجيا المعلومات والاتصال ميدان العمل السياسي إلى ميلاد آليات وطرق عمل جديدة للتعبير عن الرأي وممارسة الديمقراطية، وتحفيز المشاركة السياسية بكل أشكالها (مظاهرات سلمية، حملات انتخابية، مواقف سياسية وحقوقية، ..)، فيما يمكن أن نصفه بديمقراطية تكنولوجيا الإعلام والاتصال أو الديمقراطية الرقمية"[1].

وإذا كانت الديمقراطية التشاركية تعبر عن نهج لصنع السياسات العامة وحل المشاكل التي تشجع المواطنين على المشاركة بنشاط في مناقشة موضوعات ترتبط مباشرة بشؤونهم اليومية، وتفتح المسار باتجاه الاستماع لصوت المواطنين والمجتمع المدني من خلال الدخول في حوار، مع بذل الجهد لتلقي وجهات النظر المختلفة، فهنا تظهر حاجة الديمقراطية التشاركية إلى تقنيات تمكّن من التشاور والحوار دون الحاجة لوجود سلطة لاتخاذ القرار.

وتتمثل هذه التقنيات بآليات ممارسة الديمقراطية الرقمية، وما يتعلق بها من وسائل تكنولوجية مختلفة تسمح بالقضاء على الفجوة الكبيرة بين الحاكم والمحكوم وإعادة صياغة العلاقة بينهما. ولا يبقى المواطن، بحكم هذه العلاقة، فردا منعزلا، بل عنصرا لديه لغة يعبر ويتواصل بها. لكن الأمر يتطلب تدعيم شروط التواصل، وهي ا لجدية في الحوار والنقاش والصدق والالتزام، ووجود النية الصادقة من طرف الهيئة الحاكمة للوصول إلى حقيقة المشاكل والانشغالات المطروحة من خلال هذا التشارك والتشاور.

إن الدمج بين تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وبين العمل السياسي، أفرز أدوات وطرق عمل جديدة في ممارسة العملية الديمقراطية التشاركية في كثير من البلدان، وأتاح نشر المناخ الملائم لتحفيز وتقوية المشاركة السياسية من قبيل التسويق السياسي والحملات الانتخابية الالكترونية، والانتخاب الالكتروني عبر شبكة الانترنيت، والمشاركة في صنع السياسات العامة، وكسب المناصرين والمؤيدين لقضايا معينة.

[1] عبد المجيد رمضان، **المرجع السابق**، ص.83

ويعد ارتفاع نسبة النفاذ إلى الانترنيت في الدول المتقدمة وفي عدد من الدول النامية، سببا في بروز العديد من المبادرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعتمد على شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الاتصال الحديثة من أجل تكريس مبادئ التشاركية، وأصبح متاحا لأي فرد بالإدلاء برأيه في قضايا ذات الشأن العام. ونجد أنفسنا أمام ظاهرة إنسانية كونية، هي وليدة المصاهرة العميقة بين أدوات ممارسة المواطن لحقوقه السياسية والديمقراطية كما نصت عليها المواثيق الدولية من جهة، وبين منجزات ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال من جهة أخرى ، يتطلب تعميمها على كافة الدول التي تنشد فعلا الديمقراطية وإشراك المواطن في تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية.

المطلب الثالث: آفاق الديمقراطية الرقمية في الجزائر:

إن الظاهرة السياسية الرقمية ما فتئت تتبلور يوما بعد يوم، حيث أن المنجزات الرقمية في هذا العصر لا تتوقف عند حد معين، بل إن الديمقراطية الرقمية باتت تفرض نفسها على الواقع الاجتماعي والسياسي للمجتمعات التي انفتحت على تكنولوجيات الإعلام والاتصال، ما يحتم على كل الفاعلين في الجزائر بمختلف أطيافهم السياسية والاجتماعية والحقوقية، ضرورة التعامل معها والحرص على استثمارها خدمة للصالح العام.

وقد وضعت الجزائر مشروع الرقمنة على رأس أولوياتها، ضمن المخطط الخماسي 2015 – 2019، في سبيل توفير الشروط والظروف الضرورية المساعدة على ازدهار صناعة واستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال، سواء كان ذلك على مستوى قطاع المال والأعمال وآليات التمويل في إطار الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص، أو ما تعلق بالصعيد القانوني وذلك من أجل تسهيل وتخفيف الإجراءات الإدارية.

كما مكّن استخدام أدوات تكنولوجيا الإعلام والاتصال المواطنين من معالجة موضوعات وقضايا حساسة عبر منتديات النقاش الالكترونية الهادفة إلى توسيع دائرة الحوار وإبداء

الرأي في السياسات الحكومية . ووجد الشباب الجزائري في الانترنيت متنفسا للتعبير عن آرائهم وأفكارهم وطروحاتهم الفكرية والاجتماعية والسياسية، وباتت الانترنيت لهم مساحة لممارسة الديمقراطية الرقمية بقدر أكبر من الحرية في التعبير، فضلا عن كونها متاحة طوال الوقت للجميع.

ولعل الشيء الأبرز في هذه الظاهرة، قدرة هؤلاء الشباب على التقليل من هيمنة وسائل الإعلام التقليدية على صناعة وإنتاج الخبر والمعلومة، وعلى تكسير احتكار الدولة لوسائل الإعلام وتحكمها في هوامش من حرية التعبير داخل المجتمع. وذلك باعتبار أن الفئة الشبابية هي من أكثر الفئات الاجتماعية انفتاحا على الثقافات الأخرى، وأشدها تطلعا وطموحا، وأحرصها ميلا إلى قيم التجديد والتغيير، وأكثرها تمردا على ما يحيط بها من معايير وخيارات اجتماعية وسياسية.

لكن التدفق الحر للمعلومات والمعطيات، أدى إلى ظهور تجاوزات ومخاطر على استقرار وأمن الدولة من خلال الانتحال والغش والتزوير وتبييض الأموال والدعوة إلى التطرف الديني والالتحاق بالجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة، وتنامي الصراعات الطائفية والعرقية والجهوية في الجزائر، ما دفع الحكومة سنة 2015 إلى اتخاذ قرار يقضي بإنشاء هيئة وطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، خاصة تلك التي تمس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات المحددة في قانون العقوبات وأي جريمة أخرى ترتكب أو يسهل ارتكابها عن طريق منظومة معلوماتية أو نظام للاتصالات الإلكترونية. وهذه الهيئة مكلفة بتنشيط وتنسيق عمليات الوقاية من الجرائم ومساعدة السلطات القضائية ومصالح الشرطة القضائية من خلال تجميع المعلومات والخبرات القضائية.

وبالنظر إلى متطلبات الواقع، تبنت السلطات الجزائرية قانونين أساسيين، يتعلق الأول بالإمضاء والتصديق الإلكترونيين الذي يسمح بتطوير الخدمات على الخط مثل الإدارة الإلكترونية. ويخص القانون الثاني إرساء قا عدة قانونية تحدد طريقة استخدام التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال في قطاع العدالة.

ويتوقع، رغم هذه المخاوف الحكومية والإجراءات الوقائية، أن تساهم الديمقراطية الرقمية في الجزائر في تعظيم التأثيرات السياسية والاجتماعية، بدليل التحول الواضح في أنماط استخدام الشبكة العنكبوتية في البلاد خلال السنوات الأخيرة، في اتجاه ارتفاع معدلات استخدامها في أوساط الشباب خصوصا، كوسيلة لحرية الحوار والتعبير عن الرأي والمناقشات من خلال صفحات التواصل الاجتماعي، وإنشاء تجمعات افتراضية من أجل رفع مطالب اجتماعية ومهنية، أو الدعوة إلى الاحتجاج وإبداء الغضب من القرارات الحكومية. وهناك أمثلة عديدة لهذه الظاهرة التي تعرفها الساحة الاجتماعية في الجزائر منذ بداية انتفاضات "الربيع العربي"، منها:

- ❖ اندلاع حركة احتجاجية بالأحياء الشعبية الفقيرة في مدينة وهران في الخامس جانفي 2011 ،امتدت إلى بقية المدن الأخرى لتشمل العاصمة ومدن الشرق وتصبح بعد يوم واحد حركة احتجاجية وطنية، بسبب وسائل الاتصال الرقمية 25 الحديثة، وفي مقدمتها الهاتف الجوال والبريد الالكتروني والمواقع الاجتماعية.
- ❖ استغلال شباب الجنوب من العاطلين عن العمل الفضاء الافتراضي في التحريض على التظاهر والاحتجاج في الشهور الأولى من سنة 2013. ونظم هؤلاء الشباب المنتمون لمنظمة غير معتمدة تحت مسمى " لجنة الدفاع عن حقوق البطالين"، وقفاتهم الاحتجاجية في عدد من ولايات الجنوب الجزائري للمطالبة بمناصب الشغل وبتحريك عجلة التنمية في المنطقة. وقد استجابت الحكومة لهذه المطالب بإجراءات عملية من أجل توفير مناصب عمل في الشركات البترولية، ومنح قروض دون فوائد للشباب البطالين لإنشاء مؤسسات إنتاجية وخدمية، وتسليم قطع أراضي لبناء سكنات.
- ❖ تظاهر آلاف المحتجين في مدينة عين صالح وفي مدن أخرى من جنوب الجزائر، خلال عدة أسابيع متتالية في سنة 2015، مطالبين بوقف الحفر واستخراج الغاز الصخري، باعتباره خطرا على البيئة والزراعة، وعلى المياه الجوفية أساسا. وقد وظّف منظمو الوقفات الاحتجاجية شبكات التواصل الاجتماعي لتعبئة الرأي العام وكسب تأييده ومساندته لهم. وأوقفت شركة سوناطراك، تبعا لتلك الاحتجاجات، عمليات استكشاف وتقييم مخزون الجزائر من الغاز الصخري، تزامنا مع تراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية، حيث أصبحت عاجزة عن تغطية تكاليف هذه العملية.
- ❖ خروج تلاميذ الثانويات إلى الشارع في ديسمبر 2016 بعدة ولايات، للمطالبة بإلغاء قرار وزارة التربية الوطنية بخصوص رزنامة العطلة المدرسية للموسم الدراسي 2015 – 2016، فكانت الحكومة أن لبت هذا المطلب ومددت العطلة إلى أزيد من أسبوعين بدلا من عشرة أيام.

لقد اصطلح على تسمية هذا الشكل من العمليات الاحتجاجية بـ "الاحتجاج الرقمي "، أو "العصيان المدني الإلكتروني" الذي يكون منطلقه وسائل الاتصال الاجتماعي. وهنا يتجلى الدور الأساسي للهيئات الحكومية في التفاعل الإيجابي مع نبض الشارع، واتقاء حدوث مثل هذه الاحتجاجات بفتح فضاءات رقمية للحوار والتشاور والتشارك بشكل دائم ومستمر، وإفساح المجال أمام جميع الأفكار والرؤى والتصورات التي لم تجد فرصتها للتعبير والاستماع إليها من قبل السلطات، أو تلك التي لم تتهيأ لها البيئة الملائمة للظهور والتبلور بسبب التعسف الفكري والقمع البدني.

لكن المشكلة تكمن في أن ثورة المعلومات الواقعية الصادقة يصعب تحقيقها داخل مجتمعات غير ديمقراطية، كما أن فرص السماح لها بنشرها وتداولها إنما يتوقف على مرونة تلك الحكومات وهامش الحرية المتاح. فهذا الهامش قد يسمح لوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالبقاء وبتطوير المنافسة الاجتماعية والاقتصادية

والسياسية، أو قد يكون القمع بديلا مطروحا بحجة الحفاظ على الأمن العام لمواجهة مخاطر قد تهدد المؤسسات الحاكمة ومصالحها.

وبما أن السلطات في الجزائر قد تبنت صراحة النهج الديمقراطي وتدعو إلى تعزيزه من خلال المواثيق الدستورية والقوانين التي صدرت في هذا الشأن، فإنه يتعين تطويع أدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للاشتباك الإيجابي مع قضايا المجتمع، وجعل هذا القطاع يحمل رؤية مجتمعية تنطلق من مبدأ تطوير القطاعات الخدمية للمواطنين وتغيير العقلية الإدارية لموظفي الدولة ومؤسساتها، ثم من مبدأ نشر مفاهيم المواطنة الرقمية و المجتمع التكنولوجي على أساس استراتيجية ترمي إلى تحقيق الديمقراطية التشاركية والنمو المستدام.

كما يمكن مستقبلا استطلاع أفراد الشعب الكترونيا حول قضايا خلافية قد تهم المواطن، ويسمح لهم بالمشاركة في عملية المحاسبة والمساءلة، عندما تتوفر لديهم المعلومات الكافية عن أداء الحكومة من خلال نشر وتوثيق محاضر الجلسات الحكومية والبرلمانية عبر الانترنيت ووسائل التكنولوجيا المختلفة.

ومع تطوير المنظومة الرقمية وتوفير نظام حماية عالي الكفاءة، سيصبح بإمكان المواطنين المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية عبر الانترنيت، ما يؤدي إلى زيادة نسبة المشاركة وسرعة إصدار النتائج والحد نسبيا من التزوير، بالإضافة إلى تخفيض تعبئة الموارد البشرية المطلوبة لإدارة عمليات التنظيم والإشراف على الاقتراع وفرز وإحصاء أصوات الناخبين، والتقليل من الأعباء المادية والتكاليف المالية التي تصرف في مختلف الاستحقاقات الانتخابية في الجزائر.

الفصل الثاني:

واقع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في ضوء تحسين
مخرجات النظام الادارة المحلية في الجزائر

المبحث الاول: أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على نظام الإدارة المحلية:

المطلب الأول: دوافع استخدام تكنولوجيا المعلومات واتصال (الإدارة الإلكترونية):

إن التحديات التي تواجهها الدول، لا سيما دول العالم الثالث، ومن بينها الجزائر، فيما يتعلق بتحسين مؤسساتها وإداراتها العمومية، ومنها نظام الإدارة المحلية، تفرض عليها ضرورة إدخال وتبني وسائل حديثة في التسيير، ولعل أهمها تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في نشاط الإدارة يؤدي إلى ظهور نمط جديد في الإدارة يعرف بالإدارة الإلكترونية، مما يؤدي إلى تغير صورة الإدارة من الشكل التقليدي المتميز بعدد كبير من الشبابيك إلى إدارة في شكل موقع إنترنت أو بوابة إلكترونية تقدم خدمات عن بعد للمترفق الذي يمكنه أن يدخله في أي وقت، مما يسمح بإضفاء شفافية أكبر على علاقة الإدارة بالمواطن"[1]

أ- تعريف نظام الإدارة المحلية الإلكترونية: يعتبر مصطلح نظام الإدارة المحلية الإلكترونية من بين المصطلحات الإدارية الحديثة المتداولة و يقصد به : "تلك العملية الإدارية القائمة على الإفادة من الإمكانات المتميزة للإنترنت وشبكة الأعمال في التخطيط والتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للمنظمة من أجل تحقيق الأهداف"[2]

أما البنك الدولي يرى أن " الإدارة الإلكترونية مفهوم ينضوي على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبتغيير الطريقة التي يتفاعل من خلالها المواطنين مع المؤسسات التجارية مع الحكومة والسماح بمشاركة المواطنين في عملية صنع القرار وزيادة الشفافية و تعزيز المجتمع المدني".

كما تعرف على أنها :" القدرة على استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات والشبكات الحديثة لتنفيذ الأنشطة الإدارية إلكترونياً عبر الإنترنت وشبكات الحواسيب الآلية في كل مكان و زمان، مما يؤدي إلى الجودة وتحسين الأداء وتوحيد الإجراءات، سرعة التنفيذ، خفض التكلفة و توفير البيانات والمعلومات اللازمة بهدف تحقيق أهداف المنظمات الإدارية بأقل وقت وجهد وتكلفة وتطوير العمليات الإدارية"[3]

كما تعرف بأنها" :إستراتيجية إدارية لعصر المعلومات، تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمواطنين والمؤسسات ولزبائنها، مع استغلال امثل لمصادر المعلومات المتاحة من خلال توظيف الموارد المادية والبشرية والمعنوية المتاحة في إطار إلكتروني حديث من اجل استغلال أمثل للوقت والمال والجهد وتحقيقا للمطالب المستهدفة و بالجودة المطلوبة "[4]

كما تعرف أيضا " عملية مَكْنَنَة جميع مهام وأنشطة المؤسسة الإدارية، لإعتماد على المعلومات الضرورية للوصول إلى تحقيق أهداف الإدارة الجديدة في تقليل استخدام الأوراق وتبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين والإنجاز السريع والدقيق للمهام لتكون كل إدارة جاهزة للربط مع الحكومة الإلكترونية لاحقا[5]

ب- أبعاد الإدارة الإلكترونية :تتمثل أبعاد الإدارة الإلكترونية فيما يلي :"[6]

---

[1] المدرسة الوطنية للإدارة، **ملتقى الحكم الراشد في الإدارة العمومية**، الجزائر: منشورات المدرسة الوطنية للإدارة، 2005-2006، ص77.

[2] نجم عبود نجم، **الإدارة و المعرفة الإلكترونية" الإستراتيجية -الوظائف-المجلات"**، دار اليازوري، عمان، 2009، ص157.

[3] علاء أحمد حسين، صدام حسين على،" **مدى توافر بعض متطلبات الإستعداد الإستراتيجي للتحول نحو الإدارة الإلكترونية**، تنمية الرافدين، مجلد 33 ، العدد 104، جامعة الموصل، العراق،201 ، ص59.

[4] - محمد فلاق ورضوان أنساعد، **الإدارة الإلكترونية (مفهومها ومتطلبات تطبيقها) :عرض تجارب لبعض الدول العربية**، المؤتمر الدولي حول متطلبات إرساء الحكومة الإلكترونية في الجزائر :دراسة تجارب بعض الدول، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 13 و 14 ماي2013

[5] - علاء عبد الرزاق السالمي، **الإدارة الإلكترونية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2008 ص 34.

[6] - محمد فلاق ورضوان أنساعد، **نفس المرجع**

- **إدارة بلا أوراق :**حيث يتم الاعتماد على الأرشيف الإلكتروني والبريد الغلكتروني والأدلة والمفكرات الإلكترونية والرسائل الصوتية ونظم تطبيقات المتابعة الآلية.
- **إدارة عن بعد :**حيث يتم استخدام الاتصال الإلكتروني والهاتف المحمول والهاتف الدولي والمؤتمرات الإلكترونية وغيرها من وسائل الاتصال الحديثة.
- **الإدارة بالزمن المفتوح :**حيث العمل 24 ساعة متواصلة دون الارتباط بالليل و النهار
- **إدارة بلا تنظيمات جامدة :**فالعمل يتم من خلال المؤسسات الشبكية والمؤسسات الذكية التي تعتمد على صناعة المعرفة.

ج -دوافع تحول نظام الإدارة المحلية إلى أسلوب الإدارة الإلكترونية: يمكن اختصار أهم الدوافع والمبررات التي تدفع الإدارة العمومية إلى تبني أسلوب الإدارة"[1]

- تردي مستوى خدمات كثير من الإدارات العمومية وتعقيدها إلى الدرجة التي تستدعي الحاجة إلى تبسيط إجراءاتها، وجعلها أكثر سلاسة ومرونة، وتسهيل تقديمها للمواطنين.
- حاجة الإدارة العمومية إلى المزيد من الثقة بينها وبين المرتفقين، ورغبتها في تهيئة أجواء من الشفافية في مصالحها، مما يتوجب عليها التوجه إلى الإدارة الإلكترونية، بالنظر إلى ما تتمتع به من الحياد والموضوعية والانضباط، مما يساهم في تغيير وجهة النظر السائدة لدى المواطن، وتعديل الصورة الذهنية النمطية السلبية لديه تجاه الإدارة العمومية
- حاجة الإدارة العمومية إلى تنمية إطاراتها، وتأهيلها بعلوم التقنية الحديثة للاعتماد عليها في إدارة برامج التنمية الوطنية، ولن يتم ذلك إلا بتوفير البنية الأساسية التقنية لتلك الإطارات من شبكات وقواعد معلومات.
- الثقل الذي يميز الإدارة العمومية التقليدية في تقديم خدماتها للمرتفقين مما يستلزم تبني الإدارة الإلكترونية التي تختصر وقت تنفيذ المعاملات الإدارية المختلفة، وتسهل الاتصال بين إدارات الأجهزة الحكومية ومنظماتها، وتوفر الدقة والوضوح في العمليات الإدارية.
- تشتت البيانات والمعلومات في الإدارة العمومية التقليدية بين الكثير من السجلات والوثائق والأرشيف، الأمر الذي يعيق ويثقل عملية اتخاذ القرار فيها، مما يستدعي تجميع تلك البيانات والمعلومات من مصادرها الأصلية، ولن يتم ذلك إلا من خلال الإدارة الإلكترونية وتوفير البيانات للمستفيدين بصورة فورية، والحد من معوقات اتخاذ القرار.
- هشاشة الثقافة التنظيمية لدى العاملين في الإدارة العمومية التقليدية، مما يستوجب تبني الإدارة الإلكترونية التي من شأنها دعم الثقافة التنظيمية لدى العاملين كافة وزيادة الترابط بين الإدارة العليا والوسطى والعاملين.

المطلب الثاني : تكنولوجيا الإعلام والاتصال لنظام الإدارة المحلية في الجزائر :

دوافع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في نظام الإدارة المحلية:

من بين أهم دوافع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وحاجة القطاع الإداري التطبيق أسلوب الإدارة الالكترونية ما يلي"[2] :

[1] -حسين بن محمد الحسن، **الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق**، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية :نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009 .

[2] - فرطاس فتيحة، **عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد15، فيفري 2016، ص 313.312.

لا تعقد الإجراءات الإدارية وكثرتها وتداخلها تستدعي الحاجة الى تبسيطها وجعلها أكثر مرونة وتسهيل تقديمها الى المواطن.
هشاشة الهيكل الإداري المحلي بسبب ازدواجية الاختصاصات وعدم القدرة على التنسيق بين المستويات الإدارية بسبب المركزية الشديدة التي نتج عنها عدم الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية.
غياب الثقة في الجهاز الإداري بسبب ظاهرة التسيب واللامبالاة التي أدت إلى تذمر المواطنين ما يستلزم تعديل صورته عند المواطن من خلال التوجه نحو الإدارة الالكترونية
انتشار التهرب من المسؤولية واستغلال النفوذ وغياب عنصر الرقابة في الإدارة ما زاد من حدة انتشار الفساد الإداري ما استلزم التوجه نحو استخدام التكنولوجيا الحديثة التي تعمل على إتاحة المعلومات وتوضيح الإجراءات لتحقيق الشفافية والمساواة.
اكبر حجم النفقات الإدارية مقابل تدني الخدمات المقدمة، والتجارب الدولية في مجال استخدام التكنولوجيا المعلومات والاتصال أكدت أثرها في تقليص للتكاليف والجهد والوقت.

الانفتاح والتوجه نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالإدارة المحلية:

سنتطرق إلى مختلف إسهامات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة المحلية، وكذا متطلبات تطبيقها بها

- إسهامات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة المحلية: كان للإصلاحات الإدارية في مجال التكنولوجيا التي جسدها القطاع المحلي باداراته،

1- إسهامات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة المحلية:

كان للإصلاحات الإدارية في مجال التكنولوجيا التي جسدها القطاع المحلي بإداراته، والتي لها علاقة مباشرة مع المواطن، أثارا ايجابية سواء على مستوى الإدارات أو المواطن، ومن بين الإسهامات التي حققتها تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة المحلية ما يلي:
التخفيف من البيروقراطية ومشاكل التعقيد الإداري والروتين من خلال تقديم أحسن الخدمات للمواطن بالاعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة، وتخفيض اعداد القوى العاملة وتوجيههم إلى وظائف أخرى وتقليل الجهد والوقت.
تطوير كفاءات ومهارات موظفي الإدارة المحلية، وتجسيد أفكارهم في ارض الواقع، الطرق العصرية لتسيير الإدارة المحلية .
فوسائل التكنولوجيا الحديثة تتطلب استمرارية برامج التدريب والتنمية القدراتالموظفين من أجل التكيف والتفاعل معها"[1].
ترشيد الخدمة العمومية، مع ظهور شبكة الانترنت وخدمات المواقع الالكترونية والاعتماد على أنظمة المعلومات، أصبحت خدمة المواطن تتم من خلال المواقع، والتيتم توسيع استغلالها في الإدارات المحلية نظرا لما حققته من دقة في المجاز الأعمال والمهام، وتقليص التجاوزات والأخطاء الإدارية، وسرعة استجابة واحترام المواعيد، إضافة إلى تقليص التكاليف من خلال الاتصال عبر الخطوط المربوطة بشبكة الانترنت، ووضوح الإجراءات من خلال النشر الالكتروني لمراحل الخدمة.
تحقيق الشفافية في التعاملات الإدارية وتحسين علاقة الإدارة بالمواطن، فتبسيط الإجراءات الإدارية ونشر مراحلها عبر المواقع الالكترونية، ساهم في تطبيق الشفافية وتعزيز فرص الرقابة ومكافحة الفساد الإداري، ما أدى إلى الوصول إلى إشباع حاجات المواطن وزيادة ثقته بالإدارة .زيادة تدفق المعلومات والبيانات وسرعة تحديثها وإدخالها، وتسهيل الاتصال بين الإدارة المركزية وهيآتها، إضافة إلى توحيد وتحيين معلوماتها مما يسهم في سرعة اتخاذ القرارات ومعالجة المشاكل، والتقليل من استعمال الأعمال الورقية

[1] فرطاس فتيحة، **مرجع سابق**، ص 315-317.

واستبدال الأرشيف الورقي بالالكتروني، حيث تعالج مشكلة الحفظ والتخزين وتضييع الوقت في البحث عن المعلومات.

مواكبة النظام العالمي في استخدام الطرق العصرية في الإدارة، خاصة وأن منها المفروضة مثلما حصل مع منظمة الطيران الدولية التي فرضت تعميم استعمال جواز السفر الالكتروني في كل دول العالم بداية من عام 2015"[1] .

متطلبات تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة المحلية: التكنولوجيا المعلومات والاتصال دور مهم وفعال في رفع كفاءة التنظيم الإداري إذا ما توفر ما يلي:

لا توفر الوسائل والتجهيزات اللازمة من أجهزة وبرامج بالإدارات المحلية لتسهيل خدمة المواطن كاستصدار الوثائق البيومترية، ودعم برامج التخزين بمضادات الفيروسات الوقايتها من التلف،

توفير قاعدة بيانات معتمدة لدى المصالح المحلية تضمن أمان وسرية المعلومات الخاصة بالمواطنين.

ضمان توفر تدفق كاف لشبكة الانترنت في كل الإدارات وحتى على مستوى التراب الوطني

توفر الكفاءات البشرية المدربة مع استمرارية تكوينها لتماشى مع التغيرات الحاصلة في بيئة التكنولوجيا.

توفر بيئة تشريعية مناسبة تساعد على مواكبة التطورات التكنولوجية[2]

تمتع الإدارات المحلية بقدر من المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات.

لا توفر الثقة والأمان والسرية في الخدمات الالكترونية لجذب المواطن المحلي للتعامل الالكتروني"[3].

المطلب الثالث: مساعي الحكومة الجزائرية لتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في نظام الادارة المحلية"[4]:

إن اضطلاع الإدارة المحلية بمهام المرفق العام، يجعلها أمام تحد صعب، فمن جهة، يجب أن تكون قادرة على القيام بمهام الخدمة العمومية بفعالية، ومن جهة أخرى، يتطلب منها ترشيد تسييرها لتحقيق الفاعلية، وذلك بتحسين جودة الخدمات المقدمة للجمهور في أقصر وقت ممكن وبأقل تكلفة، وهنا تظهر أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن أجل إبراز الأهمية والمكانة التي توليها السلطات العمومية، وإن كان على مستوى الخطاب، لهذه التكنولوجيا لا بد من استعراض بعض النصوص ذات العلاقة. وفي هذا الصدد، نجد أن من بين الأسباب التي سيقت لتبرير سن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية المتضمن في الأمر رقم06 -03 المؤرخ في 15 جويلية 2006، تلك التى لها علاقة بعصرنة الوظيفة العمومية، لا سيما تكييف عمليات الوظيفة العمومية مع المعطيات

والمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية الجديدة.

في نفس السياق، نذكر كذلك مبادرة الحكومة إلى إنشاء المرصد الوطني للمرفق العام

03 المؤرخ في 7 جانفي 2016، والذي كلف بالعديد - بموجب المرسوم الرئاسي رقم 16 من المهام، من بينها دراسة واقتراح كل تدبير من شأنه المساهمة في قيام الإدارات والمؤسسات والهيئات العمومية بتنفيذ

---

[1] ضالع بخالد، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، "آليات تحسين الخدمة العمومية في الجزائر"، جامعة سعيدة 2017-2018، ص5233

[2] ضالع بخالد، نفس المرجع، ص 70-71

[3] عبد العظيم بن صغير، العلمي بن عطاء الله، مرجع سابق، ص 545

[4] لحبيب بلية، مداخلة مقدمة في فعاليات اليوم الدراسي الموسوم: "التطورات التشريعية في مجال ترقية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر" دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين حكامة الإدارة المحلية في الجزائر، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر،ب.ط، سنة 2018، ص 20.

برنامجها الخاص بعصرنة المرفق العام، حيث يقترح كل تدبير من شأنه أن يحفز تطوير الإدارة الالكترونية بإدخال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال وتعميمها.

وفيما يتعلق بالحكومة، فقد حمل مشروع عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، العديد من الإجراءات والتدابير التي ترمي إلى إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة عموما، والمحلية على الخصوص.

وفي هذا الإطار، فقد ورد في الفصل الثالث من هذا المشروع تحت عنوان مواصلة عصرنة الحكامة، أن من بين ما ستعمل عليه الحكومة في المقام الأول: الحكامة الإقليمية و الإدارية فيما يخص تحسين تسيير الجماعات المحلية: تطوير التسيير الإلكتروني للبلدية؛ وفيما يخص عصرنة الإدارة العمومية وتحسين جودة المرفق العام: فقد بذلت جهود معتبرة من أجل عصرنة الإدارة العمومية والمرفق العام، وستتواصل هذه الجهود، لاسيما من خلال"[1]:

- تكوين مستخدمي الإدارة العمومية وتجديد معارفهم، وكذا عصرنة المرافق العمومية وإدخال الإعلام الآلي فيها.
- الإسراع في عملية وضع وتداول الوثائق والمستندات الإدارية المعصرنة (بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتريين) بما في ذلك على مستوى المراكز الدبلوماسية والقنصلية في الخارج، وكذا العمل على الإدخال القوي لبطاقة الترقيم الإلكتروني للسيارات ورخصة السياقة البيومترية الإلكترونية.
- تطوير الخدمة العمومية الإلكترونية على مستوى الإدارات العمومية وكذا تعميم التصديق الإلكتروني".

كما جاء في هذا المشروع: في المقام الثاني: بعنوان تطوير مجتمع المعلومات: "إن الجزائر انتهجت بعزم وحزم طريق ترقية التكنولوجيات الحديثة للإعلام، وتطوير مجتمع المعلومات، بحيث يعتبر ذلك ملازما ضروريا يرافق عملية عصرنة الحكامة في جميع الميادين، كما سيكون ذلك وسيلة لتسريع عملية تقدم بلادنا نحو مصاف البلدان الناشئة. وفي هذا السياق، فإن الحكومة التي ستسهر على ما يفضي إلى تجسيد مشروع القانون الذي يحدد القواعد العامة للبريد والاتصالات الإلكترونية المودع أمام البرلمان، وستعرض على هذا الأخير قريبا مشروع قانون يتعلق بالتجارة الإلكترونية. وستعمل أيضا في العديد من الاتجاهات:

أولا- فيما يتعلق بتطوير القدرات الرقمية والتدرج في استعمالها: ستسهر الحكومة خصوصا على:

- التغطية الرقمية لمجموع التراب الوطني،
- تطوير النفاذ إلى التدفق العالي جدا لمرافقة عصرنة الحكامة وتلبية حاجات جميع المستعملين، بما في ذلك الأعوان الاقتصاديين.
- التشجيع على تطور مزودي المرافق المحلية،
- مرافقة اللجوء المتزايد من الأعوان الاقتصاديين والماليين إلى استعمال تكنولوجيات الإعلام في إطار عصرنة تنظيمها وخدماتها.
- تحسين الوقاية من المخاطر وتأمين الهياكل القاعدية والشبكات الخاصة بالمواصلات السلكية واللاسلكية، وكذا إعداد ووضع إستراتيجية وطنية في مجال أمن منظومة الإعلام.

ثانيا- فيما يخص تحسين القدرات الوطنية التكنولوجية في ميدان تكنولوجيات الإعلام:

[1] لحبيب بلية،، المرجع السابق.

ستعمل الحكومة على تشجيع مراكز البحث العلمي والبحث والتطوير لترقية لقدرات التكنولوجية للبلاد في مجال تكنولوجيات الإعلام، كما ستشجع نقل التكنولوجيا ضمن نفس هذه الدائرة.

ثالثا- وبخصوص ترقية مجتمع الإعلام: ستسهر الحكومة على مواصلة تعليم الإعلام الآلي وتعميم التكنولوجيات الجديدة للاتصال في جميع مستويات المنظومة الوطنية للتربية والتعليم والتكوين بكيفية تعجيل بالبروز الفعلي لمجتمع الإعلام والرقمنة في بلادنا.

رابعا- وفيما يتعلق بالخدمات البريدية: ستعكف الحكومة على عصرنة القطاع البريدي من أجل سيره الأفضل ونوعية أحسن للخدمة، ومن أجل أكبر قدر من المساهمة الاقتصادية، لاسيما من خلال إعادة تأهيل المتعامل البريدي العمومي وتحفيزه وعصرنته."

وفي هذا السياق، يمكن ذكر العديد من الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الجماعات المحلية للمواطنين على مستوى مصالحها، مثل:

- طلب شهادة الميلاد الأصلية 12 خاصة (S12)
- طلب بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية، مع متابعة مراحل معالجة الطلب.طلب جواز السفر البيومتري، مع متابعة مراحل معالجة الطلب.
- رقمنة الحالة المدنية.
- رقمنة رخص السياقة.
- رقمنة البطاقات الرمادية"[1].

المبحث الثاني: المستوى البلدي للادارة المحلية في الجزائر

إن النظام المحلي في الجزائر يتكون من ثلاثة مستويات رئيسة هي: الولايات والدوائر و البلديات، حيث تتشكل الولاية من عدد من الدوائر والدائرة من عدد من البلديات، وتشكل الدائرة وسيط إداري بين البلديات والولاية، لا تمثل هيئة أو جماعة إدارية محلية بل هي مجرد قسم و فرع إداري تابع ومساعد للولاية، الهدف من وجود الدائرة التي يغيب فيها مجلس منتخب هو تقريب الإدارة والخدمات من المواطن في كل بلديات الولاية المنتشرة عبر حدود الولاية، تدار الدائرة من طرف رئيس الدائرة الذي يعين بمرسوم أو مصالح إدارة، يعد رئيس الدائرة تابع ومساعد للوالي في القيام بوظائف الولاية على مستوي الدائرة، كما يقوم بالتنشيط والتوجيه والإعلام والتنسيق بين البلديات.

المطلب الأول: الإطار القانوني والوظيفي للبلدية:

تعتبر البلدية خلية أساسية في التنظيم الإداري المحلي في الجزائر كونها تشكل قاعدة المجتمع، وقد حضيت باهتمام السلطات المركزية من خلال النصوص القانونية والدساتير الي بينت الإطار القانون والوظيفي للبلدية. وقد صدر أول قانون بلدي بموجب الأمر رقم 67-24 المؤرخ في 18 جانفي 1967.

إنشاء البلدية: يتم إنشاء البلدية وتعيين حدودها الإدارية موجب مرسوم يصدر من طرف رئيس الجمهورية بناء على قرار من وزير الداخلية والجماعات المحلية. كما أن تغير اسم البلدية أو تعيين مقرها أو تحويله يتم بمو حب مرسوم يتخد بناء على قرار من وزير الداخلية وبعد اطلاع رأي الوالي، وباقتراح من المجلس الشعبي البلدي".

فيما يخص ضم أو فصل بلدية أو عدة بلديات عن بلدية واحدة يتم بناء على قرار من وزير الداحلية بالإجماع مع والي الولاية والمجالس الشعبية البلدية، بالإضافة إلى هذا فإن حقوق والتزامات البلديات المنضمة تحول كلها إلى البلدية الي ضمت إليها، والشيء نفسه عند فصل جزء من بلدية أو عدة بلديات فإن كل بلدية تأخد حقوقها وتتحمل الالتزامات التي عليها".

[1] لحبيب بلية، المرجع السابق.

ب- هيئات تسيير البلدية: نصت المادة رقم 13 من القانون البلدي على أن:" هيئتا البلدية هما:"المجلس الشعبي البلدي، رئيس المجلس الشعبي البلدي".

- المجلس الشعبي البلدي وصلاحياته: يعتبر المجلس الشعبي البلدي أهم خلية في التنظيم البلدي نظرا لحساسية وضعه والأعضاء المشكلة له والتى تباشر مهامها عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري وتدوم مدة عضوية المجلس الشعبي البلدي خمس سنوات، إذ قسم المشرع عدد الأعضاء في المجلس الشعبي البلدي بحسب العداد السكاني لكل بلدية .

تسيير المجلس الشعبي البلدي: يعقد المجلس الشعبي البلدي عدة دورات يجري من خلالها مداولات بالإضافة للجان المتخصصة، حيث يقوم بعقد دورات عادية وأخرى غير عادية.

فالدورات العادية تعقد كل ثلاثة أشهر خلال السنة. أما الدورات غير العادية فالمجلس الشعبي البلدي له الحق على الأقل في عقد دورة واحدة في السنة حسب ما تقتضيه شؤون البلدية.

المطلب الثاني: اختصاصات المجلس الشعبي البلدي: حدد القانون البلدي صلاحيات البلدية كخلية أساسية في المجتمع الجزائري، تلك الصلاحيات يمارسها المجلس الشعبي البلدي من خلال المداولات حسب المجالات التالية :

الوظائف الاقتصادية والمالية :

تعمل البلدية عن طريق المجلس الشعبي البلدي على تطوير الأنشطة الاقتصادية المسطرة في برنامجها التنموي وتشجيع المتعاملين الاقتصاديين، كما أجاز قانون البلدية للمجلس إنشاء مؤسسات عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية المعنوية ".

كما يقوم المجلس الشعبي البلدي بالتجهيز المحلي في حدود ما نص عليه القانون، ويعمل على توجيه وتنسيق ومراقبة الأنشطة المحلية. وبالتعاون مع الهيئة التنفيذية للبلدية، يطالب المجلس بإحداث تعاونيات إنتاجية و أجهزة التنسيق والتسويق للإنتاج الفلاحي و تشجيع الاستمارات الفلاحية، كما يشارك المجلس في العمليات المتعلقة بتعديل القطاع الزراعي للأراضي الواقعة في نطاق الدائرة الإدارية للبلدية.

بالإضافة إلى الوظائف التقليدية فإن المجلس الشعبي البلدي الموسع يقوم بالتعاون مع اللجنة التنفيذية الفنية والتعاونيات البلدية المتعددة الخدمات على تحضير وإعداد برامج إنعاش المنتجات الفلاحية المساعدة في تموين أعضاء التعاونية بالتجهيزات والخبرات والمواد اللازمة للإنتاج الزراعي ومساعدة أعضاء التعاونية على تحسين ظروفهم الصحية والسكنية والثقافية...إلخ

فيما يخص الجانب المالي يتولى المجلس الشعبي البلدي المصادقة سويا على ميزانية البلدية سواء الأولية وذلك قبل 31 أكتوبر من السنة السابقة للسنة المعنية أو الميزانية الإضافية قبل 15 جوان للسنة المعنية وتتم المصادقة على الاعتمادت المالية مادة بمادة وبابا بباب ".

في هذا الإطار، اتضح مؤخرا أن عددا هائلا من البلديات في الجزائر تعاني من الديون مما أدى بالدولة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة والي تجلت في إحصاء البلديات من قبل وزير الداخلية وجرد ديونها حسب طبيعتها ومعرفة المؤسسات صاحبة هذه المستحقات".

الوظائف الاجتماعية والثقافية:

لم يغفل قانون البلدية عن الواجبات الاجتماعية للمجلس الشعبي البلدي حيال المواطنين و خصص المادة 89 قانون البلدية ليوضح فيها حق المجلس في المبادرة بإتباع كل إجراء من شأنه التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة ومد يد المساعدة إليها في مجال الصحة والتشغيل والسكن، كما خول للبلدية بناء مراكز صحية وقاعات للعلاج ودلك في حدود قدراتها المالية. كما ألزمها المشرع بإنجاز المؤسسات التعليمية وفقا للبرنامج المسطر واتخاذ كل إجراء من شأنه تسهيل عملية النقل المدرسي وهذا وفق المادة 99 من قانون البلدية 90-08 .

يضطلع المجلس الشعبي البلدي بإنعاش وتحقيق الحماية المدنية على مستوى البلدية وهذا من خلال تنمية روح التضامن الجماعي لدرء ودفع الأخطار والكوارث المحدقة بالبلدية".

ثقافيا تعنى بالسهر على تطبق القوانين والأنظمة الي تستهدف تنمية النشاط السياحي في الدولة وللمجلس الشعبي البلدي حق إنشاء المقاولات والهيئات المحلية ذات الطابع السياحي، كذلك المحافظة على المعالم السياحية في البلدية والعمل على استثمارها".

الوظائف الأخرى للبلدية:

بالاعتماد دائما على هيئة المجلس الشعبي البلدي، تعمل البلدية على تحقيق التنمية الصناعية على المستوى المحلي، تطوير مجال التهيئة العمرانية والتخطيط والتجهيز والمساهمة أي النقل العمومي والإسكان وفق المادة 106 القانون 90-08 . وفيما يخص الصناعية التقليدية والحديثة بعمل المجلس على إنشاء الأجهزة والمؤسسات الصناعية، كما يشجع المجلس المبادرات الخاصة التي تهدف إلى تنشط وتحسين الصناعات في الدائرة الإدارية للبلدية ".

ويمتد عمل المجلس الشعبي البلدي حتى إلى مجال النقل إذ يعمل على توزيع شبكات وخطوط التموين والتوزيع المتعلقة بالمنتجات الضرورية وتسويقها بإنشاء وسائل النقل والتخزين والتوزيع، كما يقوم المجلس أيضا باستغلال مصالح عمومية لنقل المسافرين و استعمال خطوط الطرق الممتدة داخل حدود البلدية ويشارك لحساب البلدية في رأسمال مقاولات النقل العمومي.

- ❖ **رئيس المجلس الشعبي البلدي واختصاصاته:** يعد رئيس المجلس الشعبي البلدي أهم هيئة في تسيير الولاية نظرا لحساسية منصبه وكونه حلقة وصل بين المجلس الشعي البلدي والولاية.

* **تعين رئيس المجلس الشعبي البلدي**: نصت المادة 48 من قانون البلدية على أنه يتم تعيين رئيس المجلس الشعبي البلدي من خلال الاقتراع العام والسري للقائمة التي تتناول أغلبية المقاعد ويكون الرئيس على رأس القائمة وينصب خلال مدة لا تتعدى ثمانية أيام بعد الإعلان عن نتائج الاقتراع بعد تعيينه يقوم الرئيس بتشكيل هيئة تنفيذية وذلك بتعيينه لعدد من النواب ما بين 02 نائبين إلى 06 نواب حسب عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي، وتدوم مدة عهدة الرئاسة 5 سنوات وتنتهي مهام الرئيس عند توافر أحد الأسباب التالية: الاستقالة، لإقالة، الإقصاء والوفاة .

إختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي: قد خصص المشرع صلاحيات لرئيس المجلس الشعي البلدي تختلف باختلاف وضعه كممثل للدولة من جهة، باعتباره هيئة تنفيذية للمجلس الشعبي البلدي ومثلا للبلدية من جهة أخرى وفيما يلي يتم التطرق إلى كافة صلاحيات المجلس الشعبي البلدي.

- ❖ **رئيس المجلس الشعبي البلدي باعتباره ممثلا للدولة:** تعددت القوانين الصادرة بهذا الشأن منها قانون الحالة المدنية، قانون الإجراءات الجزائية، قانون الإنتخابات وقوانين أخرى أوضحت صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي كممثل للدولة وهي كما يلي:

يعد رئيس المجلس الشعبي البلدي ضابطا للحالة المدنية كما يجوز له أن يفرض هذا الاختصاص إلى نوابه أو إلى أحد الإداريين مع إبلاغ النائب العام والوالي بذلك".

- بتمنع رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفة ضابط الشرطة القضائية طبقا لقواعد قانون الإجراءات الجزائية في حدود الرقعة الجغرافية ومجال الاختصاص".
- يصادق رئيس المجلس الشعبي البلدي على الوثائق ويجوز له نقل الاختصاص لأحد نوابه أو للمصالح الإدارية، ويتولى نشر القوانين والتنظيمات واتخاذ الإجراءات اللازمة في حدود إقليم البلدية".
- يعهد إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي مهمة الحفاظ على القطاع العام، الصحة العامة والأمن العام في الحدود الإقليمية للبلدية، في هذا الشأن أحاز قانون البلدية للرئيس بالاستعانة في تحقيق الأمن العام إلى

الحرس البلدي. المادة 139 من قانون البلدية لسنة 1990 أفصحت عن مسؤولية البلدية عن الخسائر والأضرار إلي تلحق بالأشخاص و الممتلكات الناجمة عن الجنيات و الجنح.

- يقوم سويا بإحصاء الأشخاص المعنيين بالخدمة الوطنية.

المطلب الثالث: صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي كهيئة تنفيذية للمجلس: تقوم الهيئة التنفيذية بجملة من الاختصاصات المحلية عن طريق رئيس المجلس الشعبي البلدي ":

- تحت إشراف الرئيس تقوم الهيئة التنفيذية بالعمل على إنعاش وتحريك وتسيير وتنسيق أعمال المجلس الشعبي البلدي، فيقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي باستدعاء الأعضاء لانعقاد وتحديد الموضوعات محل الدراسة وتحضير جدول جلسات والاجتماعات المجلس.
- باعتباره رئيسا للهيئة التنفيذية يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي ينتصب اللجان البلدية والإشراف على حسن سيرها، كما يقوم بإعداد وتحضير ميزانية البلدية، وقد حدد المشرع في المادة 50 من القانون 90-08 عدد أعضاء الهيئة السعيدية الممثلين في النواب وعددهم يتراوح بين 2 إلى 6 أعضاء حسب عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي.

رئيس المجلس الشعبي البلدي باعتباره ممثلا للبلدية: باعتباره مثلا للبلدية يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي ببعض الصلاحيات في حدود القانون تتمثل في ":

- يمثل البلدية في كل التظاهرات الرسمية والاحتفالات في الحياة المدنية والإدارية رفقا للشروط المنصوص عليها في التنظيمات.
- يعمل رئيس المجلس الشعبي البلدي على تسيير إيرادات البلدية ومتابعة تطور مالية البلدية بالإضافة إلى الحفاظ على الحقوق التي تتكون منها ثروة البلدية.
- يتولى إبرام عقود اقتناء الأملاك وعقود بيعها وقبول الهبات والوصايا، وإبرام المناقصات والمزادات الخاصة بأشغال البلدية ومراقبة حسن تنفيذها.
- يعمل على توظيف عمال البلدية وتعيينهم وفقا للشروط المنصوص عليها في التنظيمات المعمول بها واتخاذ الإجراءات المتعلقة بطرقات البلدية.
- بصفته رئيسا للمجلس الشعبي البلدي يقوم بتحضير جدول الأعمال الخاص بأشغاله ويقدم تقريرا منتظما حول الوضعية العامة للبلدية ومدى تنفيذ المداولات.

❖ **مهام اللجان البلدية:** تتكون اللجان البلدية من بين أعضاء المجلس الشعب البلدي كما تعمل على دراسة المشاكل والمسائل المتعلقة بالإدارة العامة للبلدية الشؤون المالية والاقتصادية، التجهيز والأشغال العامة والإسكان والشؤون الاجتماعية والثقافية.

وتنقسم اللجان البلدية إلى لجان مؤقتة وأخرى دائمة وذلك لمساعدة المجالس الشعبية البلدية على أداء مهامها، فالمادة 24 من قانون البلدية أوضحت مختلف المهام اللجان الدائمة والمؤقتة. تمثل اللجان الدائمة في لجنة الاقتصاد والمالية، لجنة التهيئة العمرانية والتعمير و لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية. كما خول القانون لأعضاء المجلس الشعبي البلدي إنشاء لجنة مؤقتة تقوم بمهمة التحقيق في أمر معين تخص مؤسسة بلدية أو تجاوزات ما على مستوى مصلحة تابعة للبلدية.

المبحث الثالث: نظام المعلوماتي البيومتري

المطلب الأول: مجلات استخدام البيومتري:

القياسات البيومترية أو الحيوية في مجال جديد حيث تعمل التكنولوجيا على تحسين قدرتنا على تحديد هوية الشخص وتعتبر حماية المستهلكين ضد الاحتيال أو السرقة أحد أهداف القياسات الحيوية. وتتمثل ميزة

التحديد البيومتري في أن لكل فرد خصائصه البدنية الخاصة التي لا يمكن تغييرها أو فقدانها أو سرقتها. يمكن أيضا استخدام طريقة تحديد الهوية البيومترية للإكمال كلمات المرور أو استبدالها"[1]

3. **آليات التحقق البيومترية** : تنقسم البيانات المستعملة في التحقق البيومتري إلى ثلاثة فئات رئيسية :

أ. الاختبارات البيولوجية: الرائحة والدم واللعاب، الحمض النووي (ADN)

ب. التحليل السلوكي: التوقيع الديناميكي (سرعة تنقل القلم، التسارعات، الضغط الممارس...)، وكيفية استخدام لوحة مفاتيح الكمبيوتر(الضغط الممارس، سرعة النقر)، طريقة المشي .

ج. التحليلات المورفولوجية: بصمات الأصابع، شكل اليد، ملامح الوجه، رسم الشبكة الوريدية للعين، حيث تتميز هذه العناصر بأنها مستقرة في حياة الفرد ولا تعاني من آثار الإجهاد، عكس الموجودة في تحديد السلوك .

مقارنة بالتكنولوجيات الأخرى، تبرز البصمة كطريقة معتمدة بكثرة من الناحية الفنية، وليست مكلفة جدا ومن بين أكثرها موثوقية من حيث التعرف على الخطأ. اليوم تم استخدام بصمات الأصابع على نطاق واسع ومعترف بها كطريقة تحديد موثوقة "[2].

أداء النظام البيومتري (هل يحمل النظام البيومتري مساويا وعيوب؟):

لقد أثيرت بعض النقاشات والمخاوف عن استعمال البيومتري، بما في ذلك حماية الخصوصية والبيانات، ما أثر بالتأكيد على قبولها الاجتماعي وأدى إلى تغذية مناقشة قانونية وشرعية استخداماتها والدهانات اللازمة للتخفيف من المخاطر المكتشفة.

إلا أن النقاش الواجب إثارته حول أداء النظام البيومتري قد يتعلق أساسا بمدى فعاليته كنظام حماية معلوماتي ومدى تعرضه للأخطاء خصوصا وانه أصبح معول عليه في تحسين الخدمة العمومية والحد من مخاطر الفساد المختلفة.

كونه نظام يستحيل الحصول فيه على مصادفة مطلقة (تشابه 100٪) بين ملف "التوقيع" الذي تم إنشاؤه أثناء التسجيل وملف "التوقيع" الذي تم إنشاؤه أثناء عملية التحقق بحيث لا يمكن أبدا إعادة إنتاج العناصر الأصلية (صورة، صوت...) المستخدمة في معالجة الكمبيوتر، تم التعبير عن أداء أنظمة التوثيق البيومتري من خلال ثلاثة معايير للخطأ"[3]:

معدل الرفض الخاطئ (T.F.R): النسبة المئوية للأشخاص الذين تم رفضهم عن طريق الخطأ.

. معدل القبول الزائف (T.F.A): النسبة المئوية للقبول عن طريق الخطأ

معدل تساوي الخطأ(T.E.E): بحيث يعطي نقطة عن إمكانية تساوي معدل الرفض الخاطئ مع معدل القبول الزائف: TEA=TFR

[1] Les technologies biométriques, URL: https://www.biometrie-online.net/technologies fonctionnement consulté le 28/08/2021

[2] Rima Ouidad Belguechi, "Sécurité des systèmes biométriques: révocabilité et protection de la vie privée", Thése de doctorat, l'Ecole Nationale Supérieure d'Informatique, Spécialité: Informatique, Juin 2015, p12.

[3] Les technologies biométriques URL https www.biometrie// online.net/technologies/fonctionnement , consulté le: 28/08/2021.

وعليه فإن هذه المعدلات كلها مدرجة ومعرفة ضمن البرمجة المتعلقة بالنظام البيومتري لتحديد نسبة الخطأ ومعرفة مستوى التدخل في حال نشوب خطأ، ما يتيح إمكانية التعامل هذه الأخطاء واتخاذ القرار المناسب، هذا كله مع نسبة ضئيلة جدا المستوى الخطأ، ما يجعل ترجيح كفة مزاياه على كفة عيوبه على الأقل في الوقت الراهن، وتبقى مشكلة توفير الحماية الدائمة والمستمرة (الأمن المعلوماتي) التحدي الأكبر لأي نظام معلوماتى

معيار الايزو للنظام البيومتري:

إن النظام البيومتري يجب أن يتوفر على بعض المبادئ التوجيهية التي تجعل منه إما فعالا، وعلى هذا الأساس تم تحديد معيار خاص للتقييس (معيار الأيزو) وفق المعايير الدولية والمعروف ب (24745 ISO/IEC) ويشمل العناصر التالية"[1]:

- تحليل التهديدات والتدابير المضادة المتأصلة في الماذج البيومترية .
- المتطلبات الأمنية لربط الإشارة البيومترية بنماذج تطبيق نظام الهوية.
- نماذج تطبيقات أنظمة البيومتري التي تحتوي على مختلف سيناريوهات التخزين والمقارنة
- المبادئ التوجيهية المتعلقة حماية المعلومات الشخصية للأفراد عند معالجة المعلومات البيومترية.

المطلب الثاني: النظام البيومتري في الإدارة المحلية الجزائرية وأهميته في مكانية الفساد الإداري

رقمنة الحالة المدنية والنظام البيومتري

نشير إلى أن سنة 2010 هي الانطلاقة الحقيقية لعصرنة الحالة المدنية والتي تعتبر المرحلة الأولى التي أسست لعصرنة الإدارة المحلية ومهدت للانتقال إلى المرحلة الثانية المتعلقة بالنظام البيومتري وإنشاء السجل الوطني الآلي. ونكتفي فقط بأهم المراحل ومخرجاتها لأن خطواتها متعددة والقوانين التشريعية التي صدرت في كل مرحلة سواء من اجل إعطاء التعليمات او إدخال التحسينات كثيرة، فما يهم في الأمر هو الإشارة إلى ملى نجاعة وفعالية مخرجات الأنظمة المعلوماتية المطبقة وآثارها على محاربة مظاهر الفساد الإداري.

عقد الميلاد الخاص 12 خ:

في بادئ تم إحداث الرقم التعريفي الوطني الوحيد بموجب المرسوم التنفيذي رقم 2010/20 المؤرخ في 16/09/2010، تم إدراج عقد الميلاد الخاص 12خ ضمن قائمة مطبوعات الحالة المدنية بموجب نفس المرسوم 2010، وهو يعوض جميع مستخرجات عقود الميلاد الأصلية السابقة خاصة :

ح م. 12 شهادة ميلاد.

ح م 14 . مستخرج من الأحكام الجماعية المصرحة بالولادة

ح م .16 مستخرج من السجل الأصلي.

حيث يتم استخراجه اعتمادا على السجل الوطني بناءا على برقية صادرة من وزارة داخلية والجماعات المحلية رقم 152 بتاريخ 10/06/2014 وهذا ما أتاح لأي مواطن إمكانية استخراج هذا العقد من أي بلدية على التراب الوطني وكانت الانطلاقة الفعلية لهذه العملية تاريخ 15/10/2014.

ب. السجل الوطني الآلي للحالة المدنية:

يعتبر الخطوة الثانية في مراحل الرقمنة وذلك بموجب صدور القانون رقم 08/14 المعدل والمتمم للأمر 70-20 المتعلق بالحالة المدنية، كما نصت عليه المادة 25 مكرر: " يحدث لدى وزارة الداخلية

[1] International Organization for Standardization, "ISO/IEC 24745: 2011 Information technology: Security techniques Biometric information protection", URL: https /1www.iso.org/standard/52946.html, consulté le: 28/08/2021.

والجماعات المحلية سجل وطني آلي للحالة المدنية يرتبط بالبلديات وملحقاتها الإدارية وكذا البعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية"[1] ، حيث تم البدء بإنشاء شبكة وطنية لتوزيع المعلومات آليا أولا على مستوى المركزي بالجزائر العاصمة، وثانيا على مستوى كافة بلديات الوطن، والقنصليات الجزائرية بالخارج، ولمزيد من التفاصيل يمكن الإطلاع على المرجع المشار إليه أسفله (القانون 08/14) .

كما تم الشروع بعدها في تسيير ملفات كل من الحج، الانتخابات، وحركة السيارات، وبخصوص ملف الانتخابات نشير فقط إلى أنها تشمل عملية المراجعة السنوية والاستثنائية القوائم الانبين فقط، ليبقى الطموح مستقبلا لاعتماد التوقيع الالكتروني في سير العملية الانتخابية ما يضمن النزاهة والشفافية التي باتت مطلبا أساسيا لتكريس الديمقراطية الحقيقية.

2. النظام البيومتري الجزائري: نظام معلوماتي وحلول تقنية ضد محاولات التزوير: إن النظام البيومتري الحالي يعمل وفق تقنيات الواب المتطورة بعدما تم تطويره وتحسينه وهو يعتمد على قاعدة معطيات الأوراكل" Base de donnée Oracle" وتحتوي هذه الأخيرة على بروتوكولات حماية متطورة وفي غاية التأمين.

البيومتري من الناحية التقنية

و بأمر الشكل رم (1) الهندسة التي توضع العمليات التقنية والبرمجية الممثلة للحلول النظام المعلوماتي البيومتري وهو نظام معقد وجد محمي، ومن بين الأنظمة الفرعية التى يتوي عليها هي:

- نظام التحديد الأوتوماتيكي بالبصمات الرقية: Automated Fingerprint Identification
- نظام إدارة المفاتيح العامة: PKI: Public Key Infrastructure)

أ. نظام التحديد الأوتوماتيكي بالبصمات الرقمية :

هو نظام حاسوبي يسمح بتحديد الهوية عن طريق المصادقة وعمليات البحث المفتوحة المرتكزة على البصمة الرقية، هناك نوعان من هذه الأنظمة AFIS: الأنظمة الشرطية " AFIS policiers" سابقة في الظهور تاريخيا والأنظمة الخاصة بالحالة المدنية، وكلا النوعان يتكونان من قاعدة معطيات وخوارزميات للمقارنة (Matching) في قواعد المعطيات، وتستعمل الأنظمة الخاصة بالحالة المدنية في تسيير الوثائق الرقية خصوصا(بطاقات الحيوية وجوازات السفر)"[2].

ب. نظام إدارة المفاتيح العامة : هو برنامج معلوماتي يدير القوائم الهامة للمفاتيح العامة ويضمن موثوقيتها، لكيانات موجودة في الشبكة، ويوفر إطارا عاما لتثبيت ميزات الأمان مثل السرية والمصادقة والنزاهة وعدم التنصل داخل المنظمة وعند تبادل المعلومات مع الغرباء"[3].

المطلب الثالث: أهمية النظام المعلوماتي للحالة المدنية والبيومتري في التقليل من مظاهر الفساد الإداري:

تجدر الإشارة إلى التنويه بنقطة في غاية الأهمية هو أن النظم المعلوماتية المشار إليها في من برمجة مهندسين جزائريين ما يعزز سياسة التحفيز وروح المبادرة لديهم، على عكس بعض الدول المجاورة التي استعانت بالخبرة الأجنبية وقد ينظر لهذا الأمر من زاويتين، فقد نتفق على ضرورة الاستعانة بالخبرة الأجنبية وما تتوفر عليه من ايجابيات من جهة، إلا أن التكفل الوطني بالاحتياجات المحلية مع منظور دولي (مقاييس دولية) قد يكون أهم ومجدي من جهة أخرى، خصوصا فيما يتعلق بالأنظمة المعلوماتية، وعلى إثر مقابلة

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 14 08، مؤرخ في 13 شوال عام 1435 الموافق 9 أوت سنة 2014، يعدل ويتمم الأمر 2070 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1389 الموافق 19 فبراير سنة 1970 المتعلق بالحالة المدنية، الجريدة الرسمية، العدد 49، مؤرخ في 24 شوال عام 1435 الموافق 20 أوت 2014، المادة 25 مكرر،ص04

[2] Système d'identification automatique par empreintes digitales , System consulté le: 28/08/2021.

[3] PKI (Public Key Infrastructure), https: //www.securiteinfo.com/cryptographie/pki.shtml, consulté le:2012/08/28

أجريت مع مختص في مجال المعلوماتية ومشرف على مصلحة البيومتري بتاريخ 09/11/2018 الذي أشار إلى بعض النقاط الايجابية التي تبرر هذا الموقف"[1]:

أ- القضاء على التبعية التكنولوجية كشكل من أشكال التبعية.

ب- الاستعانة بالخبرة الأجنبية تحتم دفع تكلفة باهظة الثمن .

ت- حصر نطاق الحماية للنظم المعلوماتية في إطار وطني ما يعزز مقاييس الحماية والأمن المعلوماتي

ث- الحفاظ على السرية والموثوقية.

زيادة على الدور الفعال التي تؤديه النظم المعلوماتية في تطوير العمل الإداري سمية القدرات المهنية للموظف، فان جوانب متعددة من مظاهر الفساد الإداري يمكن الحد منها وفي أغلب الأحيان بصورة مطلقة ومحكمة:

1. أدى التحول إلى رقمنة الإجراءات الإدارية إلى التقليل من مظاهر عديدة للفساد، ولعل النظام البيومتري قد اثبت فعاليته في فرض نظام وقائي لممارسة أي محاولة لتزوير الوثائق حتى في حالة قيام الشخص المكلف والمسؤول عن التطبيقات بعملية التزوير فان تحديد هويته تبقى مسجلة على مستوى الخوادم بما يعرف بعملية التتبع .
2. إن ضمان وصول الخدمات إلى المواطن بسرعة وجودة من شأنه أن يحد من إقامة علاقات غير رسمية بهدف المصلحة الشخصية والاحتكاك بين المواطن والإدارة على النحو الذي يقلل من إمكانيات التفاعل المباشر وهذا ما كان سائرا مثلا في مصالح الحالة المدنية حيث حدثت ممارسات شائعة كدفع رشاوى من اجل الحصول على شهادة ميلاد تفاديا لضياع الوقت أو للقيام بمحاولات تزور الحالة المدنية، شهادة ميلاد تفاديا لضياع الوقت أو للقيام بمحاولات تزور الحالة المدنية.
3. يسمح استخدام القياسات البيومترية (الحيوية) باستبدال المعرفات وكلمات المرور اللازمة للوصول إلى شبكات الكمبيوتر مثل الإنترنت أو الأنترانت الأكسترانت للمؤسسات التي قد تحتوي على معلومات سرية للغاية.
4. حصر وتحديد نطاقات الإشراف والصلاحيات الإدارية للأشخاص المؤهلين في مجال المعلوماتية.
5. ومن بين التقنيات المستعملة في النظام البيومتري تلك المتعلقة بعمليات التحري والتدقيق بالمقارنة بين هويات مختلفة والكشف عن حالات التزوير وانتحال الشخصية، حيث كان ذلك سابقا يتم فقط على مستوى مصالح الأمن وبطرق غير تلك الموجودة حاليا، ومن بين أهم الإجراءات التي خففت الضغط على مصالح البيومترية بالدوائر ثم بعدها بالبلديات في تلك المتعلقة بإجراءات التحري عن السوابق العدلية رقم 02 التي كانت تتم على مستوى لا مركزي لدى مصالح الشرطة، حيث بموجب تعليمة وزارية من وزارة الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة الإقليم تم تحويل هذه المهمة إلى مديرية الوثائق المؤمنة على المستوي المركزي لتقوم بإشعار المصالح البيومترية لا مركزيا بالقرارات المتوصل إليها[2].

التشارك في قواعد المعطيات: فجوة يمكن تداركها وحل تقني للقضاء على الفساد الإداري:

قد يعتري النظام البيومتري المعتمد في الجزائر بعض النقص من حيث مكوناته التقنية (الأجهزة والبرمجيات) إلا أن الوضع الحالي يمكن أن يثمن لصالح اتجاهات واستخدامات أخرى موسعة، نشير منها على وجه الخصوص ضرورة تفعيل الإطار التشاركي القواعد المعطيات الخاصة بالحالة المدنية بين مختلف

[1] مخلوف أحمد ، مقابلة مع مختص في مجال المعلوماتية ومشرف على مصلحة البيومتري، بتاريخ 09/11/2018، بلدية عين الحجر، ولاية سعيدة

[2] أحمد مخلوف، الطرق العصرية لتسيير الإدارة المحلية(كتاب جماعي)، الأنظمة المعلوماتية الحديثة و دورها في تقليل من الفساد الإداري(نموذج النظام البيومتري في الإدارة المحلية في الجزائر)، جامعة باتنة1، الجزائر،2021، ص25

المؤسسات والقطاعات الوزارية، وهذا ما يتم انجازه حاليا كربط قاعدة المعطيات مع وزارة التربية، صناديق الضمان الاجتماعي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة السكن والعمران ....الخ.

لقد أسفرت عملية تشارك قواعد المعطيات الخاصة بالحالة المدنية والنظام البيومتري للأفراد إلى عدة نتائج ايجابية، وعلى سبيل المثال نشير إلى بعض الاستخدامات في هذا الإطار:

أ- القضاء على أية محاولة لانتحال الشخصية والهروب المحقق لا سيما في التنقلات و السفر خارج الدولة عن طريق نتائج التحقق من الهوية في قواعد المعطيات التي تشارك فيها إدارة الموانئ والمطارات مع وزارة الداخلية.

ب- تشارك قواعد المعطيات مع وزارة السكن والعمران والمدينة: يعتبر ملف السكن من بين الملفات الحساسة والذي نتج عن عدم التحكم في تسييره كانت سابقا عدة تجاوزات وممارسات فساد في منح الصيغ السكنية مقابل رشاوي، كون أن عملية تسيره كون أن عملية تسييره كانت تفتقر إلى المراقبة الدقيقة التي تكشف عن التحايل وتزوير الحالة المدنية للأشخاص وبالتالي الاستفادة غير الشرعية والمزدوجة لبعض المستفيدين من الأزواج خصوصا، ولكن مع تطور إجراءات التسيير والتحكم في المراقبة من خلال وضع قواعد المعطيات الخاصة بالحالة المدنية تحت تصرف الوزارة المعنية من زاوية المعاينة والفحص فقط، تم الحد من هذه الممارسات إلى أقصى حد ممكن، ما أصبحت مديريات السكن ومصالح الدائرة مدعمة بالربط بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية ما يتيح إمكانية التحقق من هوية الأشخاص مسبقا ورفض كل ملفات مغشوشة"[1].

[1] أحمد مخلوف، المراجع السابق.

الفصل الثالث:

دراسة حالة لبلدية سعيدة

"مصلحة البيومتري"

المبحث الأول: نظام البلدية الالكترونية

يعتبر مشروع البلدية الالكترونية من أكثر المشاريع التي أثبتت نجاعاتها على مستوى الدول التي حققت تقدما في مجال التحول الالكتروني والانتقال من الصور التقليدية في تقديم الخدمات والقيام بالمعاملات الإدارية الأمر الذي زاد من أهميتها ورسخ مبادئها وجعلها تدخل ضمن المشاريع الكبرى التي تضعها الدول والحكومات لتطبيق نظامي الإدارة والحكومة الالكترونية، وهو الأمر الذي سارت وفقه الجزائر منذ وضع إستراتيجية الجزائر الالكترونية والتي ضمت ضمن مشاريعها الكبرى لتطبيق النظام الالكتروني مشروع البلدية الالكترونية، والتي أخذت وزارة الداخلية والجماعات المحلية منذ الإفصاح عن المشروع على عاتقها مسؤولية العمل على إنجاح هذا المشروع وجدت في سبيل ذلك كافة السبل والوسائل الممكنة والتي كانت بداياتها بالعمل على ضمان أدنى الخدمات التي تقدمها الإدارة البلدية في صورة الكترونية معربة عن عزمها للمضي قدما في إنجاح المشروع بكافة السبل والوسائل والعمل على الوصول إلى خدمات بلدية الكترونية يتم تقديمها عن طريق الشباك الالكتروني والذي سيختزل على المواطن والإدارة الكثير من الإشكالات التي يعاني منها الطرفان في إطار البلدية التقليدية .

كما أن رقمنة قطاع الجماعات الإقليمية وعلى رأسها البلدية أصبح يشكل أهم مشاريع التحول الإلكتروني التي ستسمح بعصرنة المرفق العام المحلي عن طريق استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال على مستوى البلديات وملحقاتها، وحفظ سجلات الحالة المدنية الورقية عن طريق رقمنتها وتقليص آجال تسليم الوثائق وتحسين جودتها، وتقريب الإدارة من المواطن .

من هذا المنطلق وعلى اعتبار أن التحول نحو البلدية الإلكترونية و مشروع متكامل يحتاج إلى توافر قاعدة متينة وصلبة ويحتاج إلى تظافر العديد من الجهود الوطني المحلية التي يفترض أن تسير وفق برنامج"[1].

المطلب الأول: الاطار المفاهيمي للبلدية الالكترونية:

إذ وبالنظر لاتساع مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال والثورة الرقمية التي رتبها هذا الاتساع و تم عنه من تغير شامل في المفاهيم التقليدية خاصة منها ذات الصلة بالمجال الإداري الذي شهد تطورا كبيرا مع تطور نظام الإدارة الالكترونية ومختلف التعاملات الحديثة التي ارتبطت بها، ولما كانت البلدية المسؤول الأول عن تلبية حاجات المواطنين الإدارية وتقديم الخدمات العمومية فإن تطبيق نظام الإدارة الالكترونية أدى إلى تغير جذري في مفهوم البلدية بصورتها التقليدية التي تعمل وفق نظام الإدارة الورقية وبرزت على الساحة الدولية مفهوم جديد تحت مسمى البلدية الالكترونية هذه الأخيرة التي احتلت ساحة الدراسات القانونية في الآونة الأخيرة وأصبح البحث في مختلف زواياها المفاهيمية والتنظيمية محل اهتمام فقهاء وباحثي القانون .

إن مفهوم البلدية الالكترونية أثار الكثير من نقاط الاستفهام خاصة في المجال المتعلق بالجانب التنظيمي لهذا المفهوم الجديد وانقسم في إطار دراسته الفقهاء والباحثون إلى قسمين ما بين قسم يذهب إلى القول بأن البلدية الالكترونية هي نفسها البلدية في صورتها التقليدية من حيث إطارها المفاهيمي الهيكلي والتنظيمي والخدماتي وأن وجه الاختلاف الوحيد بين البلدية في صورتها التقليدية وصورتها الالكترونية يكمن في طريقة تقديم الخدمات بحيث أن هذه الأخيرة أصبحت تتخذ الصورة الالكترونية بعد أن كانت تقدم في صورة ورقية سابقا، في حين ذهب جانب أخر إلى القول بأن البلدية في صورتها التقليدية تختلف تماما عن صورتها الالكترونية وأن هذه الأخيرة تقوم على أسس وقواعد حديثة سواء من حيث التنظيم أو من حيث تقديم الخدمات.

تعريفات حول بلدية الالكترونية:

[1] عيش تمام شوقي، **استراتيجية التحول نحو نظام البلدية الإلكترونية في الجزائر بين محدودية الإمكانيات وعقبة التحديات**، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2021، ص: 64.

"نمط متطور وجديد من الإدارة، يتم من خلاله رفع مستوى الأداء والكفاءة الإدارية وتحسين مناخ العمل لتسهيل كافة الخدمات والأعمال التي تقدمها المؤسسات الحكومية للمواطنين، وتحت هذا النمط الجديد من العمل يتمكن المواطن من إنجاز كافة المعاملات الحكومية وحتى إصدار الوثائق الرسمية عبر الوسائل الالكترونية مثل الانترنت والهواتف الخلوية والأرضية بسرعة وفعالية عالية"[1]

وتم تعريفها بأنها "المنصة المتكاملة التي يتم من خلالها تأسيس الشبكات الإدارية والاجتماعية، حيث يتم توفير إمكانية اتصال المواطنين مع البلدية التي ينتمون إليها من خلال قنوات مختلفة وبالتالي توفير إمكانية اتخاذ القرارات الأفضل عن طريق مديري البلديات في الوقت الحقيقي.

وتشكل البلدية الالكترونية في إطار برامج الإدارة والحكومة الالكترونية أحد أهم الحلول الفعالة للقضاء على المشاكل التي أصبحت تواجه الإدارات البلدية التقليدية والحل الأمثل للقضاء على الفساد الإداري والعمل على منع انتشاره وتوغله، هذا إلى جانب أن مقتضيات الإصلاح الإداري، أصبحت في ظل تزايد استخدامات تكنولوجيات الإعلام والاتصال تفرض الالتزام بنمط الشفافية والوضوح في منهج عملها، وإتاحة جدية وصول المعلومات عما تقوم به من أعمال للمواطنين وأجهزة الرقابة المختلفة وليس فقط الاستجابة لطلباتهم والاضطلاع بتقديم الخدمات لهم، وانطلاقا من التعاريف أعلاه ومن خصائص الإدارة الالكترونية وأهدافها التي كنا قد تعرضا لهما في جزئيات سابقة من المذكرة إلى جانب جملة الفوائد التي تترتب عن تطبيق نظام البلدية الالكترونية والتي لا تختلف في مضمونا من الفوائد. المسطرة للإدارة الالكترونية يمكن حصر أهم مقومات البلدية الالكترونية في:

- **الفعالية الداخلية للبلديات:**

حيث أن البلديات لا تستطيع تقديم خدمات ممتازة للمواطنين إذا كانت وظائفها الإدارية الداخلية لا تعمل بشكل سليم، ولذلك يجب العمل على دراسة الإجراءات الداخلية ومحاولة تبسيطها بشكل لا يتعارض مع مفاهيم الرقابة والمسؤولية بتطوير الهيكليات؛ وذلك لكون معظم البلديات في الجزائر تمارس أعمالها عبر مجموعة أقسام داخلية تم تصميم هيكلها وفقا لمتطلبات وإمكانيات القرن الماضي الذي لا يتوافق مع التوجه التكنولوجي وعلى اعتبار أن التغيرات الجذرية في مجال تقديم الخدمات البلدية يجب أن يوازيها في المقابل تغيرات جذرية على مستوى الهيكلية الإدارية للبلديات التقليدية حتى تتخذ الصورة الالكترونية هيكلا وتنظيما.

- **الخدمات البلدية الالكترونية:**

تعتبر البلدية الالكترونية أهم صور تطبيق الإدارة الالكترونية لتخفيف العبء على المواطن وهو الأمر الذي يستوجب الوضع أسسها أن يتم العمل على دراسة إطار خدماتي الكتروني للبلديات المحلية لتحويل صور خدمات إلى صورة الكترونية تتم عن طريق الانترنت وذلك عن طريق فتح مجال التعامل مع كافة الهيئات والمؤسسات المحلية للتعاون في هذا المجال وتقليل أعباء الانتقال من مؤسسة إلى أخرى على المواطنين، وعلى صعيد آخر تطوير خدمة علاقات المواطنين مع البلدية من أجل متابعة شكاويهم وتلبية حاجاتهم الكترونيا[2] .

أهداف البلدية الالكترونية:

يأتي على رأس قائمة أهداف البلدية الالكترونية الانتقال بطريقة تقديم الخدمات الإدارية من الطريقة التقليدية إلى الطريقة الالكترونية، وذلك من خلال منصات خدماتية على الانترنت ووسائل الاتصال بهدف

[1] عيش تمام شوقي، **المرجع السابق**. ص: 66.

[2] عبد القادر **موفق،البلدية الإلكترونيةكآلية لتعزيز الشفافية الإدارية و المالية في بلديات الجزائرية**،مجلة العلوم الإنسانية(40)2015،ص177.

تخفيض تكلفة الخدمات الإدارية من جهة وخدمة المواطن ومختلف الجهات المعنية بطريقة ميسرة من جهة أخرى أي أنها تسعى بالدرجة الأولى وإلى جانب الأهداف العامة المسطرة لتطبيق الإدارة الالكترونية إلى توفير خدمات ذات كفاءة وفعالية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد القائم على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وعلى اعتبار أن البلدية عادة ما تكون أقرب للمواطن و الأدرى باحتياجاته الخدماتية فإن الانتقال إلى نظام البلدية الالكترونية يسعى إلى خلق بيئة تواصل ومشاركة الأفكار

إستراتيجية التحول نحو نظام البلدية الإلكترونية في الجزائر بين محدودية الإمكانيات وعقبة التحديات والطموحات مع المواطنين من خلال بناء شبكات الكترونية ومنتديات ومواقع توظيف محلية وتدريب المواطنين المحليين والموظفين على المهارات الحديثة واستخدامات الانترنت .

وما يجب الإشارة إليه هنا أن تحقيق الأهداف المرسومة للانتقال إلى نظام البلدية الالكترونية يستوجب كبداية وضع قاعدة صلبة واتخاذ العديد من التداب الخاصة بالقطاعات ذات الصلة بقطاع الداخلية والجماعات الإقليمية وذلك بتكليفها بالقيام بجميع التدابير التي تساهم في تحسين الخدمات الالكترونية في هذه القطاعات بما يتوافق وإجراءات الانتقال إلى نظام البلدية الإلكترونية ويتجسد ذلك خصوصا في:

أولا- التدابير الخاصة بإعداد محتوى مخطط العمل، فيجب على كل هيئة محلية أن تتخذ جميع الإجراءات الخاصة لإعداد محتوى خاص بهياكلها مع تحديد جميع المحاور والتعليمات وتدابير الإصلاح التي يتم إنجازها عن طريق ملى النموذج المحدد في التعليمية والمتضمن الإجابة على بعض الأسئلة التي من خلالها يتم تقييم عمل الهيئات المحلية.

ثانيا - التدابير الخاصة بالمصادقة على مخطط العمل، بعد إعداد مخطط العمل من طرف جميع الهيئات المحلية يتم إرساله إلى الدائرة الوزارية المعنية والتي تقوم بإرساله إلى الوزارة المكلفة بإصلاح العمومية، ليتم بعدها تشكيل لجنة خاصة بين الوزارة المعنية بذات القطاع والوزارة المكلفة بإصلاح العمومية والتي تتولى صلاحية المصادقة على مخطط العمل بموجب محضر اجتماع مضي من طرف الهيئات المعنية .

ثالثا- التدابير الخاصة بمتابعة وتقييم مدى تنفيذ مخطط العمل، وتعتبر هذه الخطوة هي المرحلة النهائية التي يتم من خلالها تقييم مدى نجاعة الإجراءات المتخذة لإصلاح الخدمة العمومية وتدارك الصعوبات والنقائص التي تحول دون ذلك، حيث يبعي على كل دائرة وزارية ضمان المتابعة والتقييم المستمر لمدى تنفيذ مخطط عمل كل هيئة الخدمة المقدمة[1].

المطلب الثاني: آليات وخدمات البلدية الالكترونية:

على اعتبار أن عملية تخفيف الإجراءات الإدارية وتقريب الإدارة من المواطن تشكل كبرى الورشات التي باشرت الدولة في إنجازها، اتخذت السلطات العمومية جملة من العوائق التي من شأنها السماح بتسهيل أمور المواطنين ورفع عوائق البيروقراطية من أجل تقليص الشرخ المسجل بين الإدارة والمواطن، شرعت الهيئات المسؤولة في وضع العديد من الآليات لتطوير الإدارة وتكييفها مع التقدم التكنولوجي من خلال جملة من البرامج والتطبيقات التي تم بموجبها إطلاق عملية تجريبية لمشروع البلدية الالكترونية على مستوى بلديتي حسين داي وباب الواد بالجزائر العاصمة، وذلك قبل تعميمها تدريجيا على كامل التراب الوطني، كما وضعت الدولة الخطوة الأولى في طريق العصرنة بافتتاح أول بلدية الكترونية بالجزائر، بالمقر الفرعي الإداري لحي 500 مسكن بباتنة يوم 14 مارس 2011 والتي ترتكز أساسا على التكنولوجيات الحديثة الإعلام والاتصال وستسمح بسحب الوثائق الإدارية خلال ثوان فقط، على مستوى الشباك الالكتروني وهي تقنية تحسد إمكانية إعداد وتسليم الوثائق على مستوى فروع البلدية دون أن يضطر المواطن للتنقل إلى مقر

[1] بهلول فهيمة،عن فعليات الإجراءات المتخذة لإصلاح الخدمة العمومية داخل مرفق البلدية، مجلة القانون7(1)،جامعة أحمد زبانة،غلزان، 2018 الجزئر، ،ص 188.

الحالة المدنية الرئيسي بالبلدية، وتعتبر هذه الإجراءات بمثابة ميلاد لخدمات البلدية الالكترونية في الجزائر والتي سبقتها وتبعتها العديد من الإجراءات الإصلاحية على المستوى القانوني، الإداري والتقني في سبيل إنجاح هذا الهدف، وشهدت بذلك أغلب قوانين الحالة المدنية والخدمات الإدارية البلدية ثورة إصلاحات قانونية سعى من خلالها المشرع إلى تكييف كافة الخدمات والوثائق التي تقدمها الإدارة البلدية للمواطن مع التحول التكنولوجي وتطبيق الإدارة الالكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية، وتم في هذا الإطار بذل برامج إصلاحية شاملة مست أغلب هياكل الإدارات البلدية وبذل العديد من البرامج التكوينية لصالح الموظفين الإداريين التابعين لقطاع الداخلية والجماعات المحلية في المجال الالكتروني لتكييف خبراتهم وتأهيلهم للتعامل عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصال وسنبين في هذا الجزء الوثائق والإجراءات الإدارية المستحدثة في إطار خدمات البلدية الالكترونية بالحديث عن الحالة المدنية ثم التطرق إلى جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية ورخصة السياقة البيومتريين الالكترونيين.

1- الآليات المستحدثة على مستوى الحالة المدنية[1] :

شكلت وثائق الحالة المدنية محور اهتمام وزارة الداخلية والجماعات المحلية في إطار برنامجها التطبيق الإدارة الالكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية، وذلك على اختبار قسم الحالة المدنية من أكثر الأقسام تداولا من طرف المواطنين ويشهد يوميا الكثير من المعاملات الأمر الذي جعل العمل على تطوير كافة الخدمات التي يقدمها القسم وعصرنة وثائق الحالة المدنية من أكثر المجالات التي شهدت اهتماما خاصا سواء من ناحية ضبط واستحداث نصوص قانونية تشريعية وتنظيمية أو من ناحية تحديث هيكل البلدية والشبابيك المسؤولة عن تقديم وثائق الحالة المدنية وتحويلها من الصورة الورقية إلى الصورة الالكترونية وقد تم في هذا المجال:

أولا-احداث الرقم التعريف الوطني الوحيد: في إطار تطبيق استراتيجية المواطن الإلكتروني"

قام المشرع الجزائري وفي أولى خطوات تحسيد نظام الإدارة الالكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية بإحداث رقم تعريفي وحيد والذي يعتبر بمثابة بصمة الكترونية يستحيل تكرارها بين شخصين ويتم منحه للأشخاص الطبيعيين من جنسية جزائرية، وللرعايا الأجانب المولودين في الجزائر والقاطنين بما بصفة منتظمة، وقد نص المشرع أن يتم تسجيل هذا الرقم التعريفي الوحيد على الوثائق الرسمية للهوية والتنقل والسفر للمواطنين الجزائريين، وعن مواصفات هذا الرقم فقد نص المشرع أنه يتشكل من ثمانية عشر (18) رقما يوافق بيانات الحالة المدنية للأشخاص الطبيعيين، وتتكون تركيبته من[2]:

- موقعين اثنين (02) يتضمنان: الجنس، الإشارة إلى العقد الازدياد في الجزائر أو في الخارج، اكتساب الجنسية الجزائري.
- ثلاثة (03) مواقع مخصصة للأرقام الثلاثة (03) الأخيرة لسنة التسجيل في سجل الولادات.
- أربعة (04) مواقع مخصصة لرقم عقد الميلاد.
- موقعين (02) مخصصين للرقم التسلسلي للسجلات في السنة.
- موقعين (02) يمثلان مفتاح الرقاب

وقد ذهب المشرع إلى أن الرقم التعريفي الوحيد سيتم استعماله من طرف المؤسسات والإدارات والهيئات والتي تبنت أرقاما تعريفية أخرى في إجراءاتها، ويعتبر هذا الإجراء خطوة جد هامة وإيجابية في مسار عصرنة وتطوير الوثائق الإدارية والذي من شأنه تخفيف العديد من الإجراءات الإدارية على

[1] **بهلول فهيمة**، المرجع السابق، ص192

[2] المرسوم الرئاسي رقم17-143 المؤرخ في(18 أفريل2017)،2017 ، يحدد كيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية و تسليمها و تجديدها، (25)الجريدة الرسمية.

المواطنين، لكونه منح لكل مواطن رقما مميزا يغنيه في حال تعميم العمل به من الكثير من الإجراءات التي كان يضطر لمواجهتها في سبيل استخراج وثائقه الإدارية.

ثانيا- تحديد قائمة مطبوعات الحالة المدنية: من أهم الأسس التي تقوم عليها الإدارة الالكترونية أنها تعمل على الحد من الوثائق الورقية وتقليص عدد الوثائق التي يحتاجها المواطن في سبيل استكمال كافة اجراءاته الإدارية، بل إن التطبيق الشامل للإدارة الالكترونية يجعل المواطن يستغني عن كافة الوثائق الإدارية ويستبدلها ببطاقة واحدة يستعملها في كافة معاملاته الإدارية، من هذا المنطلق كانت منهجية وزارة الداخلية والجماعات المحلية في إطار تطبيق الإدارة الالكترونية واضحة في مجال تخفيف الإجراءات الإدارية على المواطنين وهو الأمر الذي تجسد في العمل على تحديد قائمة مطبوعات الحالة المدنية والتي كانت كثيرة و متعددة وتستهلك الكثير من الوقت في سبيل استخراجها بل إنها كانت في الغالب الاحيان موزعة من العديد من الشبابيك، وهو الأمر الذي جعل المواطن الجزائري يعاني ولسنوات عدة في سبيل استخراجه لهذه الوثائق، والذي كان ومن جهة أخرى كثيرا ما يصطدم بحجة عدم وجود نماذج على مستوى الشبابيك الأمر الذي يجعل الموظف يطلب من المواطن في حالات كثيرة العودة حين توافر النماذج وهو الأمر الذي تسبب في خلق الكثير من التذمر وسط المواطنين وأصبح يشكل هاجسا لطالي الوثائق الإدارية، وفي إطار العمل على الحد هذا الإشكال قامت الوزارة وكخطوة أولى بتحديد قائمة مطبوعات الحالة المدنية بموجب المرسوم التنفيذي 10/211 الذي حدد قائمة مطبوعات الحالة المدنية في تسعة (29) بعد أن كانت محددة بستة وثلاثين وثيقة (36)"[1] ونص ضمن نفس المرسوم أن تحدد المواصفات التقنية المستخرج عقد الميلاد الخاص باستصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر بقرار من وزير الداخلية والجماعات المحلية.

ونص ضمن نفس المرسوم "أن تحدد المواصفات التقنية المستخرج عقد الميلاد الخاص باستصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر بقرار من وزير الداخلية والجماعات المحلية"[2] وقد تبع هذا التحديد لقائمة وثائق الحالة المدنية تعديل أخر سنة 2014 تم من خلاله تحديد قائمة وثائق الحالة المدنية في اثنا عشر وثيقة تستعمل في البلديات والمصالح القنصلية، وتم النص على وثيقتين يتم استعمالهما ما بين المصالح وقد تم بيان ذلك في الملحق المرفق بالمرسوم التنفيذي وذلك في إطار التوجه نحو التخلي التام عن وثائق الحالة المدنية فور إرساء تطبيق نظام الإدارة الالكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية".

ثالثا السجل الوطني الآلي للحالة المدنية: شهدت وزارة الداخلية والجماعات المحلية حركات إصلاح واسعة وجد هامة في مجال تطبيق الإدارة الالكترونية والتوجه نحو إرساء مبادئ البلدية الالكترونية بداية من سنة 2014 والتي تم خلالها تحقيق العديد من الإنجازات الهامة والمشاريع الواعدة أهمها استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية والذي تم من خلاله ربط كل البلديات وملحقاتها الإدارية والبعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية بهذا السجل، وهو الأمر الذي نصت عليه المادة 25 مكرر من القانون 08-14(القانون 14-08 المؤرخ في09 أوت 2014 يعدل ويتمم الأمر رقم 70-20 المؤرخ في 19 فيفري 1970، 2014) التي جاء فيها "يحدث لدى وزارة الداخلية والجماعات الإقليمية سجل وطني آلي للحالة المدنية يرتبط بالبلديات وملحقاتها الإدارية وكذا البعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية"، وقد مكن هذا السجل من تمكين المواطن من استخراج كل وثائق الحالة المدنية التي تم تعديل مواصفاتها التقية بصفة آنية من أي بلدية أو ملحقة إدارية عبر الوطن دون أن يتكبد عناء التنقل و تمكين الجالية الجزائرية المقيمة في الخارج من تقديم طلب الحصول على عقد الميلاد الخاص خ12 مباشرة عبر الانترنت والحصول عليه من الممثلية الدبلوماسية أو القنصلية المسجل فيها.

---

[1] الجريدة الرسمية ، المرسوم رقم 72-143، 1972)

[2] الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي 10-211، 2010)

وتدعيما لإرساء السجل الوطني للحالة المدنية كمرجع لاستخراج كافة الوثائق المتعلقة بالحالة المدنية قام المشرع وفي إجراء لاحق بإعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوافرة ضمن السجل الآلي أنه في إطار تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالادارة الالكترونية يتم إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الآلي للحالة المدنية"[1]

والزم بذلك كافة الإدارات العمومية والسلطات الإدارية والجماعات الإقليمية المرتبطة بالسجل الآلي الحالة المدنية في اطار الإجراءات الإدارية الإنشاط على المواطن تقديم وثائق الحالة المدنية التي يمكنها الاطلاع عليها مباشرة على مستوفي ذات الله، وهو الأمر الذي ارسى أسسه الانتقال الى إصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية وذلك بعد سن قانون التصديق الالكتروني وبذلك أخذت تم إرساء مبدأ أساسي من مبادئ البلدية والإدارة الالكترونية ألا وهو مبدأ التعامل الالكتروني عن طريق الوثائق الالكترونية"[2].

ويعتبر السجل الوطني الآلي للحالة المدنية من أهم الإجراءات التي انتهجتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية في إطار مسعاها لتطبيق نظام الإدارة الالكترونية وعصرنة وتطوير كافة الخدمات الإدارية المحلية المقدمة طرف الجماعات الإقليمية وادارانما العمومية في تعليمة وزارية لوزير الداخلية والجماعات المحلية أكد السيد الوزير أنه في إطار تحسياد برنامج عمل وزارة الداخلية والجماعات الخلية المتعلق بتخفيف الإجراءات الإدارية وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين وعصرنة الإدارة المركزية والجماعات الإقليمية ونظرا لما يعانيه المواطنون من مشاكل وأعباء التنقل لمكان الميلاد لاستخراج وثائق الحالة المدنية التي تخصهم على أساس السجلات، فإنه قيل أنه من الضروري الوزارة المسؤولة وكافة الجماعات الإقليمية والإدارات العمومية التابعة لها إنشاء السجل الوطني الأونوء آنيكى الحالة المدنية، وقد تم اعتماد هذه العملية أولويات المعنية بالعصرنة، لكونها ترمي إلى :

1. التحسين الأكيد لنوعية العلاقة بين الإدارة والمواطنين عن طريق الإسراع في التكفل بطلباتهم.
2. ضمان تقريب الإدارة من المواطنين عن طريق فتح ملحقات إدارية جديدة للحالة المدنية
3. بالبلديات وربطها بالألياف البصرية في مقر البلديات.
4. إنشاء قاعدة معطيات وطنية تتكون من مختلف أحداث الحالة المدنية المسجلة على مستوى جميع البلديات وكل الأحداث الجدياة والتعديلات المحتملة التي تشكل السجل الآلي.
5. المعالجة النهائية للمشاكل التي يعيشها المواطنون نتيجة إجبارهم على التنقل إلى أماكن ميلادهم لاستخراج الشهادات التي تخصهم على أساس السجلات المدنية الممسوكة على مستوى مقر البلديات وما يترتب لهم ذلك من نتائج سلبية مالية ومادية .

وبناء علي هذه المعطيات أعلاه رخصت الوزارة بداية من 2014 لجميع ضباط الحالة المدنية على مستوى جميع البلديات والملاحق الإدارية المتواجدة على مستوى التراب الوطني بإعداد وإمضاء وتسليم شهادات الميلاد بالاعتماد وفقط على السجل الوطني الألي للحالة المدنية وهو الأمر الذي يجعل المواطن غير مجبر مستقبلا على التنقل لمكان ميلاده لتحقيق طلبه.

المبحث الثاني : بلدية سعيدة

المطلب الأول : مدخل حول البلدية في (بلدية سعيدة نموذجا):

البلدية لغة هي اسم منسوب إلى مصطلح بلد، أما اصطلاحا في تقسيم إداري يقوم على الاهتمام بشؤون قاطنته من الناحية القانونية ، الاقتصادية، الاجتماعية ، البيئة ليشرف عليه في ذلك مسؤول حكومي و هو رئيس المجلس الشعبي البلدي ، على أن يساعده في مهامه المجلس الشعبي البلدي المنتخب أما نص القانون

[1] " (المادة الأولى من المرسوم التنفيذي 15 –المؤرخ في 27 جويلية 2015، 2015)

[2] (المرسوم التنفيذي 15-315 المؤرخ في 10 ديسمبر2015، 2015)

رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011، المتعلق بالبلدية و بنص مادته الأولى يعرفها "بالجماعة الإقليمية القاعدية للدولة ، و التي تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، على أن تحدث بموجب القانون"، و بذات القانون و بالمادة الثانية يرى أن البلدية في القاعدة اقليمية للامركزية، ومكان لممارسة المواطنة، بحيث تشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية"[1]
و من الأساس القانون أعلاه ندرك أن البلدية كتنظيم إداري محلي تتمتع بخاصيتين و هما"[2]:
الاستقلالية الإدارية: هي صفة تدركها البلدية بفعل القانون ، و التي تمنحها حق التمتع بكافة السلطات و الصلاحيات اللازمة للعمل المحلي على مستوى البلدية ، غير أن هذه الأخيرة تبقى تحت الوصايا و الرقابة المركزية.
الشخصية المعنوية :هي صفة قانونية تكسب البلدية حقوق و تلزمها بواجبات شأنها في ذلك شأن الأفراد الطبيعيين، وهو ما يحدث لها ذمة مالية تخولها حرية الانفاق و الايراد بما يسمح به القانون

هيئات البلدية سعيدة و مهامها.

تعد بلدية سعيدة جوهر الفعل السياسي و قلبه النابض لتفعيل أوجه الديمقراطية من خلال التعبير السكاني الذي يتم عن طريق الانتخابات ، و بهذا تكون البلدية امتداد السلطة الحكومة من خلال تسيير المصالح العامة، و بذات الوقت هي منظمة تعمل على تسيير الصالح المحلي و القيام على الأنشطة الخاصة ودعمها ، و أساس العمل بها هو المورد البشري الذي ينقسم بين منتخب و يتمثل في المجلس الشعبي البلدي و رئيسه، أما المعين فهو الأمين العام وما يرأس من موارد بشرية عاملة بالمصالح الإدارية البلدية"[3].
و مما سبق و بموجب المادة 15 من القانون البلدي رقم 10.11 ندرك أن هيئات البلدية ثلاث هي

- هيئة المداولات و المتمثلة في المجلس الشعبي البلدي
- الهيئة التنفيذية والتي يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي
- الادارة و التي ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة و اشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي و الهينات السالفة الذكر نمارس أعمالها في إطار التشريع و التنظيم المعمول بهما.

1-رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته هيئة المداولة البلدية: هو شخص طبيعي منتخب يتصدر القائمة التي تحصلت على أغلبية الأصوات، و في حال نساوي الأصوات يعلن كرئيس للمجلس الشعبي البلدي المرشح الأصفر سنا و هذا حسب نص المادة 65 من القانون البلدي رقم 11 10
ويساعده بمهامه نواب و يكون عددهم حسب ما حددته القاعدة القانونية رفم 69 من ذات القانون وهي كالآتي:

- نائبان بالنسبة للبلديات ذات المجلس الشعبي البلدي المتكون من 7 الى 9 مقاعد.
- ثلاث نواب بالنسبة للبلديات ذات المجلس الشعبي البلدي المتكون من 11 مقعدا.
- أربعة نواب بالنسبة للبلديات ذات المجلس الشعبي البلدي المتكون من 15 مقعدا.
- خمسة نواب بالنسبة للبلديات ذات المجلس الشعبي البلدي المتكون من 23 مقعدا
- ستة نواب بالنسبة للبلديات ذات المجلس الشعبي البلدي المتكون من 33 مقعدا. الرئيس المجلس الشعبي صلاحيات أولها بصفته ممثلا للبلدية . وثانيها بصفته ممثلا للدولة

أ. صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثلا للبلدية:

[1] نص القانون رقم 10-11 المورخ في 26 رجب عام 1432 الموافق 22 جوان سنة 2011.
[2] عزوز أمينة، **الأبعاد الأخلاقية و التسيير العمومي في الجزائر**، جامعة مصفى اسطنمبولي، معسكر، الجزائر، سنة 2018، ص 263.
[3] عزوز أمينة، **المرجع السابق**، ص. 247

بحق لرئيس المجلس الشعبي البلدي و حسب نص المادة 77 أن يمثل البلدية في جميع المراسيم التشريفية و التظاهرات الرسمية و هذا حسب الالتزامات التي حددها القانون ، كما يمثل هذا الأخير البلدية في كل أعمال الحياة المدنية و الإدارية و هذا وفق الشروط و الأشكال المنصوص عليها بالتشريع و التنظيم المعمول به، و من بين الصلاحيات التي يمنحها نص القانون البلدي رقم 11 10 و بمادته رقم 82 لرئيس. المجلس الشعبي البلدي و تحت رقابة ذات المجلس وباسم البلدية حماية الحقوق و الأملاك المكونة. لممتلكاتها و إداراتها، إذ حددت ذات المادة و على وجه الخصوص مهام رئيس المجلس الشعبي البلدي كممثل للبلدية فيما يلي:

- التقاضي باسم البلدية و لحسابها.
- ادارة مداخيل البلدية و الأمر بصرف النفقات و متابعة تطور المالية البلدية.
- ابرام عقود اقتناء الأملاك و المعاملات و الصفقات و الايجار و قبول الهبات و الوصايا.
- القيام بمناقصات أشغال البلدية ومراقبة حسن تنفيذها.
- اتخاذ كل القرارات الموفقة للتقادم و الاسقاط.
- ممارسة كل الحقوف على الأملاك العقارية و المنقولة التي تملكها البلدية بما في ذلك حق الشفعة.
- اتخاذ التدابير المتعلقة بشبكة الطرق البلدية.
- السهر على الأرشيف والمحافظة عليه.
- اتخاذ المبادرات لتطوير مداخيل البلدية.

المطلب الثاني : لصلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثلا للدولة:

أساس تمثيل رئيس المجلس الشعبي البلدي للدولة على مستوى البلدية التي أنتخب بها هو تكفله بتطبيق، التشريع و التنظيم المعمول بهما و هذا ما أكدت عليه المادة 85 من نص القانون البلدي رقم 10.11. كما يعتبر هذا الأخير ضابطا للحالة المدنية ما يخول له تفويض إمضائه للمندوبين البلديين و المندوبين الخاصين و الى كل موظف بلدي بغية:

- استقبال التصريحات بالولادة والزواج و الوفيات.
- تدوين كل العقود والأحكام في سجلات الحالة المدنية.
- إعداد و تسليم كل العقود المتعلقة بالتصريحات المذكورة أعلاه.
- التصديق على كل توقيع يقوم به أي مواطن أمامه بموجب تقديم وثيقة هوية.
- التصديق بالمطابقة على كل نسخة وثيقة بتقديم النسخة الأصلية منها

وبنص المادة 87 برسل القرار المنضمن التفويض بالإمضاء إلى الوالي و الى النائب العام المختص اقليميا كما يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي وتحت اشراف الوالي و بنص المادة رقم 88 من القانون البلدي رقم 10/11 بالمهام التالية :

- تبليغ وتنفيذ القوانين على اقليم البلدية.
- السهر على النظام و المسكينة والنظافة العمومية
- السهر على حسن تنفيذ التدابير الاحتياطية و الوقائية للتدخل في مجال الاسعاف

أما المادة 94 من القانون البلدي رقم 11/10 وفي اطار احترام حريات و حقوق المواطنين تكفل لرئيس المجلس الشعبي البلدي ما يلي:

- السهر على النظام العام و المحافظة على أمن الأشخاص والممتلكات.
- التأكد من الحفاظ على النظام العام في كل الأماكن العمومية التي يجري فما تجمع الأشخاص، و معاقبة كل مساس بالسكينة العمومية والأعمال التي من شأنها الإخلال بها.

- تنظيم ضبطية الطرقات المتواجدة على إقليم البلدية مع مراعاة الأحكام الخاصة بالطرقات ذات الحركة الكثيفة.
- السهر على حماية التراث التاريخي و الثقافي و رموز ثورة التحرير الوطني.
- السهر على احترام المقاييس و التعليمات في مجال العقار و السكن و التعمير و حماية التراث الثقافي العماري.
- السهر على نظافة العمارات وضمان سهولة السير في الشوارع والساحات و الطرق العمومية ،
- السهر على احترام التنظيم في مجال النعل المؤقت للأماكن التابعة للأملاك العمومية و المحافظة عليها.
- اتخاذ الاحتياطات و التدابير الضرورية لمكافحة الأمراض المنقلة أو المعدية و الوقاية منها.
- منع تشرد الحيوانات المؤذية و الضارة .
- السهر على سلامة المواد الغذائية الاستهلاكية المعروضة للبيع.
- السهر على احترام تعليمات نظافة المحيط و حماية البيئة.
- ضمان ضبطية الجنائز و المقابر طبقا للعادات و حسب مختلف الشعائر الدينية، و العمل فورا على دفن كل شخص متوفي بصفة لائقة دون تمييز للدين أو المعتقد.

و بهذه المهام و الصلاحيات يمكن الرئيس المجلس الشعبي البلدي أن يستعين بالمصالح التقنية للدولة و مؤسساتها الأمنية من درك وشرطة و هذا في اطار التشريع و القانون المعمول بهما، وهو الأمر الذي أكد عليه نص المادة 93 من القانون البلدي رقم 11 ,10'

المجلس الشعبي البلدي بصفته هيئة تنفيذية بلدية:

المجلس الشعبي البلدي يعد هينة منتخبة من قبل قاطني البلدية وفق اقتراع عام سري و مباشر، بلدة زمنية تدوم خمس سنوات و نختلف تركيبة و عدد أعضاء هذه الهيئة التنفيذية بحسب التعداد السكاني البلدية و الذي حددنه المادة 97 من قانون الانتخابات كما يلي:

- 07 أعضاء بالبلدية التي يقل عدد سكانها عن (000 10 نسمة.
- 09 أعضاء بالبلدية التي يتراوح عدد سكانها بين 10000 و 000 20 نسمة.
- 11 عضوا بالبلدية التي يتراوح سكانها بين 001 20 و 000 50 نسمة.
- 15 عضوا بالبلدية التي يتراوح سكانها بين 001 50 و 000 100 نسمة.
- 23 عضوا بالبلدية التي يتراوح عدد سكانها بين 001 100 و 000 200 نسمة.
- 33 عضوا بالبلدية التي يساوي عدد سكانها او يفوق 000 200 نسمة.

من بين الاعضاء المنتخبين بالمجلس الشعبي البلدي يشكل هذا الأخير لجانا دائمة لمعالجة القضايا المتعلقة بمجال اختصاصه والتي حددتها المادة 31 من القانون البلدي رقم 11 ,10 بما يلي :

- الاقتصاد والمالية و الاستثمار.
- الصحة و النظافة و حماية البيئة.
- تهيئة الإقليم و التعمير و السياحة و الصناعات التقليدية.
- الري و الفلاحة والصيد البحري.
- الشؤون الاجتماعية والثقافية و الرياضية و الشاب.

كما حددت ذات المادة عدد الأعضاء باللجان الدائمة وفق الأتي:

- 03 أعضاء بلجان البلديات التي يبلغ عدد سكانها 20000 نسمة أو أقل.
- 04 أعضاء بلجان البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 001 20 الى 50000 نسمة.

- . 05 أعضاء بلجان البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 001 50 الى 000 100 نسمة.

كما يسمح ذات القانون البلدي للمجلس الشعبي البلدي بتشكيل لجان خاصة من بين أعضائه لدراسة موضوع محدد يدخل في مجال اختصاصاته وهو ما حثت عليه المادة 33، على أن تنتخب كل من اللجان الدائمة و الخاصة رئيسا من بين أعضائها، و يسير المجلس الشعبي البلدي بلجانه وفق نظام الدورات والمداولات كالأتي:

أ. نظام الدورات : يعقد المجلس الشعبي البلدي ستة دورات عادية سنويا أي بمعدل دورة كل شهرين بحيث لا تتعدى مدة كل دورة خمسة أيام ، كما يمنحه القانون أيضا و بنص المادة 17 امكانية عقد دورات غير عادية كلما اقتضت شؤون تسيير البلدية ذلك و هذا بطلب من رئيس المجلس الشعبي البلدي، أو ثلثي أعضائه، أو الوالي، و بقوة ذات القانون يمكن أن تعقد اللجان البلدية دورات استثنائية و التي ترتبط إما بخطر وشيك أو كوارث كبرى مع اعلام الوالي بموعد انعقادها.

تعقد كل من الدورات المعددة أعلاه بمقر البلدية ،كما نعقد هذه الأخيرة في مكان آخر من إقليم البلدية، إلا بحال وجود سبب قاهر و معلن يحول دون ذلك، كما يمكن لها أن تعقد خارج إقليم البلدية بمكان يحدده الوالي و ذلك بعد استشارة رئيس المجلس الشعبي البلدي، أما مواعيد الدورات فيحددها رئيس هيئة المداولات بالتشاور مع الهيئة التنفيذية

ب. نظام المداولات: هي آلية يعالج بها المجلس الشعبي البلدي الشؤون التي تعد ضم اختصاصه. لتجري رأي الاغلبية البسيطة لأعضائه الحاضرين أو الممثلين عن التصويت و بحال تساوي أصوات يكون رأي الرئيس مرجحا. كما أكد المشرع الجزائري على ضرورة تدوين كل المداولات باللغة العربية ، مع توقيع أعضاء الحاضرين عليها . لنرفع فيما بعد من قبل رئيس المجلس الشعبي البلدي إلى الوالي بأجل أقصاه ثمانية أيام تصبح قابلة لتنفيذ بقوة القانون بعد 21 يوما من ايداعها، إلا بحلات استثنائية تستوجب المصادقة من قبل الوالي و هي ما نصت عليها المادة 57 من القانون البلدي رقم 11 -10.

و من جهة أخرى تعد المداولات مصادفا عليها بعد 30 يوما من ابداعها بالولاية واخطار الوالي المجلس الشعبي البلدي هيئة تنفيذية خاضعة لرقابة الوالي. و يبقى ساري العمل بمجمله حتى انتهاء عهدته.

أو يحل لعدة اعتبارات عددتها المادة 46 من القانون البلدي رقم 10.11 كالأتي:

- بحالة خرق أحكام دستورية.
- . بحال الغاء جميع أعضاء المجلس.
- بحال استقالة جماعية لأعضاء المجلس.
- يحل بحال يكون الابقاء على المجلس مصدر اختلالات خطيرة تم اثباتها في التعبير البلدي أو من
- طبيعته المساس بمصالح المواطنين و طمأنينتهم.
- يحل المجلس الشعبي البلدي بحال أصبح عدد المنتخبين أقل من الأغلبية المطلقة بالرغم من تطبيق أحكام المادة 11 من القانون البلدي رقم 11 10.
- يحل المجلس الشعبي البلدي عندما توجد خلافات خطيرة بين أعضائه تعيق السير العادي لهيئات البلدية، وبعد إعذار بوجهه الوالي للمجلس دون الاستجابة له.
- يحل المجلس الشعبي البلدي بحال اندماج بلديات أو ضمها أو تجزئتها.
- يحل المجلس الشعبي البلدي بحال حدوث ظروف استثنائية تحول دون تنصيب المجلس المنتخب يأخذ القرار بحل الهيئة التنفيذية بالبلدية و تجديدها بموجب مرسوم رئاسي و الذي يعود الأساس بإصداره لتقرير يقدمه وزير الداخلية و الجماعات المحلية و تهيئة الاقليم.

الإدارة البلدية :هي هيئة تنظيمية تجمع بين الجانب الإداري و التقني و تضم خمسة مديريات.

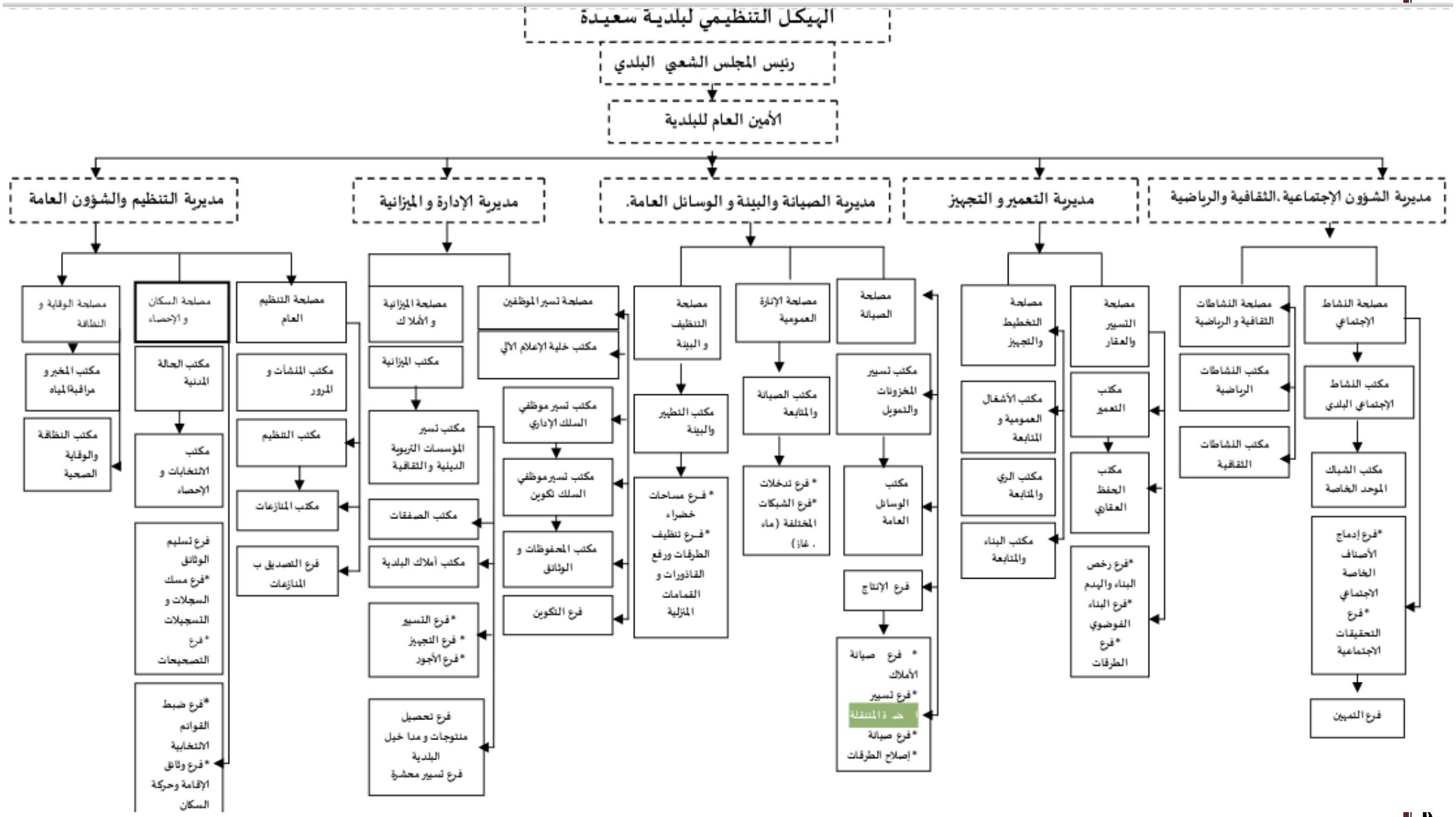
الهيكل التنظيمي لبلدية سعيدة
رئيس المجلس الشعبي البلدي
الأمين العام للبلدية
مديرية الشؤون الإجتماعية ،الثقافية والرياضية
مديرية التعمير و التجهيز
مديرية الصيانة والبيئة و الوسائل العامة.
مديرية الإدارة و الميزانية
مديرية التنظيم والشؤون العامة
مصلحة النشاط الإجتماعي
مكتب النشاط الإجتماعي البلدي
مكتب الشباك الموحد الخاصة
*فرع إدماج الأصناف الخاصة الاجتماعي *فرع التحقيقات الاجتماعية
فرع التمهين
مصلحة النشاطات الثقافية و الرياضية
مكتب النشاطات الرياضية
مكتب النشاطات الثقافية
مصلحة التسيير والعقار
مكتب التعمير
مكتب الحفظ العقاري
*فرع رخص البناء والهدم *فرع البناء الفوضوي *فرع الطرقات
مصلحة التخطيط والتجهيز
مكتب الأشغال العمومية و المتابعة
مكتب الري والمتابعة
مكتب البناء والمتابعة
مصلحة الصيانة
مكتب تسيير المخزونات والتموين
مكتب الوسائل العامة
فرع الإنتاج
* فرع صيانة الأملاك *فرع تسيير [redacted] *فرع صيانة *إصلاح الطرقات
مصلحة الإنارة العمومية
مكتب الصيانة والمتابعة
* فرع تدخلات *فرع الشبكات المختلفة (ماء ، غاز)
مصلحة التنظيف و البيئة
مكتب التطهير والبيئة
* فرع مساحات خضراء *فرع تنظيف الطرقات ورفع القاذورات و القمامات المنزلية
مصلحة تسيير الموظفين
مكتب خلية الإعلام الالي
مكتب تسيير موظفي السلك الإداري
مكتب تسيير موظفي السلك تكوين
مكتب المحفوظات و الوثائق
فرع التكوين
مصلحة الميزانية و الأفلاك
مكتب الميزانية
مكتب تسير المؤسسات التربوية الدينية و الثقافية
مكتب الصفقات
مكتب أملاك البلدية
*فرع التسيير * فرع التجهيز *فرع الأجور
فرع تحصيل منتوجات و مدا خيل البلدية
فرع تسيير محشرة
مصلحة التنظيم العام
مكتب المنشآت و المرور
مكتب التنظيم
مكتب المنازعات
فرع التصديق ب المنازعات
مصلحة السكان و الإحصاء
مكتب الحالة المدنية
مكتب الانتخابات و الإحصاء
فرع تسليم الوثائق *فرع مسك السجلات و التسجيلات * فرع التصحيحات
*فرع ضبط القوائم الانتخابية *فرع وثائق الإقامة وحركة السكان
مصلحة الوقاية و النظافة
مكتب المخبر و مراقبة المياه
مكتب النظافة والوقاية الصحية

المبحث الثالث: نظام البيومتري في بلدية سعيدة

المطلب الأول: تعريف مصلحة البيومتري

مصلحة الوثائق البيومترية هي مصلحة خاصة بإصدار جوازات السفر و بطاقات التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية، تم افتتاحها شهر أوت 2016 و هذا في اطار عصرنة وثائق السفر والهوية وكذلك لامركزية الإدارة العمومية بهدف تقريب الإدارة من المواطن .

تتكون المصلحة من عدة مكاتب على مستوى كل مكتب تتم مرحلة من مراحل معالجة طلب جوازات السفر و بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية بطريقة آلية باستعمال تطبيقية تم تطويرها من طرف مهندسين جزائريين"[1].

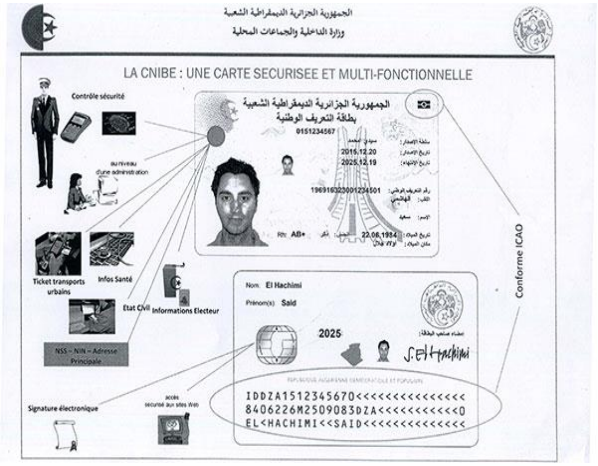

جواز السفر البيومتري الالكتروني **بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية**

بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية

- تتضمن مجموعة من المعلومات في واجهتها الأمامية تتعلق بهوية صاحب البطاقة كاللقب و الاسم إلى جانب تاريخ ومكان الميلاد، الجنس، فصيلة الدم، سلطة الاصدار تاريخه وتاريخ إنتهاء الصلاحية إلى جانب صورتين الأولى كبيرة على يسار البطاقة والثانية صغيرة في صدر البطاقة.
- تحمل بطاقة التعريف الوطنية البيومترية و الالكترونية رقم التعريف الوطني إلى جانب رقم البطاقة التي ستمتد صلاحيتها الى 10 سنوات، شانها شأن جواز السفر البيومتري، ومزودة بشريحة إلكترونية تحمل الصورة والتوقيع الالكتروني كما أنها تضمن تعدد الوظائف، وفي خلفية البطاقة يخصص مكان لامضاء صاحب البطاقة.
- بطاقة التعريف الوطنية البيومترية والالكترونية تضمن العديد من الخدمات القطاعية مستقبلا، كالخدمة الصحية كالملف الصحي لحاملها..... فبإمكان بطاقة التعريف أن تعوض العديد من البطاقات وتنوب عنها في توفير الخدمة، كالبطاقة الجامعية والملف الدراسي للطفل وضمان متابعة الأولياء لنتائج أبنائهم عن بعد أي عبر خدمات إلكترونية، وهو الأمر الذي يفرض اندماج ومشاركة القطاعات الوزارية المعنية .
- تتضمن الصفحة الأولى من جواز السفر البيومتري الالكتروني على مجموعة من البيانات تتعلق بهوية صاحبه كالاسم واللقب، تاريخ ومكان الميلاد، سلطة الاصدار، الجنس، اسم الزوج بالنسبة للمراة المتزوجة او الارملة، تاريخ الاصدار وتاريخ نهاية الصلاحية، اضافة الى رقم جواز

[1] وثائق من مصلحة البيومترية، بلدية سعيدة

السفر ورقم التعريف الوطني إضافة إلى شريط MRZ الذي يحمل بدوره معلومات متعلقة بحامل الجواز"[1].

مكتب تسيير المواعيد (المرحلة الأولى)

على مستوى هذا المكتب تتم عملية تسيير المواعيد:

- استقبال المواطنين لتحديد موعد إيداع الملف للأخذ البيانات البيومترية. (وذالك بسبب ضغط المواطنين لإنجاز جوازات السفر المتعلقة بالحج و تجديد ب ت و ب.....إلخ).
- تسجيل قائمة المواعيد المحددة لكل يوم.

مكتب الاستقبال والتوجيه (المرحلة الثانية):

مكتب الاستقبال و التوجيه

على مستوى هذا المكتب يتم:

1. استقبال المواطنين وتوجيههم.
2. التحقق من الوثائق المكونة للملف من ناحية العدد.
3. تأكيد وجود اسم المعني في قائمة المواعيد.
4. توجيه المواطن نحو قاعة الانتظار لانتظار دوره لإيداع الملف.

مكتب التدقيق (المرحلة الثالثة)

مكتب تدقيق الملف:

على مستوى هذا المكتب يتم إيداع الملف:

1. تدقيق الملف من حيث عدد الوثائق المكونة له وكذا من حيث صحة المعلومات المدونة في كل وثيقة.
2. إحداث الملف الالكتروني على مستوى تطبيقة الشباك الإلكتروني (جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية)، (خلق الرقم التعريفي الوطني المؤقت، رقمنة الصورة الشخصية وشهادة الميلاد 12خ).
3. طباعة وصل إيداع الملف.
4. توجيه الملف نحو أخذ البيانات البيومترية.

مكتب أخذ البيانات البيومترية"[2]:

تتم على مستواه عملية أخذ البيانات البيومترية لصاحب الطلب (البصمة لرقمية، 4-4-2، الصورة الشخصية الرقمية، التوقيع الرقمي للمعني بالأمر أو الولي الشرعي بالنسبة للقصر)، بعد انتهاء مرحلة أخذ البيانات البيومترية يتم توجيه المواطن نحو مكتب رئيس المصلحة لاستلام وصل إيداع الملف، سيتلقى صاحب الطلب رسالة قصيرة عبر هاتفه النقال تعلمه بالتوجه نحو المصلحة من اجل استلام وثيقته البيومترية.، بعد انتهاء مرحلة أخذ البيانات البيومترية يتم توجيه المواطن نحو مكتب رئيس المصلحة لاستلام وصل إيداع الملف.

سيتلقى صاحب الطلب رسالة قصيرة عبر هاتفه النقال تعلمه بالتوجه نحو المصلحة من اجل استلام وثيقته البيومترية

مكتب تسليم الوثائق البيومترية (المرحلة الخامسة)

مكتب تسليم الوثائق البيومترية: تتم في هذا المكتب عملية:

[1] وثائق من **مصلحة البيومترية**، بلدية سعيدة

[2] [2] وثائق من **مصلحة البيومترية**، بلدية سعيدة

- تسليم جواز السفر البيومتري.
- تسليم بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية.

مكتب رئيس المصلحة: يقوم رئيس المصلحة بمهام تسيير المصلحة من الناحية الادارية:

- استقبال المواطنين ومعالجة انشغالاتهم.
- تقديم توضيحات حول حالة الملف لطالب الوثيقة البيومترية.
- استدعاء صاحب طلب جواز السفر لتقديم الطعن في حالة رفض الطلب من مركز الإنتاج.
- تسليم وصل إيداع الملف.

مكتب مهندس الإعلام الآلي: يقوم مهندس الإعلام الآلي بتسيير المصلحة من الناحية التقنية

- الحرص على سلامة أجهزة الإعلام الآلي و الشبكة على مستوى المصلحة
- إصلاح المشاكل التقنية
- بتخزين المعطيات البيومترية (TR‹BUKUP)

إحصائيات جوازات السفر وبطاقات التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية"[1]

	عدد الملفات المعالجة	عدد ملفات جوازات السفر البيومترية المعالجة	عدد ملفات بطاقة التعريف الوطنية البيومترية المعالجة	عدد جوازات السفر المسلمة	عدد بطاقات التعريف الوطنية البيومترية المسلمة	عدد الأظرفة المسلمة
منذ بدأ العملية	12588			2280	15121	11995

إجراءات طلب جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية البيومترية :

المرحلة الأولى: تقديم الطلب

للحصول على جواز السفر البيومتري، يجب القدم مصحوبا بالملف كاملا إلى:

- بالنسبة للجزائريين المقيمين في الجزائر: توضع الطلبات على مستوى الدائرة أو بلدية الإقامة.
- بالنسبة للجزائريين المقيمين في الخارج: توضع الطلبات على مستوى الممثليات الدبلوماسية أو القنصلية.

المرحلة الثانية: الاستعلام عن وضعية طلب جواز السفر

يمكن لصاحب الطلب متابعة مراحل معالجة طلب جواز السفر وبطاقة التعريف إلكترونيا من خلال الرابط https://passeport.interieur.gov.dz

المرحلة الثالثة: سحب جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية البيومتريين و الالكترونيين

حضور المعني إجباري من أجل استلام جواز السفر أو بطاقة التعريف البيومتريين والالكترونيين، وعليه أن يقوم بالتأكد من صحة المعلومات المطبوعة على الوثيقة البيومترية، و في حالة وجود خطأ تعاد الوثيقة إلى مديرية السندات و الوثائق المؤمنة مع التحديثات اللازمة (المعلومات مصححة) من أجل إعادة إنتاج هذه الوثيقة من جديد".

المطلب الثاني: معايير الصور البيومترية

يجب أن تكون الصورة حديثة و مماثلة تماما"[2]

[1] وثائق من **مصلحة البيومترية** ، بلدية سعيدة

[2] وثائق من **مصلحة البيومترية**، بلدية سعيدة

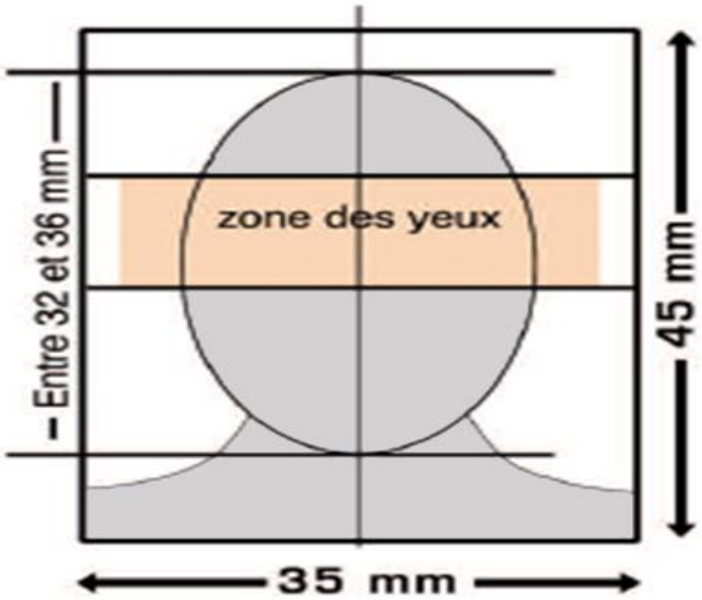

❖ **الخلفية :** يجب أن تكون خلفية الصورة بدون إطار.

2- **حجم الصورة:**

يجب أن يكون مقياس الصورة 35 ملم عرض على 45 ملم طول. يجب أن يكون قياس الوجه من 32 إلى 36 ملم (مما يعادل من 70 إلى 80 من حجم الصورة).

3- **جودة الصورة"[1]:**

يجب أن تكون الصورة صافية بدون بقع أو علامات.

[1] وثائق من **مصلحة البيومترية** ، بلدية سعيدة

❖ **الإضاءة و الألوان:**

يجب أن تكون الصورة بدون أثار للأضواء العاكسة (فلاش). و أن تعكس بوضوح اللون الطبيعي للبشرة و دون ضلال على الوجه وعلى خلفية الصورة.

5- وضعية الرأس:

يجب أن يكون الرأس غير مغطى و في وضعية مستقيمة و أن تكون العينين في اتجاه آلة التصوير.

6 - النظرة و تعابير الوجه:

يجب أن تكون ملامح الوجه بارزة و الفم مغلق (بدون ابتسامة).

7- الوجه و العينين"[1]:

يجب أن تكون ملامح الوجه بارزة و العينين واضحتين و بارزتين.

[1] وثائق من **مصلحة البيومترية**، بلدية سعيدة

8- **النظارات:**

- إرتداء النظارات ليس إجباري وفي حالة وضع النظارات يجب احترام الشروط التالية:
- إطار النظارة لا يجب أن يكون خشن.
- أن لا يحجب العينين.
- يجب أن يكون الزجاج شفاف (غير ملون).
- يجب أن لا يكون انعكاس للضوء على زجاج النظارات.

حالات تجديد جواز السفر البيومتري[1].

إن حالات تجديد جوازات السفر البيومترية مذكورة في المادة 14 من القانون رقم 14-03 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 24 فبراير سنة 2014، المتعلق بسندات ووثائق السفر، التي تنص على أنه يمكن طلب تجديد جواز السفر في الحالات الآتية :

1. خلال الأشهر الستة (06) السابقة لانقضاء مدة صلاحيته.
2. في حالة اجراء تصحيحات قضائية أو وجود أخطاء أثناء حجز المعلومات.
3. في حالة التأكد من استحالة وضع تأشيرات جديدة على الأوراق المخصصة لهذا الغرض ،تصحيح في الحالة العائلية.
4. عند التصريح بفقدان جواز السفر للأسباب المبّينة في المادة 16:
   - الضياع.
   - الإتلاف.
   - السرقة.

حالات تجديد بطاقة التعريف الوطنية البيومترية

يمكن طلب تجديد بطاقة التعريف الوطنية البيومترية في الحالات الآتية:

1. خلال الأشهر الستة (06) السابقة لانقضاء مدة صلاحيتها،
2. في حالة اجراء تصحيحات قضائية أو وجود أخطاء أثناء حجز المعلومات.
3. عند التصريح بفقدان بطاقة التعريف الوطنية للأسباب التالية :

[1] وثائق من **مصلحة البيومترية**، بلدية سعيدة

- الضياع
- الإتلاف
- السرقة.

الحلات استثنائية"[1]

1. يتم تجديد بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية في حالة ضياعها أوإتلافها أو سرقتها مقابل دفع طالبها مبلغ ألف دينار (1.000دج)
2. يخضع جواز السفر المسلّم في الجزائر لكل فترة قانونية لصلاحيته لرسم طابع قدره ستة آلاف دينار جزائري (6.000 دج) تغطي كل النفقات و بالنسبة للقصر لرسم طابع قدره ثلاثة ألاف (3.000 دج) . ويحدد هذا الرسم مبلغ اثني عشرة ألف دينارجزائري (12.000) بالنسبة لجواز السفر المتضمن 48 صفحة.
3. يتم إصدار جواز السفر البيومتري الإلكتروني بناء على طلب المعني حسب الإجراء السريع في أجل خمسة (5) أيام كحد أقصى من تاريخ إيداع الطلب وذلك مقابل دفع حق الطابع قدره خمسة وعشرون ألف دينار جزائري (25.000 دج) بالنسبة للدفتر المتكون من 28 صفحة وستون ألف دينار جزائري (60.000 دج) للدفتر المتكون من 48 صفحة.
4. في حالة ضياع جواز السفر بالنسبة لأفراد جاليتنا المقيمين بانتظام أو المتوجهين نحو الخارج فإنه يترتب على الحصول على جواز السفر الجديد تحصيل رسم قدره عشرة آلاف دينار جزائري (10.000 دج) في شكل طابع جبائي وذلك فضلا عن حق الطابع المذكور سابقا.
5. في حالة عدم قبول طلب جواز السفر من طرف مركز الانتاج على المعني بالأمر تقديم طعن الى رئيس الدائرة والذي يملك صلاحيات منح رأي الموافقة على الطلب"[2].

الصعوبات التي تواجه مصلحة البيومتري:

عملت الجماعات المحلية تحت إشراف وزارة الداخلية والجماعات المحلية مراحل معتبرة في مجال تطوير تكنولولوجيا المعلومات والاتصال في الادارة المحلية ، إلا لا ننكر وجود جملة من العوائق الاجتماعية التي تقف أمام تطبيق مجتمع المعلومات ومنها:

- ضعف التواصل بشبكات الانترنت.
- ضعف الخدمات المعلوماتية وضعف الاستثمار في هذا المجال.
- نقص التوظيف المرتبط بالمعلوماتية

وعليه و رغم النتائج التي حققتها مصلحة البيومتري في بلدية سعيدة، إلا أنها مازالت تعاني من بعض الصعوبات يمكن حصرها فيما يلي:

- عدم كفاية عدد المكاتب.
- تقسيم المكاتب وذلك للاستجابة للشروط التي تفرضها هذه المصالح المستحدثة، فمثلا مصلحة جواز السفر وبطاقة التعريف البيومترية تفرض توفر 5 إلى 7 مكاتب لاستيعاب التجهيزات المخصصة للعملية وضمان سيرها في ظروف عادية، إلا أن نقص المكاتب وضيق المكان فرض عليهم العمل في مكتبين.
- عدم وجود مكتب للأرشيف .
- نقص الكفاءة المهنية لدى بعض الموظفين الذين لم يتمكنوا من التأقلم مع الوضع

[1] وثائق من **مصلحة البيومترية**، بلدية سعيدة

[2] مقابلة مع نائبة رئيس مصلحة البيومترية يوم: 2021/08/05

الجديد خاصة فيما يخص استخدام التكنولوجيا الحديثة.

- بالرغم من عملية التوظيف والتكوين التي استفادت منها البلدية إلا أن التأطير يبقى غير كاف لاستجابة لمتطلبات عملية العصرنة و تحسين الخدمة العمومية.
- البطء في عملية معالجة طلبات المواطنين مما ساعد على تفشي بعض التصرفات السلبية.

وهذا ما أفرز ضيقا شديدا على مستوى بلدية "سعيدة" رغم الجهود المبذولة في مجال توسيع المقرات.

المطلب الثالث: رخصة السياقة البيومترية الالكترونية"[1]:

تعتبر رخصة السياقة من بين بطاقات الهوية الوطنية، والتي تستعمل من طرف المتحصل عليها من أجل سياقة مختلف المركبات حسب تصنيفها، ولكل مواطن الحق في الحصول عليها بمجرد استيفائه للشروط القانونية المطلوبة، ولأجل حصول المواطن على رخصة السياقة لابد من تكوين ملف يتكون من وثائق محددة بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية قبل أن يجتاز مسابقة لدى إحدى مدارس تعليم السياقة المعتمدة. (الموقع الرسمي للمواطن)

وعرف المشرع الجزائري رخصة السياقة البيومترية بأنها "ترخيص اداري يؤهل حائزه لقيادة مركبة ذات

محرك في المسالك المفتوحة لحركة المرور . وتعد رخصة السياقة على دعامة تسمح بتسجيل المعلومات التي يحتويها هذا الملف بشكل الكتروني . ويمكن القيام بتغيير الدعامة مع مراعاة التطورات التكنولوجية". (المادة] الثانية من القانون رقم 17-05 المؤرخ في 16 فيفري 2017 يعدل ويتمم القانون رقم 01-14 المؤرخ في 19 أوت 2001، 2017)

وكان وزير الداخلية والجماعات المحلية من خلال إشرافه على افتتاح الملتقى الدولي حول تكنولوجيات الإعلام والاتصال في خدمة السلامة المرورية" الذي تم بتاريخ بالجزائر العاصمة قد أكد أن رخصة السياقة الالكترونية البيومترية ستكون جاهزة قبل نهاية سنة 2016 وسيبدأ العمل بها خلال الفصل الأول من سنة 2017 مضيفا أن بطاقة الترقيم الالكترونية للسيارات ستكون جاهزة قبل نهاية السنة وسيبدأ العمل بما خلال نفس الفصل. (الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية[2]).

وعلى الرغم من الأهمية الكبرى التي أولتها وزارة الداخلية لمشروع رخصة السياقة الوطنية الالكترونية البيومترية والسعي الحثيث لإدخالها حيز التطبيق بصورة من شأنها اختزال الكثير من الإجراءات البيروقراطية

التي تواجه المواطن في سبيل استصداره وتحديده لهذه الوثيقة إلا أن تنفيذ هذا المشروع ووضعه حيز الخدمة واجها الكثير من العراقيل التي حالت دون السير الجيد للبرنامج المخطط وهو الأمر الذي صرح به مدير المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرقات "أحمد نايت الحسين" والذي صرح عبر وسائل الاتصال السمعية

البصرية أن توزيع رخصة السياقة الالكترونية البيومترية سيتم قبل نهاية سنة 2017 فيما سيدخل العمل بنظام رخصة السياقة بالتنقيط حيز التنفيذ خلال السداسي الأول سنة 2018.

هذا وشرعت الوزارة في إطار مواصلة سلسلة الإصلاحات في عملية التسجيل الإلكتروني للحج وذلك عبر كافة بلديات الوطن وقد ساهم هذا الإجراء في تخفيف العبء عن المواطنين على مستوى شبابيك البلدية . (تاج، 2019).

---

[1] وثائق من **مصلحة البيومترية**، بلدية سعيدة

[2] كلمة معالى الوزير بمناسبة الإنطلاق الرسمي في إنتاج رخصة السياقة البيومترية الالكترونية، الجزائر أفريل 2018.

وشهد تطبيق الإدارة الالكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية وتيرة متسارعة بداية من سنة 2015، حيث تم ضبط العديد من النصوص القانونية واستحداث الكثير من الإجراءات الإدارية ذات الصيغة الالكترونية، كما تم وضع العديد من البرامج الحكومية والوزارية ذات الصلة بتحقيق الأهداف المسطرة في إطار مشروع الجزائر الالكترونية .

حيث عملت الإدارة وفي خطوة إيجابية تقوم على اشراك المواطنين في إثراء مشروع الإدارة الالكترونية المحلية وفتح المجال للتواصل معهم وتسجيل مشاكلهم وانشغالاتهم على استحداث الرقم الأخضر طريقه بإمكان المواطنين الاتصال بمركز النداء في حال ما تم إجبارهم على تقديم وثائق الحالة المدنية على مستوى الإدارات العمومية، كما يمكنهم من خلال نفس الخط طرح كافة انشغالاتهم الإدارية وعرض مشاكلهم وتقديم أي اقتراح من شأنه الإثراء تطبيق الإدارة الالكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية"[1] .

الإجراءات الجديدة لإصدار رخصة السياقة من النوع البيو متري الإلكتروني:

الفئات المعنية باستصدار رخصة السياقة البيومتري الإلكتروني:

كمرحلة أولى، سيتم اصدار هذه الرخصة حصريا للملفات الواردة من مديرية النقل للولاية و المتعلقة

1) السائقين الجدد الذين نجحوا في امتحانات الحصول على رخصة السياقة النظرية و التطبيقية
2) السائقين الذين تحصلوا على صنف جديد يضاف إلى الصنف المتحصل عليه سابقا
3) إمكانية معالجة حالات تجديد رخصة السياقة البيومترية الإلكترونية و التي تشمل الضياع، الإتلاف و السرقة و كذا حالة إضافة صنف جديد إلى رخصة السياقة البيومترية الإلكترونية.

الأمر يتعلق بنموذج واحد لرخصة السياقة الجديدة خلافا للنماذج السابقة (اختبارية و نهائية) و هذا طبقا لأحكام القانون 17 – 05 المؤرخ في 16 فيفري 2017 ، الذي ألغى رخصة السياقة الاختبارية و كرس مفهوم الفترة الاختبارية و بالتالي بعد نهاية هذه الفترة الإختبارية (سنتين) و التي تخص الأصناف A1,A,B يتغير الوضع القانوني للرخصة آليا في الشريحة و الأنظمة المعلوماتية المسيرة لها ، دون تغيير الدعامة التي مدة صلاحيتها 10 سنوات.

- يمكن لمصالح الدرك الوطني والأمن الوطني التأكد عبر الملاحظة المرئية من الفترة الإختبارية و ذلك بالمقارنة بين تاريخ النجاح في الامتحان و تاريخ معاينة المخالفة.

التطابق بين أصناف رخصة السياقة"[2]

قامت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية و وزارة الأشغال العمومية بإعداد جدول تطابق ،

يهدف إلى التطابق بين الأصناف القديمة و التي هي حيز التداول بموجب الأمر 74 – 107 المؤرخ في 6 ديسمبر 1974 المتضمن قانون المرور و المرسوم التنفيذي رقم 04 – 381 المؤرخ في 28 نوفمبر 2004 و الأصناف الجديدة المنصوص عليها في القانون 17 – 05 الجديد

- تجدر الإشارة أن رخصة السياقة الجديدة ستتضمن الأصناف التالية طبقا لأحكام المادة 10 مكرر من القانون 17 – 05
- يعتبر هذا الجدول وسيلة عمل توضع تحت تصرف المصالح المكلفة بإصدار رخصة السياقة و مصالح الأمن و المصالح المكلفة بالتكوين و التفتيش ، تسمح للسائقين الحصول على رخصة سياقة تتضمن الأصناف الجديدة دون احتمال الخطأ أو الغموض
- يجب على المصالح المكلفة بإصدار رخصة السياقة العمل بهذا الجدول عند معالجة طلب الحصول على رخصة السياقة أو تجديدها

[1] مقابلة مع نائبة رئيس مصلحة البيومترية يوم: 2021/08/09

[2] [2] وثائق من **مصلحة البيومترية**، بلدية سعيدة

- يجب استعمال هذا الجدول كلما استدعت الضرورة و الإعتماد عليه عندمعالجة طلبات الإستصدار أو التجديد التي تشمل الأصناف ج ، ج1 ، د، هـ، و، و ذلك من خلال تفحص الملف القاعدي.
-

توضيح الأصناف الجديدة:

- الصنف A1 بدون تغيير
- الصنف A هو الضنف A2 في الرخضة الحمراء
- الصنف B بدون تغيير
- الصنف C1 هو الصنف C1 قبل تاريخ جوان 2015
- الصنف C هو الصنف C2 القديم بعد جوان 2015
- الصنف D بدون تغيير

تكوين الملف :

- يحتوي الملف الوارد من مديرية النقل على جميع المعلومات الخاصة بالسائق (معلومات طبية، الإقامة، الزمرة الدموية، تاريخ و مكان و الصنف المتحصل عليه ...(طبقا لأحكام القرار المؤرخ في 1 أوت 1989 المحدد لشروط استصدار رخصة السياقة و مدة صلاحيتها.
- يحتوي الملف الوارد من مديرية النقل على أرقام هواتف المعنيين لتمكين مصالح اصدار رخص السياقة الاتصال بالمعنيين لأخذ معطياتهم البيومترية
- إضافة إلى هذا الملف تقديم طابع جبائي 500 دج طبقا لأحكام قانون الطابع لا سيما المادة 144

إجراءات استقبال و معالجة الملف"[1]:

- تبادر المصلحة المكلفة بإصدار رخصة السياقة فور وصول الملف إلى حجز المعطيات المتضمنة في الوثائق الإدارية المكونة له بواسطة التطبيقية المعلوماتية الموضوعة لهذا الغرض.
- دعوة المعني بجميع الوسائل المتوفرة (رسالة نصية قصيرة ،هاتف) ، للحضور لأخذ معلوماته البيومترية عبر الشباك الإلكتروني وفق نفس المنهج المتبع في معالجة طلبات بطاقة التعريف الوطنية و جواز السفر البيومتريين الإلكترونيين.
- بعد دعوته ، يتقدم المعني إلى المصلحة المختصة مرفوقا بشهادة النجاح المسلمة من طرف مفتش رخصة السياقة و الأمن في الطرق (يسلمها للمصلحة المختصة لوضعها في الملف القاعدي)
- بعد التأكد من هوية المعني و تفحص معطياته التي تم حجزها مسبقا ، يتم معالجة الملف عبر الشباك الإلكتروني وفق نفس الشروط المتبعة في إصدار بطاقة التعريف الوطنية و جواز السفر البيومتريين
- دعوة المعني بالأمر إلى قراءة المعلومات الخاصة به و برخصة سياقته للتأكد من صحتها
- يسلم للمعني وصل استلام يدعى" **شهادة التأهيل المؤقتة**) " المادة 17 من القرار المؤرخ في 1 أوت 1989 و التي تتضمن جميع المعلومات الضرورية التي تسمح بتسييرها كرخصة سياقة لاسيما بالنسبة لمصالح الأمن المكلفة بأمن الطرقات
- مدة صلاحيتها لا تتجاوز ثلاثة (03) أشهر من تاريخ النجاح في امتحان الحصول على رخصة السياقة و لا يمكن أن تكون موضوع تمديد صلاحية أو تجديد و يمكن تسليم نسخة في حال ضياعها طبقا للتنظيم المعمول به في هذا المجال.
- بعد عملية التأكد من المعلومات يصادق على ملف الطلب و يرسل عبر الشبكة الوطنية عالية التدفق إلى مديرية السندات و الوثائق المؤمنة لإنجاز رخصة السياقة

إجراءات تسليم رخصة السياقة:

- بعد انجاز رخصة السياقة يتم إرسالها إلى المصالح البلدية المكلفة بإصدارها ، تقوم البلدية بتبليغ المعني فورا للتقدم إلى مصالحها لإستلام رخصة سياقته

[1] [1] وثائق من **مصلحة البيومترية**، بلدية سعيدة

- ❖ يجب حضور المعني شخصيا لاستلام رخصة سياقته مرفوقا بشهادة التأهيل المؤقتة أو وصل الإيداع
- ❖ يتم دعوة المعني بالأمر إلى قراءة المعلومات المسجلة على الدعامة للتأكد من صحتها
- ❖ يتم التأكد من هوية المعني عن طريق مطابقة البصمات (Matching) و يتم تسجيل تسليم رخصة السياقة لفائدة صاحبها عبر الطريقة الإلكترونية دون اللجوء إلى سجل الإيداع.
- ❖ تفعيل رخصة السياقة قبل تسليمها للمعني عن طريق تطبيقة خاصة (المندوبية الوطنية للأمن في الطرق)

كيفية معالجة الملفات الاخرى"[1]:

يتم معالجة الملفات الأخرى بالطريقة التقليدية (حالات التجديد، تحويل رخص السياقة العسكرية إلى رخص سياقة مدنية، تبديل رخص سياقة أجنبية برخص سياقة جزائرية)

التحديثات الجديدة المضافة للشباك الإلكتروني:

عون استقبال[2]:

- معاينة حالة طلبات الوثائق البيومترية للمواطنين الذين يقصدون المصلحة من أجل الإستفسار عن طلباتهم
- توجيه المواطنين إلى الشباك المناسب حسب كل حالة.

المراقب:

- ➢ الإطلاع على كل الإحصائيات الخاصة بالملفات الإلكترونية المعالجة لمراقبة السير الحسن للمصلحة الإطلاع على مراحل معالجة الطلبات.
- ➢ وضع آلية من أجل تحديد مدى صلاحية الصور الفتوغرافية المأخوذة سابقا و المطبوعة على الوثائق البيومترية بالنسبة لأعمار أصحابها و بالتالي توجيه عون التدقيق في حالة قدم الصورة إلى مسح صورة جديدة حديثة للمعني.
- ➢ بالنسبة للمواطنين الذين أضاعوا وثائقهم «رئيس المصلحة »إمكانية تحرير شهادات إدارية آليا عبر دور البيومترية ، تقدم غالبا لمصالح الأمن من أجل تحرير المحاضر.

رخصة السياقة الاختبارية :

رخصة سياقة مؤقتة بالنسبة للصنف المتحصل عليه منذ أقل من سنتين ابتداء من تاريخ النجاح في الاختبارات التطبيقية .

رخصة السياقة بالنقاط:

أداة معيارية و بيداغوجية تهدف إلى جعل السائقين يتحملون مسؤولياتهم و تدعم مكافحة انعدام الأمن في الطرق.

مركزية رخصة السياقة: Hide

تم توسيع عملية إصدار رخص السياقة على مستوى البلديات ابتداء من تاريخ 2016/08/01، تطبيقا للتعليمة الوزارية المتعلقة بذالك.

في إطار تقريب الإدارة من المواطن وتخفيف الإجراءات الإدارية وتخفيف العبء على المرافق الإدارية ، تم إلغاء شهادة الكفاءة من ملفات تجديد وتحويل رخص السياقة، تطبيقا للتعليمة الوزارية رقم 2329 المؤرخة في 2015/09/06 من خلال ربط جميع البلديات بالتطبيقة الوطنية لشهادة الكفاءة.

إضافة إلى الإجراء السابق أكدت مصالح وزارة الداخلية و الجماعات المحلية والتهيئة العمرانية على ضرورة تسليم رخص السياقة لطالبها آنيا عند طلب التجديد بمناسبة تغيير الإقامة اعتمادا على البطاقية

[1] [1] وثائق من **مصلحة البيومترية**، بلدية سعيدة

[2] [2] وثائق من **مصلحة البيومترية**، بلدية سعيدة

الوطنية لرخص السياقة في حين تم عملية التأكد من صحة هذه الرخصة .فيما بعد بين الإدارة التي تلقت الطلب و بين الإدارة المصدرة للرخصة.
توسيع التفويض بالإمضاء للأمناء العامون للبلديات والمكلفين على مستوى مكاتب رخص السياقة.
يقدم الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 65 سنة شهادة طبية كل 5 سنوات بدلا من سنتين (المرسوم التنفيذي رقم 239/15 المؤرخ في 06 سبتمبر 2015 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 381/04 المؤرخ في 28 نوفمبر 2004 المحدد لقواعد حركة المرور عبر الطرق).
انتقال من سن 60 إلى 65 سنة كحد أقصى لتجديد رخص السياقة كل 10 سنوات (المرسوم التنفيذي رقم 15-239)
رفع مدة صلاحية رخص السياقة لحامليها الذين تتجاوز أعمارهم 65 سنة إلى خمس (05) سنوات بدل سنتين (المرسوم التنفيذي 15- 239)

الإجراءات الإدارية :

ملف طلب رخصة السياقة في حالة التجديد"[1]:

- استمارة تسلم من طرف مكتب رخصة السياقة بالبلدية
- رخصة السياقة المنتهية الصلاحية أو المتلفة أو تصريح بالضياع في حالة ضياع الرخصة
- شهادة طبية تسلم من طرف مكتب رخصة السياقة و يتم ملؤها من طبيب مؤهل
- ثلاث (03) صور شمسية بخلفية بيضاء
- بطاقة الإقامة
- رسم الطابع الجبائي

ملف طلب رخصة السياقة في حالة رخصة واردة من ولاية أخرى"[2]:

- استمارة تسلم من طرف مكتب رخصة السياقة بالبلدية
- رخصة السياقة المنتهية الصلاحية أو المتلفة أو تصريح بالضياع في حالة ضياع الرخصة
- شهادة طبية تسلم من طرف مكتب رخصة السياقة و يتم ملؤها من طبيب مؤهل
- شهادة الكفاءة (يتكفل مكتب رخصة السياقة ببلدية عين السبت بطلبها من البلدية الواردة منها رخصة السياقة و هذا عن طريق التطبيقة الوطنية)
- ثلاث (03) صور شمسية بخلفية بيضاء
- بطاقة الإقامة
- رسم الطابع الجبائي

ملف طلب رخصة السياقة في حالة تحويل رخصة عسكرية إلى مدنية :

- استمارة تسلم من طرف مكتب رخصة السياقة بالبلدية
- نسخة طبق الأصل للرخصة العسكرية
- شهادة الحضور بالوحدة
- تصريح قائد الوحدة
- نسخة من فصيلة الدم
- ثلاث (03) صور شمسية بخلفية بيضاء

[1] [1] وثائق من **مصلحة البيومترية**، بلدية سعيدة

[2] [2] وثائق من **مصلحة البيومترية**، بلدية سعيدة

- بطاقة الإقامة
- رسم الطابع الجبائي 500 دج

ملاحظة هامة

تجدر الإشارة إلى أنه يتم تحويل الرخص العسكرية للضباط بعد مرور سنة من استخراجها ، و للفئات الأقل من الضباط يتم تحويلها بعد مرور ثلاث (03) سنوات من استخراجها ، أما بالنسبة لجنود الخدمة الوطنية تحول الرخصة خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ التسريح.

ملف طلب رخصة السياقة في حالة تحويل الرخص الأجنبية إلى رخص جزائرية"[1]:

- استمارة طلب تبديل الرخصة تسلم من طرف مكتب رخصة السياقة بالبلدية
- شهادة طبية تسلم من طرف مكتب رخصة السياقة و يتم ملؤها من طبيب مؤهل
- شهادة الكفاءة تطلب من مصلحة تنقل الأشخاص على مستوى ولاية سطيف ، و بدورها تقوم الولاية بمراسلة وزارة الشؤون الخارجية من أجل الحصول عليها.
- رخصة السياقة الأصلية يتم ترجمتها عند الاقتضاء لدى مترجم رسمي
- أربع (04) صور شمسية بخلفية بيضاء
- بطاقة الإقامة
- رسم الطابع الجبائي 500 دج

ملاحظة هامة

يمكن استعمال الرخصة الأجنبية في الجزائر لمدة سنة قبل طلب تبديلها.

[1] [1] وثائق من **مصلحة البيومترية**، بلدية سعيدة

خـــــــــاتمة:

خـــــــــاتمة:

إن نظام الإدارة المحلية في الجزائر أحد وسائله في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لدوره الهام في توفير الخدمات الأساسية للوحدات المحلية وتحقيق أكبر قدر من كفاءة أداء الخدمات العامة المقدمة إلي الأفراد، وتعمل ر على تبني العديد من الإصلاحات الإدارية التي تهدف في مجملها إلى تحسين وترقية إدارتها العمومية. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، ا تلجأ إلى إدخال العديد من التقنيات الحديثة في تسيير و توظيف تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في نظام الإدارة المحلية لتحسيين خدماتها.

ولقد توصلت الدراسة الميدانية لبدية سعيدة إلى أنه توجد مجموعة من المؤشرات المتباينة التي تعكس واقع توظيف استخدام تكنولوجيا معلومات والاتصال للتحسين نظام إدارة المحلية في البدية سعيدة، والمتمثلة في :

- رقمنة البلدية، مع توافر أحدث التقنيات.
- مديرية الإدارة المحلية بولاية سعيدة تمتلك عتاد الحاسوب وملحقاته، وشبكات الاتصال والبرمجيات بدرجة متوسطة.
- مديرية الإدارة المحلية بولاية سعيدة تمتلك أف ا رد قادرين على توليد وتحصيل المعرفة بدرجة عالية.
- تطبق مديرية الإدارة المحلية بولاية سعيدة الإدارة الإلكترونية من منظور موظفيها بدرجة متوسطة.

وعلى رغم قائمة الخدمات الإدارية التي أصبحت تقدمها مختلف البلديات في الجزائر إلا أن هذه الخدمات لا زالت جد متواضعة مقارنة بالخدمات التي يطلبها المواطنون والتي تستوجبها البلدية ، وهو الأمر الذي يتوجب تكثيف الجهود المبذولة في مجال تحويل الخدمات الإدارية من تقليدية ورقية الى إدارة الكترونية حديثة، ومن بين هده المشاكل نذكر منها:

- ✓ لا يزال العديد من الموظفين المحليين يواجهون إشكالات في مجال التكنولوجيا و المعلومات والتحكم في نظام الإدارة الحديثة وذلك لقلة أنظمة و برامج التكوين المبذولة في هذا المجال.
- ✓ اصطدام برنامج تطبيق الإدارة الالكترونية مع وباء كوفيد 19 المتحور الذي كان السبب الرئيسي في أزمة اقتصادية وطنية تسبب في تأخر تطبيق العديد من البرامح التي تحتاج إلى قاعدة مالية اقتصادية هامة في سبيل توفير الوسائل التكنولوجية اللازمة لتطبيق الإدارة الالكترونية وهو الأمر الذي يستلزم وضع خطط استثنائية منهجية لتدارك هذا
- ✓ وجود فارق في الكبير في التجهيز بين البلديات وإختلاف في برامج التحول الإلكتروني من منطقة إلى أخرى.
- ✓ العجز عن الحد من الأهمية في الأهمية التكنولوجيا المعلومات و الإتصال التي يعاني منها الموظفون والمواطنون على حد سواء.

الفصل الأول: تكنولوجيا المعلومات و الاتصال ـ نظام الإدارة المحلية و التأصيل المفاهمي.
المبحث الأول: تحديد مفهوم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال.
المطلب الأول: تعريف تكنولوجيا المعلومات و الاتصال.
المطلب الثاني: تطورات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال.
المطلب الثالث: خصائص و فوائد تكنولوجيا المعلومات و الاتصال
المبحث الثاني: مفهوم نظام الإدارة المحلية :
المطلب الأول: تعريف نظام الإدارة المحلية.
المطلب الثاني: مقومات الإدارة المحلية.
المطلب الثالث: أهداف نظام الادارة المحلية.
المبحث الثالث: تجربة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين مخرجات نظام الادارة المحلية في الجزائر.
المطلب الأول : الالكترونية للديمقراطية المحلية التشاركية
المطلب الثاني: مطلب الثاني: واقع الديمقراطية الرقمية في الجزائر.
المطلب الثالث: آفاق الديمقراطية الرقمية في الجزائر.
الفصل الثاني: واقع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في ضوء تحسين مخرجات النظام الادارة المحلية في الجزائر
المبحث الاول: أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على نظام الإدارة المحلية
المطلب الأول : دوافع استخدام تكنولوجيا المعلومات واتصال (الإدارة الإلكترونية):
المطلب الثاني : تكنولوجيا الإعلام والاتصال لنظام الإدارة المحلية في الجزائر:
المطلب الثالث :مساعي الحكومة الجزائرية لتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في نظام الادارة المحلية
المبحث الثاني: المستوى البلدي للادارة المحلية في الجزائر
المطلب الأول: الإطار القانوني والوظيفي للبلدية
المطلب الثاني: اختصاصات المجلس الشعبي البلدي:
المطلب الثالث: صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي كهيئة تنفيذية للمجلس
المبحث الثالث : نظام المعلوماتي البيومتري
المطلب الأول: مجلات استخدام البيومتري
المطلب الثاني: النظام البيومتري في الإدارة المحلية الجزائرية وأهميته في مكانية الفساد الإداري رقمنة الحالة المدنية والنظام البيومتري
المطلب الثالث :أهمية النظام المعلوماتي للحالة المدنية والبيومتري في التقليل من مظاهر الفساد الإداري:
الفصل الثالث : الدراسة حالة لبلدية سعيدة (مصلحة البيومترية)
المبحث الأول : البلدية الإلكترونية
المطلب الأول : الاطار المفاهيمي للبلدية الالكترونية:
المطلب الثاني: آليات وخدمات البلدية الالكترونية
المبحث الثاني : بلدية سعيدة
المطلب الأول : تعريف ببلدية سعيدة ميدان الدراسة

المطلب الثاني : نشـأة بلدية سعيدة
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لبلدية سعيدة
المبحث االثالث : نظام البيومتري في بلدية سعيدة
المطلب الأول : تعريف مصلحة البيومتري
المطلب الثاني: معـاييــر الصور البيومترية
المطلب الثالث رخصة السياقة البيومترية الالكترونية